جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال
-دراسة تطبيقية في سورة يوسف-

إعداد
علام جميل أحمد اشتية

إشراف
الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربيـــة وآدابهـــا بكليـــة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2009م

العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال
- دراسة تطبيقية في سورة يوسف -

إعداد

علام جميل أحمد اشتيه

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 27/8/2009 ،وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
- الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد/مشرفا ورئيسا	.....
- الدكتور زهير إبراهيم/ممتحناً خارجيا	.....
-الأستاذ الدكتور يحيى جبر/ممتحنا داخليا	.....

الإهداء

إلى

من كنت أتوق للاقتداء بشجاعته ونبل أخلاقه إلى من سطر باستشهاده أروع آيات التضحية والفداء

أخي الشهيد عمار رحمك الله

من أدبني فأحسن تأديبي، إلى الأب الذي لا يتكرر في آلاف الأزمان إلى من أفنى عمره ليرى ثمرة علمي

والدي عافاك الله وأوردك حوضه

إلى الأميرة واللؤلؤة الكريمة والصديقة والرقيقة مثل زهرة الأقحوان

والدتي جعل الله حياتك كالماء العذب

إلى وردتي وياقوتتي وريحانتي وهبة ربي عليّ ونعمة الأقدار

زوجي أدام الله لكِ قلبا يذكرك بدعائه

إلى عصافير الذهب ونور حياتي إلى من كانوا سندا لي في مشواري

إخوتي وأخواتي

إلى بستان الزعفران وحديقة الوفاء

أصدقائي

إلى كل الرائعين في حياتي

لكم جميعا شكري وإهدائي

شكر وتقدير

استميحكم عذرا بأن أسجل بكل الفخر والاعتزاز عظيم امتناني وشكري لأستاذي الفاضل الدكتور أحمد حسن حامد المشرف على هذه الأطروحة، الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل بجهد أو نصيحة، فتابع هذا العمل بجد وإخلاص منذ أن كان ثمرة إلى أن أينع وحان قطافه، فكان نعم المشرف والمساعد فله مني كلّ الحب والوفاء، وسأبقى ممتنا له طوال عمري وعاجزا عن شكره وتقديره.

ويسعدني أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور يحيى عبد الرؤوف جبر، والدكتور زهير إبراهيم اللذين تفضلا بمناقشة الرسالة وإبداء الملاحظات القيمة التي جاءت إثراء لها.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كلّ أساتذتي في قسم اللغة العربية أخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور عبد الخالق عيسى الذي كان له دور مهم في التوجيه والمساندة .

الباحث

إقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال
-دراسة تطبيقية في سورة يوسف-

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجـــة، أو لقـــب علمي، أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية، أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ت
شكر وتقدير	ث
إقرار	ج
فهرس الموضوعات	ح
الملخص	ذ
مقدمة	1
الأحكام النحوية للخبر والصفة والحال–دراسة تمهيدية	5
الخبر	6
تعريف الخبر	7
العامل في الخبر	7
أقسام الخبر	9
الإخبار بالمكان والزمان	11
اقتران الخبر بالفاء	12
دخول الباء الزائدة على خبر المبتدأ	13
تعدد الخبر	13
رتبة الخبر	14
حذف الخبر	16
الصفة – النعت	19
تعريف الصفة	19
النعت الحقيقي والنعت السببي	20
المطابقة بين النعت والمنعوت	20
النعت المشتق وغير المشتق	21
ما ينعت به	22
تقسيم الأسماء بالنسبة إلى النعت	24
تعدد النعت	25
قطع النعت – قطع الصفة رفعاً ونصباً	27
وقوع النعت بعد لا وإما	28

الموضوع	الصفحة
الترتيب بين النعوت المتعددة	29
حذف النعت والمنعوت	29
الحـــــال	31
تعريف الحال	31
عامل الحال وصاحبها	32
ترتيب الحال مع صاحبها	34
ترتيب الحال مع عاملها	34
حذف عامل الحال	35
أوصاف الحال ... (أحكامها)	36
أقسام الحال	39
الحال المؤسسة (المبينة) والحال المؤكدة	39
تقسيم الحال حسب الزمان	39
الحال المقصودة لذاتها، والحال الموطئة	39
الحال الحقيقية، والحال السببية	40
تقسيم الحال باعتبار لفظها	40
تعدد الحال	41
حذف الحال	42
الفصل الأول: العلاقات النحوية بين الخبر والصفة	**43**
العلاقة بين الخبر والصفة "النعت"	44
العلاقة بين الخبر والصفة في المعنى	45
الغرض من الخبر والصفة	46
المطابقة بين الخبر والمبتدأ والصفة والموصوف	47
العلاقة بين الخبر والصفة في العامل النحوي	49
العلاقة بين الخبر والصفة في أقسام كل منهما	50
أولاً: الخبر المفرد والصفة المفردة	50
ثانياً: الإخبار بالجملة والوصف بها	52
ثالثاً: الإخبار بشبه الجملة والوصف بها	54
تَعَدُّدُ الخبر والصفة	56

الموضوع	الصفحة
علاقة الخبر بالنعت المقطوع	60
العلاقة بين الخبر والصفة في الرتبة	61
العلاقة بين الخبر والصفة في الحذف والإثبات	63
الفصل الثاني: العلاقات النحوية بين الخبر والحال	**66**
العلاقة النحوية بين الخبر والحال في المعنى	67
العلاقة بين الخبر والحال في التعريف والتنكير	69
الأوصاف المشتركة بين المبتدأ وصاحب الحال من وجهة نظر النحاة	70
العلاقة بين الخبر والحال في العامل النحوي	72
العلاقة بين الخبر والحال في أقسام كل منهما	73
الحال التي تسد مسد الخبر	78
تعدد الخبر والحال	79
العلاقة بين الخبر والحال في الرتبة	81
العلاقة بين الخبر والحال في الإثبات والحذف	86
الفصل الثالث: العلاقة النحوية بين الصفة والحال	**90**
العلاقة النحوية بين الصفة والحال	91
العلاقة بين الصفة والحال في المعنى	92
الغرض من الصفة والحال	93
العلاقة بين الصفة والحال في العامل النحوي	95
العلاقة بين الصفة والحال من حيث الجمود والاشتقاق	96
العلاقة بين الصفة والحال من حيث أقسام كل منهما:	97
أولاً: أقسام الصفة والحال من حيث المعنى	97
أ. الصفة الحقيقية والسببية، والحال الحقيقية والسببية	97
ب. تقسيم الصفة والحال من حيث المعنى إلى مؤسسة ومؤكدة، ومقصودة لذاتها وموطئة.	99
ثانياً: أقسام الصفة والحال من حيث اللفظ	101
أ. الصفة المفردة والحال المفردة	101
ب. وقوع الجملة صفة وحالاً	102
ج. مجيء الصفة والحال شبه جملة	106

الموضوع	الصفحة
تعدد الصفة والحال	107
العلاقة بين الصفة والحال في الترتيب	111
العلاقة بين الصفة والحال في الإثبات والحذف	113
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية في سورة يوسف	**117**
الخبر في سورة يوسف	119
رتبة الخبر	127
حذف الخبر	128
تعدد الخبر	129
الصفة في سورة يوسف	**130**
تعدد الصفة	137
الحال في سورة يوسف	**139**
تعدد الحال	147
رتبة الحال	148
الخبر والصفة والحال في سورة يوسف	149
تعدد الخبر والصفة والحال في سورة يوسف	150
العلاقة بين الخبر والصفة والحال في سورة يوسف في الرتبة	151
العلاقة بين الخبر والصفة والحال في الحذف	153
الخاتمة	155
المصادر والمراجع	157
الملخص باللغة الإنجليزية	b

العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال

دراسة تطبيقية في سورة يوسف

إعداد

علام جميل أحمد اشتية

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد

الملخص

يتناول هذا البحث العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال؛ دراسة تطبيقية في سورة يوسف، وقد قسم هذا البحث إلى تمهيد، وأربعة فصول، عمدت فيها أن أتناول أهم العلاقات النحوية التي تربط بين الموضوعات الثلاثة، ففي التهميد تناولت الأحكام النحوية المتعددة للخبر والصفة والحال.

وفي الفصل الأول، درست العلاقات النحوية بين الخبر والصفة من حيث أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما.

وفي الفصل الثاني تناولت العلاقات النحوية بين الخبر والحال من خلال أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما.

وفي الفصل الثالث تناولت العلاقات النحوية بين الصفة والحال من خلال أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما.

أما الفصل الرابع فقد تناولت هذه العلاقات في سورة يوسف من خلال الآيات التي ورد فيها كل من الخبر والصفة والحال، وقمت بالتركيز على أهم العلاقات التي ظهرت في سورة يوسف بين هذه الموضوعات، حيث قمت بعمل رسوم بيانية توضح هذه العلاقات.

وفي النهاية أدرجت الخاتمة التي سجلت أهم النتائج التي توصلت إليها وخصوصاً ما يتصل بالعلاقات الثلاثية التي تربط بين الموضوعات الثلاثة، مستنيرا بآراء العلماء .

مقدمة:

الحمد لله الذي منَّ على المسلمين بإنزال القرآن الكريم، وتكفل بحفظه في الصدور والسطور إلى يوم الدين، وجعل من تتمة حفظه حفظ سنة سيد المرسلين. والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد – صلى الله عليه وسلم– المعلم الأول الذي أوكل الله إليه تبيان ما أراده من التنزيل الحكيم، هادي البشرية ابتعثه الله رحمة للعالمين ينقذهم من ضلال الجهل والكفر إلى نور العلم والإيمان، بهداه نقتدي وعلى نهجه نسير، بنى لنا بالقرآن الكريم صرح الفضيلة ورفع لنا بسنته أعمدة العلم والمعرفة، كي نرقى بعلمنا وإيماننا سائر البشرية.

أما بعد،

فهذا بحث عنوانه:" العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال_ دراسة تطبيقية في سورة يوسف".

كتبه الباحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

يزعم كثير من الناس أن النحو العربي قد نضج حتى احترق ، أي أنه لم يعدْ صالحا لبحث جديد، بعد أن أُشبع بحثا ودراسة استمرت نحو ثلاثة عشر قرنا. غير أن مثل القول لا يسلم إلى النتيجة القائلة بأن عصر البحث في النحو العربي قد ولّى وانتهى ، بل آن الأوان لنا أن نبحر في يمّه لارتياد آفاق جديدة في الدراسات اللغوية والنحوية ؛ فالنحو مازال أرضا خصبة صالحة لكل زمان ومكان، ففيها من المجالات الجديدة التي تحتاج الجهود الكثيرة لاكتشاف خصائصها وأبعادها.

جاءت فكرة هذا البحث عندما وقعت على كثير من الأحكام النحوية التي تربط بين الخبر والصفة والحال ، ولكنّ مثل هذه العلاقات لم تجمع في كتاب أو بحث سابق ، حتى قمت بإعداد هذا البحث وربط هذه الموضوعات بعضها ببعض، الأمر الذي مكنني من إقامة العديد من العلاقات النحوية فيما بينها سواء أكانت علاقات ثلاثية بين الموضوعات الثلاثة أم علاقات ثنائية بين كل موضوعين من خلال أوجه الشبه والاختلاف.

ولقد استعنت في هذه الدراسة بطائفة من المصادر النحوية المميزة، كالكتاب لسيبويه، والمفصل للزمخشري، وشرح التسهيل لابن مالك، وشرح كافية ابن الحاجب للإستراباذي، والأشباه والنظائر ، وهمع الهوامع للسيوطي، وشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى لابن هشام وغيرها من الكتب القديمة والحديثة. وعلى الرغم من وفرة المصادر والمراجع إلا أنني واجهت صعوبة في إقامة بعض العلاقات بين هذه الموضوعات الثلاثة؛ وذلك بسبب تعدد آراء العلماء في القضية الواحدة، ولكنني ذللت هذه الصعوبة للانتصار للرأي الصائب بالدليل الأقوى في سبيل الوصول إلى أهم العلاقات النحوية وأشهرها.

وقد نهجت في هذه الدراسة نهجا يجمع بين الوصف والتحليل، وامتاز المنهج الوصفي باستقراء الأحكام النحوية المتعددة لكل موضوع . أما المنهج التحليلي فقد تمثل في تحديد أهم العلاقات النحوية التي تربط بين هذه الموضوعات والوقوف على الظواهر النحوية التي تميز فيما بينها مستشهدا بالشواهد النحوية التي تدعم كل موضوع.

فجاءت هذه الدراسة في تمهيد وأربعة فصول، أما التمهيد فقد تناولت فيه الأحكام النحوية لكل من الخبر والصفة والحال، من حيث التعريف، والوظيفة النحوية التي يؤديها كل موضوع، والعامل النحوي، والتقسيم، والرتبة، والتعدد، والإثبات والحذف، مستشهدا بآراء العلماء في كل موضوع.

وجاء الفصل الأول للحديث عن العلاقات النحوية بين الخبر والصفة، التي تمثلت في العلاقة في المعنى، حيث يتشابه الخبر والصفة في هذا الباب من حيث كونهما وصفا لما قبلهما وتوضيحا له، كما أشرت إلى أن الفرق بينهما في هذا الباب هو أن الخبر عمدة لا يستغنى عن ذكره إلا للضرورة، بينما الصفة تابع مكمل لمتبوعه. والعلاقة بينهما في التقسيم، إذ إن هناك تشابها وثيقا بين الخبر والصفة في أقسام كل منهما، والأقسام هي: الاسم المفرد، وشبه الجملة والجملة. أما الاسم المفرد الواقع خبرا أو صفة فالأصل فيه إذا كان خبرا أن يكون نكرة بينما الاسم الواقع صفة فإنه يلازم الموصوف.كذلك يشترط فيه أن يكون مشتقا وهو في هذه الحال بحاجة إلى رابط يربطه بالمبتدأ أو الموصوف، أما إذا كان جامدا فإنه لا يتحمل الضمير. والقسم

الثاني هو شبه الجملة حيث تقع شبه الجملة في موقع الخبر والصفة ولا يقع ظرف الزمان خبرا عن اسم عين ولا صفة له. وشبه الجملة على تقدير محذوف وجوبا قد يكون اسما أو فعلا والأصل فيه أن يكون اسما لأن الأصل في الخبر والصفة الإفراد. والقسم الثالث هو الجملة، حيث تقع الجملة بنوعيها موقع الخبر والصفة، ويشترط فيها أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ والموصوف. ويشترط فيها أيضا أن تكون خبرية، ولكن أجاز بعض النحاة وقوع الطلبية موقع الخبر. كما أشرت إلى العلاقة بين الخبر والنعت المقطوع حيث يقع النعت المقطوع موقع الخبر. والعلاقة الأخرى بين الخبر والصفة هي العلاقة في الترتيب، إذ إن الأصل فيهما التأخير غير أنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، أما الصفة فإن تقدمت على الموصوف زال عنها معنى الوصفية وأعربت حسب موقعا من الكلام. وهناك علاقة أخرى بين الخبر والصفة هي العلاقة في التعدد، فيجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد ، ويتعدد الخبر لتعدد المبتدآت ، ومثل ذلك في الصفة.أما العلاقة الأخيرة فهي العلاقة في الإثبات والحذف، إذ يجوز حذف كل من الخبر والصفة إذا دل عليهما دليل.

وفي الفصل الثاني تناولت العلاقات النحوية بين الخبر والحال من حيث المعنى، فالحال كما عرفها سيبويه هي خبر في المعنى، والخبر والحال وصف لما قبلهما، لكن الخبر _كما أسلفت_ عمدة، والحال تتوسط بين العمدة والفضلة إذ قد يعرض للحال ما يمنع حذفها، كالتي تسد مسد الخبر. والعلاقة بينهما من حيث التعريف والتنكير إذ إن الأصل فيهما هو التنكير. وهناك علاقة وثيقة بين المبتدأ وصاحب الحال؛ ذلك لأن الحال خبر في المعنى وصاحبها مخبر عنه تشابه بالمبتدأ، فالأصل في صاحبها التعريف؛ لأنه محكوم عليه بالحال، والأصل في المبتدأ التعريف لأنه محكوم عليه بالخبر، والحكم على مجهول لا يفيد غالبا، والعلاقة بينهما في التقسيم فينقسم الخبر والحال إلى مفرد وشبه جملة وجملة، والعلاقة هذه تشبه العلاقة بين الخبر والصفة، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الرابط في الجملة الواقعة حالا قد يكون الضمير أو الواو أو هما معا. كما أشرت إلى العلاقة النحوية بين الخبر والحال في التعدد، فالخبر والحال صفة في المعنى، فيجوز أن يتعدد الخبر لتعدد المبتدآت، أو يتعدد الخبر لمبتدأ واحد، وكذا الأمر في الحال. ثم العلاقة بينهما في الترتيب؛ إذ إن الأصل في الخبر والحال التأخير بيد أنه يجوز تقديم الخبر

على المبتدأ وتقديم الحال على صاحبها. والعلاقة الأخرى هي العلاقة في الإثبات والحذف، فالأصل فيهما الإثبات ولكن يجوز أن يحذف الخبر والحال إذا دل عليهما دليل، ولكن قد يعرض للخبر والحال ما يمنع حذفهما، فيكون الحذف منافاة للغرض.

أما الفصل الثالث فتحدثت فيه عن العلاقات النحوية بين الصفة والحال من حيث المعنى والغرض النحوي والدلالي، والعلاقة في العامل النحوي، والعلاقة من حيث التقسيم، سواء من حيث المعنى أو اللفظ، والعلاقة بينهما من حيث الترتيب، والتعدد، والعلاقة من حيث الإثبات والحذف.

وفي الفصل الرابع تناولت الدراسة التطبيقية للعلاقات النحوية بين الخبر والحال، من حيث عدد المرات التي ورد فيها كل موضوع، والأشكال المتعددة لكل منها، إضافة إلى العلاقات النحوية المتعددة التي سبقت الإشارة إليها، حيث قمت بعمل هذه العلاقات في رسوم بيانية توضح هذه العلاقات.

الأحكام النحوية للخبر والصفة والحال

دراسة تمهيدية

الخبر

تعريف الخبر

الخبر لغةً:

خَبَرَ: الخبير: من أسماء الله عز وجل، العالم بما كان وما يكون، وخَبُرْتُ بالأمر أي علمته. وخَبَرْتُ الأمر أَخْبُرُه إذا عرفته على حقيقته، وقوله تعالى: "فَسْئَلْ بِهِۦ خَبِيرًا "[1]، أي اسأل عنه خبيراً يَخْبُرُ. والخبر بالتحريك واحد الأخبار، والخَبَر ما أتاك من نبأ عمن تستخبر، والخبر النبأ. والجمع أخبار، وأخابير جمع الجمع، وقوله تعالى: "يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا"[2]، فمعناه يوم تزلزل تُخبِر بما عُمِل عليها. واستخبره: سأله عن الخبر وطلب أن يخبره، والخابر المُخْتَبِر المجرّب[3].

وقولهم لأخبُرَنّ خُبْرَك: أي لأعلمنّ علمك. تقول منه خَبَرته أَخْبُره خُبْرا بالضم،وخِبرةً بالضم والكسر إذا بلوته واختبرته. يقال صدق الخبر الخُبُر، وأما قول أبي الدرداء: "وجدت الناس أخبْره تقلَهُم"، فيريد أنك إذا خَبَرتهم قَلَيتهم، فأخرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر.

والخَبْر: المزداة العظيمة، والجمع خُبُورٌ، وتشبه بها الناقة في غزرها فتسمى خبراء، والخبراء: القاع ينبت السدر، والجمع الخبارى والخباري، مثل الصحارى والصحاري. والخَبَار الأرض الرخوة ذات الجحرة[4].

والخُبْرُ: شجر السدر والأراك وما حولهما من العشب، واحدته خَبرة وخبراء الخبرة: شجرها. والخابور واد بالجزيرة العربية، وقيل موضع بناحية الشام[5].

---

(1) الفرقان: آية 59.

(2) الزلزلة: آية 4.

(3) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: **لسان العرب**، ج4، دار صادر، بيروت، ص226-227. (خبر).

(4) الجوهري، إسماعيل بن حماد: **الصحاح**، ج2، ط2، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، دار الكتاب العربي، مصر، ص641-642. (خبر).

(5) ابن منظور: **لسان العرب**، ص227. (خبر).

الخبر في الاصطلاح

"الخبر هو الاسم المسند الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة"[1]، والمبتدأ هو "كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه"[2].

وعرف ابن الحاجب المبتدأ بقوله: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعاً لظاهر، مثل "زيد قائم" و"ما قائم الزيدان" و"أقائم الزيدان"، فإن طابقتَ مفرداً جاز الأمران.

والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة[3]، وهو "الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً. والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت عبد الله منطلق، فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة في انطلاقه. وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق"[4].

العامل في الخبر

والعامل في النحو هو ما يؤثر فيما يليه، فيرفع ما بعده، أو ينصبه، أو يجزمه أو يجره، كالفعل يرفع فاعلاً وينصب المفعول، وكالمبتدأ يرفع الخبر، وكأدوات الجزم تجزم المضارع، وكحروف الجر تخفض ما يليها من الأسماء، ويدعى العامل المؤثر الذي يحدث أثره في غيره.

والعوامل هي الفعل وشبهه كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل، والأدوات التي تنصب المضارع أو تجزمه، والأحرف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، والأحرف التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وحروف الجر والمضاف والمبتدأ[5].

---

(1) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف الانصاري: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ط1، تقديم اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص114.

(2) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ج2، ص126.

(3) الإستراباذي، رضي الدين: **شرح كافية ابن الحاجب**، تقديم اميل بديع يقعوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص196.

(4) ابن يعيش، موفق الدين بن علي: **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص87.

(5) الغلاييني، مصطفى: **جامع الدورس العربية**،المكتبة العصرية، بيروت_لبنان،ط38، ج3،ص272-273.

والعامل عند النحويين ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب. وهو نوعان: عامل لفظي: كالفعل في قولك: "أكرم زيدٌ عمرًا"، فالفعل عامل لفظي رفع الفاعل ونصب المفعول به، ومن العوامل اللفظية حروف الجر وأدوات الجزم، ومنها النواسخ. وعامل معنوي: كرافع الفعل المضارع وهو التجرد من الناصب والجازم وهذا أمر معنوي. والابتداء عامل معنوي، وهو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، مثل: "محمد ناجح". محمد اسم مجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، فهو مرفوع بالابتداء. أما الخبر وهو ناجح فإن عامله لفظي وهو المبتدأ[1].

أما عامل الخبر، ففيه آراء عدة، "فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المتبدأ، فهما مترافعان"[2]. وقال الأخفش والرماني وابن السراج إن الخبر يرتفع بالابتداء[3]، أما المبرد فقال: إن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً. أما سيبويه فيرى أنه يرتفع بالمبتدأ، حيث أشار بقوله: "فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به"[4]. وقد أيد ابن مالك هذا الرأي، وقال يوضح رأيه:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كَذَاك رُفِع خَبَرٌ بالمبتدا[5]

بعد عرض هذه الآراء، انتصر لرأي سيبويه القائل بأن العامل في الخبر هو المبتدأ. وهو أفضل الآراء، ذلك لأن من قال بأن العامل فيه هو الابتداء مرفوض، لأن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف أصلاً فعمل بالمبتدأ، فكيف به يعمل في شيئين معاً؟

كذلك قول من قال بأن العامل فيه هو الابتداء والمبتدأ معاً باطل أيضا لأنه يؤدي إلى منع تقديم الخبر، ولأنه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظاً متصرفاً، كذلك لأن الابتداء يعد عاملاً مستقلاً عن المبتدأ وهذا يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد[6].

---

(1) السيد، أمين علي: **في علم النحو**، دار المعارف، ط5، ج1، ص175.

(2)الأنباري، كمال الدين أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ج1، ص44.

(3) السيوطي، جلال الدين: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، دار المعرفة، بيروت_ لبنان، 1982، ج1، ص93.

(4) سيبويه: الكتاب، ج2، ص127.

(5) الأزهري، خالد بن عبد الله: **التصريح على التوضيح**، إعداد فيصل عبد الخالق، ط1، ج1، ص127. دار اليراع للنشر والتوزيع، ينظر **شرح الكافية**، ج1، ص279.

(6) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الاشبيلي: **شرح جمل الزجاجي**، ج1، إشراف اميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص341.

أقسام الخبر

قد يكون خبر المبتدأ مفرداً، نحو قوله تعالى: "وَٱلۡفِتۡنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلۡقَتۡلِ"[1]، أو جملة، نحو: "أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغۡفِرَةٌ"[2]، وقوله تعالى: "ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ"[3]، والخبر شبه الجملة، نحو: محمد أمامك، وزيد في الدار".

أولا: الخبر المفرد

قال السيوطي: "فالمفرد ما للعوامل تسلط على لفظه مضافاً كان أو غير مضاف[4]، وقال ابن يعيش: "إذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى، أو منزلاً منزلته، فالأول نحو قولك: "زيدٌ منطلق". فالمنطلق هو زيد والخبر ههنا هو المبتدأ، بحيث يجوز لك أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه. ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك: زيد منطلق، فقيل: من زيدٌ هذا الذي ذكرت؟ لقلت: هو المنطلق، ولو قيل من المنطلق؟ لقلت: زيد.

وأما المنزل منزلة ما هو هو، فنحو قولهم: أبو يوسف أبو حنيفة، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، وإنما سد مسده في العلم[5].

والخبر المفرد إما جامد أو مشتق: والجامد عارٍ عن ضمير المبتدأ، نحو: "زيد أخوك"، وقد يكون الجامد متضماً معنى المشتق أو لا، فإن تضمن معناه نحو: زيد أسدٌ –أي شجاع– تحمل الضمير وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير.

ولا بد في الخبر المشتق أو في متعلقه من ضمير عائد إلى المبتدأ، لأن المشتق يعمل عمل فعله، فإذا كان الخبر المشتق في الحقيقية خبراً للمبتدأ أسند إلى ضمير المبتدأ في المعنى، نحو: زيدٌ قائم، أي هو[6].

---

(1) البقرة: آية 191.

(2) آل عمران: آية 136.

(3) البقرة: آية 15.

(4) السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**،ج1، ص95.

(5) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج1، ص87.

(6) ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان: **أسرار النحو**، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، ص108.

ثانيا: الخبر الجملة

يخبر عن المبتدأ بجملة فعلية نحو: "المؤمن يخشع في صلاته"، أو اسمية، نحو قولهم في المثل "الظلم مرتَعُهُ وخيم"[1].

"والجملة إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط، نحو: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ "[2]، ومنه: "نطقي الله حسبي". لأن المراد بالنطق المنطوق به". وإن لم تكن نفس المبتدأ في المعنى لا بد من احتوائها على رابط يربطها بالمبتدأ[3].

ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة:

أحدها: الضمير، وهو الأصل في الربط، كقولك: "زيد أبوه قائم" فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثانٍ، والهاء مضاف إليه، وقائم خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير.

والثاني: الإشارة، كقوله تعالى: "وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ"[4]، فلباسٌ: مبتدأ، والتقوى: مضاف إليه، وذلك مبتدأ ثان وخير خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما الإشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، نحو "ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ "[5]، فالحاقة مبتدأ أول و"ما" مبتدأ ثانٍ والحاقة خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

---

(1) ابن عبد ربه، أحمد بن عبد ربه الأندلسي: **العقد الفريد**، تحقيق عبد المجيد الترميني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ص68.

(2) الإخلاص: آية 1.

(3) ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، ط5، ج1، ص197.

(4) الأعراف: آية 26.

(5) الحاقة: آية 2.

الرابع: العموم، نحو: "زيد نعم الرجل" فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة فعلية خبره والرابط بينهما العموم، وذلك لأن أل في "الرجل" للعموم. وزيد فرد من أفراده فدخل في العموم، فحصل الرابط"[1].

ثالثا: الخبر شبه الجملة

يريد النحاة بشبه الجملة هنا أمرين؛ أحدهما: الظرف بنوعيه الزماني والمكاني، والآخر حرف الجر الأصلي مع مجروره، فالخبر قد يكون ظرف زمان، نحو" الرحلة يوم الخميس، وقد يكون ظرف مكان، نحو قوله تعالى: "وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ"[2]، فكلمة يوم ظرف زمان منصوب في محل رفع، لأنه خبر المبتدأ، وكلمة أسفل ظرف مكان في محل رفع لأنه خبر المبتدأ. وقد يكون الخبر جاراً أصلياً مع مجروره، نحو قوله تعالى: "ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ "[3]، والجار الأصلي مع مجروره في محل رفع خبر المبتدأ[4].

والظرف والجار والمجرور يتعلقان بخبر محذوف وقد اختلف النحويون في تقدير المتعلق، فذهب الأخفش إلى أن المحذوف اسم، لأنه من قبيل الخبر المفرد، وتقديره "كائن، أو مستقر" وهذا رأي الكوفيين أيضاً، بينما ذهب سيبويه وغيره من البصريين إلى أن المحذوف هو فعل "وتقديره: استقر على اعتبار أن الخبر جملة"[5].

الإخبار بالمكان والزمان

يخبر بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني، نحو: "زيدٌ خلفك"، ولا يخبر بالزمان إلا عن أسماء المعاني، نحو: "الصوم اليوم والسفر غداً، ولا يقال: "طلوع الشمس يوم الجمعة، لعدم الفائدة. ولا يقال: زيدٌ اليوم، لعدم صحة الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات إلا إذا كان المبتدأ عاماً، والزمان خاصاً، نحو: نحن في شهر كذا، ونحن في زمان طيب[6].

---

(1) ابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص115-116.

(2) الأنفال: آية 42.

(3) الفاتحة: آية 1.

(4) حسن، عباس: **النحو الوافي**، ط5، دار المعارف، مصر، ج1، ص476-477.

(5) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط2، علق عليه أحمد طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص94.

(6) الأزهري: **التصريح على التوضيح**، ج1، ص103-104.

وقال ابن مالك: لا يفيد الاستغناء بظرف زمان عن خبر اسم عين غالباً إلا إذا كان العين مثال المعنى في حدوثه وقتا دون وقت، فإن الاستغناء عن خبر هذا النوع بظرف الزمان يفيد، كقولك: "الرطب في شهر كذا". وكذلك إذا كان دليل على إضافة معنى إلى العين، ومنه قول الشاعر:

[الرجز]

أكـــــلَّ عـــــامٍ نَعَـــــمٌ تحوونـــــه يُلْقِحُـــــــه قـــــــومٌ وَتَنتجونَـــــــه[1]

وأما اسم المعنى فيغني عن خبره ظرف الزمان في بعضه، والموقوع في جميعه، لكـــن الموقوع في جميعه إن كان نكرة فرفعه أكثر من نصبه، كقوله تعالى: "وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا" [2]. ومثال رفع الموقوع في بعضه قولك: "الزيارةُ يومَ الجمعةِ"، ولا فرق في هذا بين المعرفـــة والنكرة[3].

اقتران الخبر بالفاء

الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباطاً معنوياً قوياً، ويزداد قوة ببعض الروابط اللفظية الخاصـــة، كالضمير العائد على المبتدأ من الخبر، ولهذا كان الغالب على الخبر أن يكتفي بتلك الروابط وأن يخلو من الفاء التي تستخدم للربط، ولكن هناك حالات لا بد من اقتران الخبر فيها بالفاء.

قال ابن يعيش: "إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نـــوعين الاسم الموصول، والنكرة الموصوفة؛ إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً[4]، كقوله تعـــالى: "ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ "[5].

وتدخل الفاء على الخبر وجوباً بعد أما، نحو: "أما زيـــدٌ فقـــائم". ولا تحـــذف إلا فـــي الضرورة[6]، كقول الشاعر:

---

(1) الرجز لقيس بن حصين في الكتاب، ج1، ص129.

(2) الأحقاف: آية 15.

(3) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الأندلسي: **شرح التسهيل**، ط1، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ج1، ص304-305.

(4) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج1، ص99.

(5) البقرة: آية 274.

(6) ابن مالك: **شرح التسهيل** ،ج1، ص263.

[الطويل]

فَأمّـــــا القتـــــالُ لا قتـــــالَ لـــــديكم ولكنَّ سَـيْرًا فـــي عِـراضِ المواكـــب[1]

دخول الباء الزائدة على خبر المبتدأ

قد يشتمل خبر المبتدأ على الباء الزائدة، نحو قوله تعـــالى: "جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا"[2]، وقـــد ذهب إلى ذلك أبو الحسن الفراء في كتابه "معاني القرآن" إلى أن الباء زائـــدة وتقـــديره عنـــده: "جزاء سيئة مثلها"[3].

تعدد الخبر

قد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعداً، وذلك التعدد إما بحسب اللفظ والمعنى جميعاً، ويستعمل ذلك على وجهين:

بالعطف، مثل: "زيد عالم وعاقل". وبغير العطف، مثل: "زيدٌ عالم عاقل". وإما بحســـب اللفـــظ فقط، نحو: "هذا حلو حامض"، فإنهما في الحقيقة خبر واحد أي "مُز" وفي هذه الصـــورة تـــرك العطف أولى[4].

وللنحاة آراء مختلفة حول تعدد الخبر:

أحدها: أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه، كقول الشاعر:

[الرجز]

مَـــــنْ يَـــــكُ ذَا بَـــــتٍّ فَهـــــذا بَتِّـــــي مُقَـــــيِّظٌ مُصَـــــيِّفٌ مُشَـــــتِّي[5]

والثاني: أن يتعدد لفظا ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك: "بنو زيدٍ فقيـــه ونحـــوي وكاتب". أو لتعدد المخبر عنه حكما، كقول الشاعر:

---

(1) البيت للحارث بن خالد المخزومي في **شرح التسهيل**،ج1،ص236،وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر، وأوضح المسالك، 142/1.

(2) يونس: آية 27.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان: **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج1، ص138.

(4) الجامي، نورالدين عبد الرحمن: **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق أسامة الرفاعي،دار الآفاق العربية،ج1، ص288.

(5) رؤبة بن العجاج: **ديوانه**، اعتنى بتحصيحه: وليم بن الورد البروسي،دارالآفاق الجديدة، ط1، بيروت،.ص189.

[البسيط]

والمـــرءُ ســـاعٍ لِـــأمرٍ لَـــيْسَ يُدْرِكُـــهُ والعـــيش شـــحٌ وإشـــفاقٌ وتأميـــلٌ[1]

والثالث: أن يتعدد لفظاً لا معنى، لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ كقولـك: هـذا حلـو حامض[2].

رتبة الخبر

للخبر من ناحية تأخره عن المبتدأ وتقدمه ثلاث حالات: أن يجوز تـأخره وتقدمـه وأن يتأخر وجوباً وأن يتقدم وجوباً.

أ. أما تأخره وتقدمه جوازاً فهو الأصل الغالب، مثل "السحاب بخارٌ" و"بخارٌ السحاب"[3].

ب. أما تأخره وجوباً فله مواضع أشهرها:

الأول: أن يخاف التباسه بالمبتدأ وذلك إذا كانا معـرفتين أو نكـرتين متسـاويتين فـي التخصيص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر، فالمعرفتان، نحو قوله –صلى الله عليه وسـلم–: "مفتاحُ الصلاةِ الطهورُ، وتحريمُها التكبيرُ، وتحليلُها التسليمُ"[4]. والنكرتان، نحو قولـك: "أكبـرُ منك سناً أكثر منك خبرةً".

الثاني: أن يخشى التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: "زيد قام" فلا يجوز قـام زيـدٌ لالتبـاس المبتدأ بالفاعل[5].

الثالث: أن يقترن بالإّ معنىً، نحو قوله تعالى: "إنما أنت نذير"[6]، أو لفظاً، نحـو قولـه تعالى: "وما محمد إلا رسول"[7].

---

(1) البيت لعبدة بن الطبيب في **شرح المفضليات** للتبريزي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الفجالة– القاهرة،ج1، ص521.

(2) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج1، ص309–310. ينظر: **همع الهوامع**، ص108.

(3) قبش، أحمد: **الكامل في النحو والصرف والإعراب**، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص99.

(4) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة: **الجامع الصحيح** (سنن الترمذي)، ط2، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، ج2، ص3.

(5) الأزهري: **التصريح على التوضيح**، ص106.

(6) هود: آية 12.

(7) آل عمران: آية 144.

الرابع: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير، إما بنفسه، نحو: "ما أحسن زيدًا!" و"من في الدار؟" و "من يقم أقم معه" أو بغيره، إما متقدماً عليه، نحو: "لزيدٌ قائم"[1]، أما قول الشاعر من: [الكامل]

خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جريرٌ خالُهُ يَنَلِ العَلاَءَ ويَكْرِمِ الأَخْوَالا[2]

فشاذ، أو مؤول؛ فقيل: اللام زائدة، وقيل: اللام داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهو أنت، وقيل أصله لخالي أنت، أخرت اللام إلى الخبر للضرورة[3].

ج. تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، لكن ثمة حالات يجب أن يتقدم فيها الخبر على المبتدأ، وهي:

أحدها: إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة، مخبراً عنها بظرف أو جار ومجرور، نحو قوله تعالى: "وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ"[4]، وقوله: "وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ"[5].

"وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن تأخيره يوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر. فإن كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديم خبرها، كقوله تعالى: "وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ"[6]، لأن النكرة وصفت بمسمى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة"[7].

الثانية: أن يكون الخبر لازم الصدرية، نحو "أين زيدٌ؟" أو مضاف إلى ملازمها، نحو "صبيحة أي يوم سفرك".

الثالثة: أن يقترن المبتدأ بإلا لفظاً، نحو "ما لنا الاّ اتباعُ أحمدا" أو معنى، نحو: "إنما عندك زيدٌ".

---

(1) ابن هشام: **أوضع المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، ج1، ص148.

(2) البيت بلا نسبة في شرح التصريح، ج1، ص106. وشرح ابن عقيل ، ج1، ص105.

(3) الأزهري: **التصريح على التوضيح**، ج1، ص107.

(4) ق: آية 35.

(5) البقرة: آية 7.

(6) الأنعام: آية 2.

(7) الغلاييني: **جامع الدروس العربية** ، ج2، ص267.

الرابعة: أن يعود ضمير متصل بالمتبدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: "أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ"[1]، وقول الشاعر:

[الطويل]

أَهَابُكِ إِجْلاَلاً، وَمَابِكِ قدرةٌ عَليَّ، ولَكنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُها[2]

فلا يجوز "حبيبها ملءُ عينٍ" لما فيه من عَوْد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة[3].

كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ "أنّ" و صلتها، نحو "عندي أنك فاضل"، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أنّ المفتوحة بالمكسورة[4].

حذف الخبر

يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا علم ودلّ عليه دليل، كما إذا قلت زيدٌ في جواب: من عندك؟ ودَنِفٌ في جواب: كيف عمرو؟ فزيد مبتدأ محذوف الخبر، ودنف خبر محذوف المبتدأ، والتقدير: "زيد عندي، وعمرو دنف"، ولكن جاز فيهما الحذف لظهور المراد[5].

وقد يحذف الخبر أيضاً جوازاً إذ لم يكن مع القرينة ما يقوم مقام الخبر، نحو: خرجتُ فإذا السبع، أي فإذا السبع واقف والقرينة إذا المفاجأة لأنها لا يستعمل بعدها إلا جملة ابتدائية[6].

وقد يحذف المبتدأ والخبر كلاهما إذا دلّ عليهما دليل، كقوله تعالى: "وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ"[7]، والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر .حذف المبتدأ والخبر لدلالة ما قبلهما عليهما[8].

---

(1) محمد: آية 24.

(2) قيس بن الملوح، مجنون ليلى، **ديوانه**، ط3، شرح يوسف فرحات، دار الكتاب العربي، 1997،ص35.

(3) ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج1، ص151-152.

(4) الأشموني، نور الدين أبو الحسن بن محمد: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**،ط1، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان ج1، ص101.

(5) ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين بن مالك: **شرح ألفية ابن مالك**، ص47.

(6) ابن كمال باشا: **أسرار النحو**، ص144.

(7) الطلاق: آية 4.

(8) النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ط3، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص374.

ويحذف الخبر وجوباً في مواضع أشهرها

أولاً: إذا كان الخبر كوناً عاماً والمبتدأ بعد لولا الامتناعية الشرطية، "وذلك كقولك: "لولا عبد الله لكان كذا وكذا". أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا. وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: "أزيدٌ أخوك؟"، وإنما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك. غيرأنّ ذلك استخبار وهذا خبر. وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكنّ هذا حُذِفَ حين كثر استعمالهم إياه في الكلام"[1].

أما إذا كان الخبر كونا مقيداً بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره، إن فقد دليله، نحو: "لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل"، فزيد مبتدأ، وجملة سالمنا خبره، وهو كون مقيد لأن وجود زيد مقيد بالمسالمة، ولذلك وجب ذكره.

وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه، إن وجد الدليل الدال عليه، ومنه قول الشاعر[2]:

[الوافر]

يُذيبُ الرْعُبُ منهُ كلَّ عضْبٍ فَلولا الغمْدُ يمسِكُهُ لَسَالا[3]

ثانياً: أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين، نحو: "لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ "[4]، التقدير "لعمرك قسمي" فعمرك: مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به.

ثالثاً: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، نحو: "كلُّ رجلٍ وضيعته"، فكل مبتدأ، وقوله ضيعته معطوف على كل، والخبر محذوف، والتقدير: "كل رجل وضيعته مقترنان" ويقدر الخبر بعد واو المعية.

رابعاً: أن يكون المبتدأ مصدراً، وبعده حال سدّت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً، فيحذف الخبر وجوباً، لسدّ الحال مسده، وذلك نحو: "ضربي العبد مسيئاً" فضربي مبتدأ،

---

(1) سيبويه: **الكتاب**، ج2، ص129.

(2) الأزهري: **التصريح على التوضيح**، ج1، ص111.

(3) أبو العلاء المعري: **ديوان سقط الزند**، شرح ن رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ص14.

(4) الحجر: آية 72.

والعبد: معمول له، ومسيئاً حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: "ضربي العبد إذا كان مسيئاً" فمسيئاً حال من الضمير المستتر في "كان" المفسر بالعبد، و"إذا كان" ظرف زمان نائب عن الخبر.

أما إذا كانت الحال تصلح لأن تكون خبراً، فلا يكون الخبر واجب الحذف، نحو: "زيد قائما"، فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: ثبت قائماً، وهذا الحال تصلح أن تكون خبراً، فتقول: "زيد قائم" فلا يكون الخبر واجب الحذف، بخلاف "ضربي العبد مسيئا" فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: "ضربي العبد مسيء" لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء[1].

خامساً: أن يكون حذفه مسموعاً عن العرب، كقولهم:

"حَسْبُكَ ينم الناس"، فحسب مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه والتقدير: حسبك السكوت ينم الناس[2].

(1) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ص112-113.

(2) النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ص375.

الصفة – النعت

تعريف الصفة

أ. الصفة والنعت في اللغة

النعت والصفة مصدران بمعنى واحد، فالصفة تسمية بصرية، والنعت تسمية كوفية، جاء في الصحاح: النعت: الصفة، ونعتُّ الشيء، انتعته، إذا وصفته. ووصفتُ الشيء وصفاً وصفة[1].والنعت: وصفك الشيء، تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه، والنعت: ما نعت به، نَعَتَهُ ينعتُه نعتا: وصفه، والنعت من كل شيء: جيده وقال ابن الأثير: النعت وصف الشيء بما فيه من حُسن، ولا يقال في القبح ولا يقال في القبيح إلا أنه يتكلف، فيقول: نَعْتَ، والوصف يقال في الحسن والقبح[2].

وقيل: النعت خاص بما يتغير، كقائم وضارب، والوصف والصفة لا يختصان بل يشملان، نحو: عالم وفاضل، وعلى الثاني يقال: صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته، ولكن الصفة والنعت مصدران بمعنى واحد[3].

الصفة (النعت) في الاصطلاح النحوي:

قال السيوطي في همع الهوامع: "النعت التعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة، وهو تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به"[4].

وقال ابن مالك: "وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد[5].

---

(1) الجوهري: **الصحاح**،ج1، ص269، باب "نعت".

(2) المصدر السابق، باب نعت، ج2، ص99.

(3) النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ص563.

(4) السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ج2، ص116.

(5) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج3، ص168.

وقال ابن الحاجب: "النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً"[1]. أما ابن هشام فعرفه بقوله: "هو تابع مشتق أو مؤول به، يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه، ويتبعه في واحدٍ من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتنكير، وفي الإفراد التذكير، ولا يكون أخص منه[2].

النعت الحقيقي والنعت السببي

ينقسم النعت من جهة معناه إلى حقيقي وسببي.

فالنعت الحقيقي هو ما دلّ على معنى في متبوعه نحو: "المتنبي شاعرٌ مجيدٌ"، والنعت السببي هو ما دل على معنى في اسم بعده مرتبط بالمنعوت متعلق به، نحو: "أشفقت على الطفل الميت أبوه"[3].

المطابقة بين النعت والمنعوت:

أولاً: مطابقة النعت الحقيقي بمنعوته:

يجب في النعت الحقيقي أن يتبع متبوعه في أربعة من عشرة:

1. يجب أن يتبع المنعوت في واحدٍ من أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجر، كقولك: "الجيش القويُّ يحمي الأرضَ العزيزة من العدوِّ الآثم".
2. يتبع المنعوت في واحدٍ من التعريف والتنكير، كقولك: "لنا جيشٌ عظيمٌ يحمي الوطن العربيَّ من كل عدوٍّ غاصبٍ".
3. ويتبع المنعوت في واحدٍ من التذكير والتأنيث، كقولك: "سافر محمد العاقل وهندٌ المجتهدة إلى قطر عربي في رحلة قصيرة".
4. ويتبع المنعوت في واحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع، كقولك: "خالدٌ رجل كريم، والخالدان رجلان كريمان، والخالدون رجال كرماء"[4].

---

(1) الإستراباذي، رضي الدين: **شرح كافية ابن الحاجب**،ط1، تقديم إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، س311.

(2) ابن هشام الأنصاري: **شرح شذور الذهب**، ص432.

(3) النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ص563.

(4) السيد، أمين علي: **في علم النحو**، ص75.

ويستثنى من المطابقة النعت بالمصدر،" ويكثر استعمال المصدر نعتا، نحو: "مررت برجل عدل، وبرجلين عدل، وبرجال عدلٍ، وبامرأة عدل، وبامرأتين عدل، ونساءٍ عدل"، ويلزم حينئذٍ الإفراد والتذكير، والنعت به على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى، لا على صاحبه، وهو مؤول: إما على وضع "عَدْل" موضع "عادل"، أو على حذف مضاف، والأصل: مررت برجلٍ ذي عدل، ثم حذف "ذي" وأقيم "عدل" مقامه، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً، أو ادعاءً"[1].

ثانياً: مطابقة النعت السببي لمنعوته

إذا كان الوصف رافعاً لاسم ظاهر، فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر، لا على حسب المنعوت، كما أن الفعل الذي يحل محله يكون كذلك. تقول: "مررت برجل قائمةٍ أمه"، فتؤنث الصفة لتأنيث "الأم"، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً؛ لأنك تقول في الفعل: "قامت أمه" وتقول في عكسها: "مررت بامرأةٍ قائمٍ أبوها" فتذكر الصفة لتذكير الأب ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً، لأنك تقول في الفعل: قام أبوها.

ويجب إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً، كما يجب ذلك في الفعل فتقول: "مررت برجلين قائم أبواهما"، و"برجال قائم آباؤهم" كما تقول "قام أبواهما"، و"قام آباؤهم"[2].

النعت المشتق وغير المشتق

قال ابن الحاجب: "ولا فرق بين أن يكون النعت مشتقاً أو غيره، إذا كان وضعه لغرض المعنى عموما، مثل: "تميمي" و"ذي مال" أو خصوصا مثل: "مررت برجل أيِّ رجل" و"مررت بهذا الرجل وبزيد هذا".

يعني أن معنى النعت أن يكون تابعاً يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتاً، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره، "لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق، توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق. وأن جمهور النحاة اشترطوا في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه: "مررت برجل أسدٍ" وصفا، ولم يستضعف. "بزيدٍ أسدًا" حالاً، فكأنه يشترط في الوصف لا

(1) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، ص119.

(2) ابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص269-270.

الحال، الاشتقاق. والنحاة يشترطون ذلك فيهما معاً، والمصنف لا يشترطه فيهما، ويكتفي بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه، مشتقاً كان، أو لا، وبكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول[1].

والنعت لا يخلو من أن يرفع ضمير المنعوت أو ظاهراً من سبب المنعوت، فإن رفع المنعوت فلا يخلو من أن يكون مشتقاً أو في حكم المشتق، والمشتق ما أخذ من المصدر، نحو: قائم من القيام والذي في حكم المشتق ما هو في معنى ما أخذ من المصدر، نحو: "رجل أسدٌ" أي شجاع، ورجل ذو مال، أي صاحب مال[2].

ما ينعت به

الأشياء التي ينعت بها خمسة

أحدها: المشتق

وهو في الأصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر، أي ما دلّ على حدث وصاحبه ممن قام بالفعل أو وقع عليه "كضارب" من أسماء الفاعلين ومضروب من أسماء المفعولين، وما كان بمعناهما، فمما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة "كضرّاب" والصفة المشبهة نحو "حسن" واسم التفضيل المبني على فعل الفاعل نحو "أفضل" ومما هو بمعنى اسم المفعول "كقتيل" بمعنى مقتول. وخرج عن ذلك أسماء الزمان والمكان والآلة فلا ينعت بها.

الثاني: الجامد المشبه للمشتق في المعنى

وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق (كاسم الإشارة، غير المكانية، وذي بمعنى صاحب وأسماء النسب). فأسماء الإشارة ينعب بها المعارف، نحو: مررت بزيد هذا.

ذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات، نحو: مررت برجل ذي مال. وأسماء النسب ينعت بها المعارف والنكرات، نحو: مررت بالرجل الدمشقي ومررت برجل دمشقي[3].

---

(1) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج2، ص315.

(2) ابن عصفور: **شرح جمل الزجاجي**، ج1، ص143.

(3) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج2، 110-111.

الثالث: الجملة

تقع الجملة نعتا لما قبلها سواء أكانت جملة اسمية أم جملة فعلية، وتتبع ما قبلها في الإعراب، فإذا كان المنعوت مرفوعاً كانت في محل رفع، وإذا كان منصوبا كانت في محل نصب، وإذا كان مجروراً كانت في محل جر.

وللنعت بالجمة ثلاثة شروط: شرط في المنعوت وهو أن يكون منكرا إما لفظا ومعنى، نحو: "وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ "[1]، أو معنى لا لفظا وهو المعرف بأل الجنسية، كقول الشاعر:

[الكامل]

ولقد أمرُّ على اللّئيم يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ: لا يعنيني [2]

والشاهد فيه: جملة يسبني حيث وقعت في موضع جر نعت للئيم، وصح نعته بالجملة نظراً إلى معناه، فإن المعرف بأل الجنسية لفظة معرفة ومعناه نكرة.

وهناك شرطان في الجملة الواقعة نعتاً أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، إما ملفوظ به أو مقدر.

والثاني: أن تكون خبرية، أي محتملة للصدق والكذب، فلا يصح في "مررت برجلٍ اضربه". إعراب جملة اضربه نعتا؛ لأنها إنشائية[3].

وإن كان ما ظاهره أنه نعت بالجمة الطلبية فيخرج عن إضمار القول ويكون المضمر صفة والجملة الطلبية معمول القول المضمر، وذلك قول الشاعر:

---

(1) البقرة: آية 281.

(2)البيت لرجل من سلول في **شرح التصريح** 111/2، **وشرح الكافية** 325/2، **وأوضح المسالك** 6/3،وبلا نسبة في **شرح ابن عقيل** 116/2، **ومغني اللبيب**،ص411.

(3) الصبان، محمد بن علي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط1،دار إحياء الكتب العربية ج3، ص63.

[الرجز]

حَتّـــى إِذا جَـــنَّ الظـــلامُ واخـــتلطْ جَاؤوا بِمَذْقٍ هَـلْ رَأَيْـتَ الـذئب قـطُّ[1]

فالظاهر أن جملة "هل رأيت الذئب قط"، صفة للمذق، وهي جملة طلبية، ولكـن صـفة للمذق، والتقدير: جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذهب قط[2].

الرابع: المصدر

قال ابن مالك:

ونعتـــوا بمصـــدرٍ كثيـــراً فـــالتزموا الإفـــرادَ والتـــذكيرا

الأصل في النعت أن يكون مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشـبهة واسـم التفضيل، ولكن نعتوا بالمصدر وهو اسم معنى جامد، فالنعت به على خلاف الأصـل. وينعـت بالمصدر كثيراً على تأويله بالمشتق، كقولهم رجل عدل، ويلتزمـون فيـه الإفـراد والتـذكير، فيقولون: امرأة عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، وكأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصـله رجل ذو عدل، وامرأة ذات عدل، ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل، فلما حـذف المضـاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه[3].

خامساً: شبه الجملة:

ويقصد بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور، حيث يقعان صفة بعد الاسـم النكـرة، وتكون شبه الجملة "كالجملة في محل رفع او نصب او جر حسب موقع المنعوت، نحـو: هـذه طائرة فوق السحاب، وقابلت طلابا من المدرسة، وتمسكت بضيوف من المغرب"[4].

تقسيم الأسماء بالنسبة إلى النعت

وقد قسمت الأسماء في الوصف على أربعة أقسام، وهي:

---

(1)البيت للعجاج في **أوضح المسالك** 3/ 8،**وشرح التسهيل** 173/3،**وشرح الكافية** 325/2، **وشرح التصريح** 112/2، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 118/2.

(2) السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ج2، ص117. ينظر **شرح التصريح**، ج2، ص112. **وشرح الكافية**، ج2، ص325.

(3) ابن الناظم: **شرح ألفية ابن مالك**، ص194.

(4) مغالسة، محمود حسني: **النحو الشافي**، ط1، دار البشير للطباعة والنشر، ص379.

أولاً: قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشرط، واسم الاستفهام، والمضمر، وكل اسم متوغل في البناء، وهو ما ليس بمعرب في الأصل ما عدا الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة.

ثانياً: قسم ينعت به ولا ينعت، وهو ما يستعمل تابعاً، نحو: "ليطان" و"نائع" من قولهم: شيطان ليطان، وجائع نائع، وهي محفوظة ويقاس عليها.

ثالثاً: قسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم، وما كان من الأسماء ليس بمشتق، ولا في حكمه، نحو: ثوب وحائط وما أشبه ذلك.

رابعاً: قسم ينعت وينعت به وهو ما بقي من الأسماء[1].

تعدد النعت

قد تتعدد النعوت لمنعوت واحد، نحو استشرت رجلاً ذكياً مخلصاً أميناً، ولغير واحد، وهو ضربان:

أحدهما: أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعاً من غير تفريق، نحو: "زارني صديقان عزيزان".

الثاني: أن يكون مفرقاً وتفريقه إما لكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه، فيقوم العطف مقامهما، وإما لتعدد عامل المنعوت، فإن كان المنعوت مثنى أو مجموعاً من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه استغني بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف، نحو: جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء.

وإن اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم، أو لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق، أو معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها من الضارب من الضرب في الأرض، أي السير فيها وجب التفريق فيهما بالعطف[2]. نحو قول الشاعر:

[الوافر]

بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَينِ مَسلوبٍ وبَالِ[3]

---

(1) السيوطي، جلال الدين: **الأشباه والنظائر في النحو**، ج3، ص205.

(2) الأزهري: **شرح لتصريح على التوضيح**، ج2، ص114.

(3)البيت بلا نسبة في **شرح التصريح على التوضيح**، ج2، ص114. وهو لرجل من باهلة في **الكتاب**، ج1، ص431.

فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف أحدهما على الآخر بالواو، ومثله قولك: مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه. جاء التفريق بين الصفات بالواو لأن الصفات مختلفة، لذلك تعين التفريق فيما بينها.

ويستثنى نعت الإشارة فلا يتأتى فيه التفريق ولا يجوز: مررت بهذين الطويل والقصير على النعت؛ لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ لأنهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه[1].

أما إذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت بالنسبة إلى العامل، فإما أن يكون العامل واحداً أو متعدداً، فإن كان العامل واحداً ففيه ثلاث صور:

1. أن يتحد العامل والنسبة (أي نسبة العامل إلى المتعدد بأن تكون جهة الفاعلية أو المفعولية)، نحو: فاز محمدٌ وعلي السابقان، ورأيت شاباً وطفلاً وشيخاً سابحين، وهذه يجوز فيها الإتباع والقطع.
2. أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى التعدد من جهة المعنى، نحو: زار محمد عليا الكريمان، ويجب فيه القطع.
3. أن يختلف العمل وتتحدد النسبة من جهة المعنى، نحو: خاصم محمد علياً الكريمان، فالقطع واجب عند البصريين، وجائز هو الإتباع عند غيرهم، فقيل إذا أتبع غلب المرفوع، وقيل يجوز إتباع أيهما شئت، لأن كلاً منهما مخاصم ومخاصم.

"وإذا كان العامل متعدداً، فإن اتحد العاملان معنى وعملاً، جاز الاتباع مطلقا (سواء أكان المتبوعان مرفوعي فعلين، أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين)" نحو: جاء محمد وأتى علي الكريمان، ورأيت محمداً وأبصرت عليا الشاعرين، وسقت النفع إلى محمدٍ وسيق إلى علي الكاتبين، وجاز القطع أيضاً[2].

وإن اختلف العاملان في المعنى والعمل، أو في أحدهما امتنع الاتباع ووجب القطع عن المتبوع، إما بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل، نحو: "جاء محمد ورأيت عليا الفاضلان أو الفاضلين".

---

(1) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج2، ص114.

(2) صفوت، أحمد زكي: **الكامل في النحو والصرف**، مطبعة العلوم، ج3، ص91-92.

وجاء علي ومضى محمد الكريمان أو الكريمين، وهذا مؤلم محمداً وموجعٌ عليا الظريفان أو الظريفين، ولا يجوز في ذلك الاتباع، لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد[1].

قطع النعت – قطع الصفة رفعاً ونصباً

يجوز قطع النعت عن المنعوت، فيرفع على إضمار مبتدأ، أو ينصب على إضمار فعل، تقول قصدت إلى محمد الكريمُ أو الكريمَ أي هو الكريمُ أو أمدح الكريم. وجواز القطع في النعت بشرط ألا يكون للتأكيد، نحو: "فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ"[2]، لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى، لأن الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه، والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذلك إذا وصفت بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو: مررت بالرجل العالم المبجل، فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل[3].

وإذا تكررت النعوت لواحد فإن تعين مسماه بدونها جاز إتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما أي بين القطع والإتباع بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع[4]، وذلك كقول الشاعر:

[الكامل]

لا يَبْعُدنْ قَومي الذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الْجُزُرِ[5]
النازلينَ بكلِّ مُعتَركٍ والطيبونَ معاقدَ الأُزَرِ

(1) صفوت، أحمد زكي: **الكامل في النحو والصرف**، ج2، ص93.
(2) الحافة: آية 13.
(3) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج2، ص343-344.
(4) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج2، ص116.
(5)الخرنق بنت بدر، **ديوانها**، رواية: أبي عمرو بن العلاء، تحقيق واضح الصمد، دار صادر- بيروت ص39.

فيجوز رفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومي، أو على القطع بأضمارهما، ونصبهما على القطع، بإضمار أمدح، ورفع الأول على الإتباع أو على القطع بإضمار "هم" ونصب الثاني على المدح بإضمار "أمدح".

أما إذا كان المنعوت نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين، وألا يكون النعت الثاني أيضاً لمجرد التخصيص، لأنه إذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها، لم يجز القطع، إذ لا قطع مع الحاجة[1]، كقول الشاعر:

[المتقارب]

وَيَـــــأْوي إلـــــى نِسْـــــوةٍ عُطَّـــــلٍ وشُـــعْثاً مراضـــيعَ مثـــل الســـعالي[2]

والشاهد فيه "نسوة عطل وشعثا"، أن نعوت النكرة يجب في أولها الإتباع، ويجوز فيما عداه القطع والإتباع.

ويجب أن يخالف النعت المقطوع، إذا كان لمجرد المدح أو الذم أو الترحم، منعوته، فإذا كان مرفوعاً وجب أن يكون النعت المقطوع منصوبا على أنه مفعول به، كقوله تعالى: "وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ"[3]، وإن كان المنعوت منصوباً وجب أن يكون النعت المقطوع مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، مثل: "رأيت التلميذَ الكسولُ".

أما إذا كان الصفة متممة معنى الموصوف بحيث لا يتضح إلا بها لم يجز قطعه عنها، مثل: "مررت بسليمٍ التاجرِ"، إن لم يعرف إلا بالتجارة[4].

وإذا كانت النعت المقطوع لغير المدح أو الذم أو الترحم جاز ذكر العام وهو المبتدأ أو الفعل، نحو: "مررت بزيد التاجر"، أي هو التاجر، أو أعني التاجر، وجاز إضماره[5].

---

(1) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج2، ص344.

(2) البيت لأمية بن أبي عائذ **الهذلي في شرح التسهيل** 180/3. وشرح الكافية، 344/2.

(3) المسد: آية 4.

(4) قبش، أحمد: **الكامل في النحو والصرف والإعراب**، ص187.

(5) مسعد، عبد المنعم فايز: **العمدة في النحو**، ج1، ص322.

وقوع النعت بعد (لا) و(إما)

قال السيوطي: "ويلي النعت "إما" أو "لا" لإفادة شك أو تنويع أو نحوهما فيجب تكرارهما مقرونين بالواو، نحو: "مررت برجلٍ إما صالحٍ وإما طالح"[1]، ونحو: "مررت برجل لا كريمٍ ولا شجاع".

الترتيب بين النعوت المتعددة

إذا كانت النعوت المتعددة مفردة جاز تقديم بعضها على بعض من غير ترتيب محتوم، وكذلك إن كانت جملاً، أو أشباه جمل؛ نحو: "راقني الوردُ الناضرُ العَطِرُ البهيُّ"، وأقبل رجلٌ وجههٌ متهللٌ، ثغرهُ باسمٌ، وأبصرت رجلاً في سيارة على أريكة.

أما إذا اختلفت أنواعها فالأغلب تقديم المفرد على شبه الجملة، وشبه الجملة على الجملة، نحو: "هذا عصفورٌ حزينٌ، على شجرةٍ، يشكو ما أصابه". وقد تتقدم الجملة أيضاً على غيرها، كقوله تعالى: "وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ "[2]، وهذا النوع من التقديم جائز ويجوز القياس عليها لوروده في أبلغ الكلام، وهو القرآن الكريم[3].

حذف النعت والمنعوت

يجوز حذف كل من النعت والمنعوت إذا كان في الكلام ما يدل عليهما. قال ابن مالك: "يقام النعت مقام المنعوت كثيراً إن علم جنسه" ونعت بغير ظرف وجملة، أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في، وإن لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامة إلا في شعر[4].

أ. حذف المنعوت (الموصوف)

يكثر حذف الموصوف إن علم ولم يوصف بظرف أو جملة، كقوله تعالى: "وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ "[5]، فإن وصف بأحدهما جاز كثيراً بالشرط المذكور، لكن لا كالأول في

---

(1) السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ج2، ص120.

(2) الأنعام: آية 192.

(3) حسن، عباس: **النحو الوافي**، ج3، ص496.

(4) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج3،ــ ص183.

(5) الصافات: آية 48.

الكثرة، لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف، وكذا الظرف والجار والمجرور لكونهما مقدرين بالجملة.

وإنما يكثر حذف موصوفهما، بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله المجرور بـــ "من" أو "في"، قال تعالى: "وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ"[1]،أي: ما من ملائكتنا إلا ملك لـــه مقـــام معلوم، ومنه قول الشاعر:

[الطويل]

ومـــــا الـــــدهرُ إلا تارتـــــانِ فمنْهمـــــا أموتُ وأُخْـــرى ابتغـــي العـــيشَ أكْـــدَحُ[2]

أي منها تارة أموت فيها، والشاهد فيه حذف الموصوف.

ب. حذف النعت (الصفة)

أما النعت فلا يحسن حذفه إلا إذا قويت دلالة الحال عليه، وذلك كقوله تعالى: "يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا "[3]، والتقدير: يأخذ كل سفينة صالحة غصبا[4].

ومن قول الشاعر:

[الوافر]

وَرُبَّ أســـــــيلةِ الخـــــــدّين بكـــــــرٍ مُهفهفـــــةٍ لهـــــا فـــــرعٌ وجيـــــدُ[5]

أي فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ، والشاهد فيه حذف الصفة لوجود القرينة وهي مـــدح الفتـــاة بالجمال.

فالأصل بالنعت ألا يحذف لأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك والعموم فحذفه عكس المقصود[6].

ج. حذف النعت والمنعوت معاً

---

(1) الصافات: آية 164.

(2) البيت لتميم من مقبل، في **شرح الكافية**، 341/2. **وشرح التسهيل** 183/3. **والدرر اللوامع**، 371/2.

(3) الكهف: آية 79.

(4) الأنطاكي، محمد: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ط3، ج2، ص249. دار الشروق العربي، بيروت.

(5) البيت للمرقش الأكبر في **شرح التصريح**، 199/2. **وشرح التسهيل** 184/3.

(6) السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ج2، ص120.

وقد يحذف النعت والمنعوت معا إذا قامت القرينة الدالة عليهما، كقوله تعالى في الأشقى الذي يدخل النار: "ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ"، أي: لا يحيا حياة نافعة[1].

(1) حسن، عباس: **النحو الوافي**، ج3، ص496.

الحـــــال

تعريف الحال

أ. الحال في اللغة

قال ابن فارس: "الحاء والواو واللام أصل واحد، وهو تحركٌ في دَوْرٍ، فالحَوْل العـــام، وذلك أن يَحُول ويدور، ويقال حالتِ الدار وأحالت وأحْوَلت: أتى عليها الحـــول. وأحولـــت أنـــا بالمكان وأحلْت أي أقمت به حوْلاً[1].

وقال الزبيدي: والحال كينة الإنسان وما هو عليه من خير أو شر، والحال ما يختص به الإنسان وغيره من الأمور المتغيرة في نفسه وبدنه وقنيته، الحال يستعمل في اللغة للصفة التـــي عليها الموصوف، وفي تعاريف أهل المنطق لكيفية سريعة الزوال، نحو حرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة عارضة، والحال أيضاً الوقت الذي أنت فيه، وشبه النحويـــون الحـــال بـــالمفعول بـــه، وشبهها به من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خـــاص مـــن حيث إنها مفعول فيها، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، والحال لغةً نهاية الماضي وبداية المستقبل[2].

الحال في الاصطلاح النحوي

ذكر النحاة تعريفات متعددة للحال، منها:

قال ابن آجروم: الحال هو الاسم المنصوب المفسّر لما أنبهم مـــن الهيئـــات[3]، وقـــال السيوطي: الحال هو فضلة دالة على هيئة صاحبه ونصبه نصب المفعول به أو المشتبه بـــه أو الظرف، ويغلب انتقاله إلا في مؤكده وقيل يشترط لزومه وانتقال غيره، واشتقاقه ويغني وصـــفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على سعر أو مفاعلة[4].

---

(1) ابن فارس، أبو الحسين: **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ج2، ص121.

(2) الزبيدي، محمد مرتضى: **تاج العروس**، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، ج7، ص295.

(3) ابن آجروم، أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي: **شرح الآجرومية**، شرح محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الأنصار للنشر والتوزيع، ص319.

(4) السيوطي: **همع الهوامع**، ج1، ص236.

وقال ابن الحاجب: "الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول بـــه لفظـــاً أو معنـــى، نحـــو: "ضربت زيداً قائماً"، وزيدٌ في الدار قائماً، وهذا زيد قائماً"[1].

أما ابن مالك فعرف الحال بقوله: "هو ما دل على هيئة وصاحبها متضمناً ما فيـــه معنـــى "في" غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة[2].

عامل الحال وصاحبها

يقصد بعامل الحال الحدث الذي تأتي الحال لبيان هيئة مشترك فيه. وليس من الضروري أن يكون هذا الحدث ممثلاً على شكل فعل، وإن كان هذا هو الأصل[3].

"وإذا كان عامل الحال فعلا جاز تقديم الحال عليه، فتقول: "جاء زيدٌ قائما"، و"جاء قائمـــاً زيدٌ"، و"قائما جاء زيدٌ" كل ذلك جائز لتصرف الفعل، وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقـــديم الحال على صاحبها إذا كان عاملاً فيها، فتقول: "زيدٌ ضاربٌ عمرًا قائما"، و"قائما زيدٌ ضـــارب عمرًا" وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكم الجميع شيء واحد. أمـــا إذا كـــان العامل في الحال معنى فعل لم يجز تقديمها على العامل، فتقول: "فيها زيدٌ مقيما"، فمقيمـــاً حـــال من المضمر في "فيها" والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن الفعل الذي هو استقر[4].

صاحب الحال

لما كانت الحال خبراً في المعنى وصاحبها مخبراً عنه أشبه بالمبتدأ فلم يجـــز مجـــيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء به ومن النـــادر قـــولهم: "عليـــه مائـــة بيضاً"[5]، والأصل في صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بمسوغ، كأن يتقدم عليه الحال، كقول الشاعر:

---

(1) الاستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج2، ص46.

(2) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج2، ص239.

(3) الأنطاكي، محمد: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ج2، ص172.

(4) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج2، ص55.

(5) السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ج1، ص240.

[مجزوء الوافر]

لِميّـــــــةَ مُوحِشـــــــا طَلَـــــــلٌ يَلُـــــــوحُ كأنَّـــــــه خِلَـــــــلٌ[1]

أو يكون مخصوصاً إما بوصف، كقول الشاعر:

[البسيط]

نَجَّيْـــتَ يـــا ربِّ نُوحـــاً واسْـــتجَبْتَ لَـــهُ في فُلْـــكٍ مَـــاخرِ فـــي الـــيمِّ مشـــحونا[2]

أو يكون مخصوصاً بالإضافة، نحو قوله تعالى: "فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ"[3]، أو مسبوقا بنفي، نحو قوله تعالى: "وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ"[4]، أو نهي نحو قول الشاعر:

[الكامل]

لا يـــــركنَنْ أَحَـــــدٌ إلـــــى الإحْجـــــاَمِ يَـــــومَ الـــــوَغَى مُتَخَوِّفـــــا لِحِمـــــاَمِ[5]

أو استفهام[6]، كقول الشاعر:

[البسيط]

يَا صَاحِ هَـــلْ حُـــمَّ عَـــيْشٌ بَاقيـــا فَتَـــرىَ لِنَفْسِـــكَ العُـــذْرَ فـــي إبْعادِهـــا الأمَـــلا[7]

---

(1) البيت لكثير عزة في **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، ص375.

(2) البيت بلا نسبة في **أوضح المسالك**، ج2، ص84. **وشرح الأشموني**، ج1، ص274.

(3) فصلت: آية 10.

(4) الحجر: آية 4.

(5) البيت لقطري بن الفجاءة في **ديوان الخوارج** ،ط1، جمعه: نايف محمود معروف، دار المسيرة- بيروت، ص171.

(6) ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك**، ج2، ص82-87.

(7) البيت بلا نسبة في **أوضح المسالك** ج2، ص87، **وهمع الهوامع**، ج1، ص240.

ترتيب الحال مع صاحبها

نسبة الحال إلى صاحبها نسبة الخبر من المبتدأ، فالأصل تأخير الحال وتقديم صـــاحبها كما أن الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، وجواز مخالفة الأصل ثابت في الحال، كما كان ثابتاً في الخبر، ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو الخروج عنه.

فمما يوجب البقاء على الأصل الإضافة إلى صاحب الحال مع كون الإضافة مخصصة، نحو: "عرفت قيام زيد مسرعاً". ومما يوجب الخروج عن الأصل اقتران صاحب الحـــال بـــإلا، نحو: "ما قام إلا مسرعاً زيدٌ"، فإن ورد نحو، "ما قام إلا زيد مسرعا"، أضمر ناصب الحال بعد صاحبها.

وإذا كان صاحب الحال مجروراً بإضافة محضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجمـــاع، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فإن كانت الإضافة غير محضـــة جاز تقديم الحال على المضاف، كقولك: "هذا شارب السويق ملتوتا الآن"، لأن الإضافة في نيـــة الانفصال ولا يعتدّ بها[1].

ترتيب الحال مع عاملها

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها، وقد تتقدم عليه جوازاً إذا لم يمنع ذلـــك مـــانع، نحو: "راكباً جاء زيدٌ".

وتتقدم الحال على عاملها وجوباً في ثلاثة مواضع:

أ- أن تكون الحال اسماً من أسماء الصدارة، نحو: "كيف رأيت زيداً؟".

ب- أن يكون عاملها اسم تفضيل عاملاً في حالين فيجب تقديم إحدى الحالين، وهـــي حـــال المفضل، نحو: "زيد ماشياً أسرع من خالد راكباً".

ج- أن يكون عاملها هو معنى التشبيه، وأن يكون عاملاً في حالين يـــراد تشـــبيه صـــاحب أولاهما بصاحب أخراهما، فعند ذلك يجب تقديم حال المشبه على العامل، نحـــو: "زيـــد راكباً كخالد ماشيا"[2].

---

(1) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج2، ص251.

(2) الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ج2، ص175.

وتتأخر الحال عن عاملها وجوباً في أحد عشر موضعاً:

1. أن يكون العامل فيها فعلاً جامداً، نحو: "نِعْمَ المِهْذارُ ساكتاً". و"ما أحسنَ الحكيمَ متكلّماً!".
2. أن يكون العامل اسم فعل، نحو: "نزالِ مسرعاً".
3. أن يكون مصدراً يصح تقديره بالفعل والحرف المصدري، نحو: "يسرني اغترابك طالباً للعلم". حيث يصح أن تقول: "يسرني أن تغتربَ طالباً للعلم".
4. أن يكون صلة لألْ، نحو: "خالدٌ هو العاملُ مجتهداً".
5. أن يكون صلة لحرف مصدري، نحو: "يسرني أن تعمل مجتهداً".
6. أن يكون مقروناً بلام الابتداء، نحو: "لأصبرُ معتملاً".
7. أن يكون مقروناً بلام القسم، نحو: "لأثابرنّ مجتهداً"[1].
8. أن يكون كلمة فيها معنى الفعل دون أحرفه، نحو: "هذا علي مقبلا"[2].
9. أن يكون اسم تفضيل، نحو: "علي أفصح القوم خطيباً"، إلا إذا كان عاملاً في حالين، نحو: "العصفور مغرداً خيرٌ منه ساكتاً"، فجيب تقديم حال المفضل على عامله.
10. أن تكون الحال مؤكدة لعاملها، نحو: "ولّى العدوُّ مدبراً، فتبسم الصديق ضاحكاً".
11. أن تكون جملة الحال مقترنة بالواو، نحو: "جئت والشمس طالعة"[3].

حذف عامل الحال...

الأصل في عامل الحال أن يذكر، ويجوز حذفه لقرينة تدل عليه. وأكثر ما يكون في جمل الحوار، ويجوز حذفه لقيام قرينة حالية، كقولك للمسافر: "راشداً مهدياً"، أي سر راشداً مهدياً. بقرينة حال المخاطب.

---

(1) الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، ج3، ص95.

(2) معنى الفعل هنا: التنبيه أو الإشارة.

(3) الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، ج3، ص90-91.

أو قرينة مقالية، كقولك: "راكباً" لمن يقول: كيف جئت؟ أي جئت راكباً. بقرينة السؤال، ومنه قوله تعالى: "أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ"[1]. أي نجمعها قادرين[2].

ويجب حذف عامل الحال في بعض الأحوال "المؤكدة" أي الحال المؤكدة مطلقاً، هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجوداً غالباً بخلاف المتنقلة. والمتنقلة: قيد للعامل بخلاف المؤكدة، مثل "زيدٌ أبوك عطوفاً" فإن العطوفية لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر[3].

ومن المواضع التي يحذف فيها عامل الحال وجوباً: أن تبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً، مقروناً بالفاء أو ثمّ، كقولك: "بعته درهما فصاعداً" أي ذهب الثمن صاعداً، أي آخذاً في ازدياد، ومنها ما وقع الحال فيه نائباً عن خبر، نحو: "ضربي العبد مسيئاً".

ومنها أسماء جامدة، متضمنة توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلب في الحال –أي الحال التي يكون عليها لإنسان– مع همزة استفهام وبدونها أيضاً، كقولهم: "أتميمياً مرةً وقيسياً مرة أخرى"[4].

أوصاف الحال ... (أحكامها)

للحال أربعة أوصاف:

الوصف الأول: أن تكون متنقلة لا ثابتة، وهو الأصل فيها لأنها مأخوذة من التحول، وهو التنقل، والمراد أنها تقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: متنقلة والانتقال غالب فيها لا لازم، نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً. ألا ترى أن الضحك يزايل زيداً ويفارقه. وثابتة، وذلك قليل فيها، حيث تقع وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل، أحدها: أن تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو: زيدٌ أبوك عطوفاً. أو لعاملها، نحو: "وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا "[5]. أو لصاحبها نحو: "لَأَمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا"[6].

---

(1) القيامة: آية 3–4.

(2) الجامي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج1، ص395.

(3) المصدر السابق، ح1، ص395.

(4) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج2، ص85.

(5) مريم: آية 33.

(6) يونس: آية 99.

والمسألة الثانية: أن يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها وحدوثه أو تجدد صفة له، فالأول نحو:"خلق الله الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها"، فيديها بدل من الزرافة وأطول حال ملازمة من يديها ومن رجليها متعلق بأطول لأنه اسم تفضيل، وعامل الحال خلق وهو يدل على تجرد المخلوق. والثاني: نحو: "وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلاً"[1]، فالكتاب قديم والإنزال حادث.

والمسألة الثالثة: أن يكون مرجعها إلى السماع[2]، نحو قوله تعالى: "شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ"[3].

الوصف الثاني: أن تكون مشتقة لا جامدة، وذلك غالب لا لازم، كجاء زيدٌ ضاحكاً، فإن ضاحكاً مشتق من الضحك –وتقع جامدة مؤولة بمشتق في ثلاث مسائل:

أحدها: أن تدل على تشبيه، نحو: "كرّ زيد أسداً". فأسد حال من زيد، وهي حال جامدة مؤولة بمشتق فأسد مؤول بشجاع، أي شجاعاً.

والثانية: أن يدل على مفاعلة من الجانبين، نحو: "البرُّ بعته يداً بيد"، فيداً حال من الفاعل والمفعول، ومعنى المفاعلة فيه أي متقابضين.

والمسألة الثالثة: أن تدل على ترتيب، نحو: "ادخلوا رجلاً رجلاً" [4].

وتقع الحال جامدة غير مؤولة بمشتق في سبع مسائل، وهي:

أن تكون موصوفة، نحو قوله تعالى: "فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا "[5]. وتسمى حالاً موطئة.أو دالة على سعر، نحو: "بعتهُ مدّا بكذا". أو دالة على عدد، نحو قوله تعالى: "فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةً"[6]، أو أن تكون واقعة طورًا فيه تفضيل، نحو: "هذا بُسرًا أطيب منه رُطَباً"، أو أن

(1) الأنعام: آية 114.
(2) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، ص368.
(3) آل عمران: آية 18.
(4) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، ص370–371.
(5) مريم: آية 17.
(6) الأعراف: آية 142,

تكون نوعاً لصاحبها، نحو: "هذا مالك ذهبا". أو فرعا لصاحبها، نحو: "هذا حديدك خاتماً". أو أصلاً له[1]، نحو قوله تعالى: "ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا "[2].

الوصف الثالث من أوصال الحال: أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم؛ لأن الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً وحمل غيره عليه، فإن وردت بلفظ المعرفة أوّلت بالنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير[3].

وقد تجيء الحال معرفة بالألف واللام أو بالإضافة، فيحكم بشذوذها وتأوّلها بنكرة، فمن المعرّف بالألف واللام قولهم: "دخلوا الأول فالأول"، أي مرتبين،جرى على قولك: "دخلوا واحداً فواحداً"[4]. ومنه جاؤوا الجماءَ الغفيرَ أي جميعاً، وأرسلها العراك أي معتركة.

ومن المعرف بالإضافة قولهم: "رجعَ عودَه على بدئه"، و"جلسَ وحده"، والمعنى رجع عائداً وجلس منفرداً. ومن المعرف بالإضافة مؤولاً بنكرة قولهم: "تفرقوا أيدي سبأ" أي متبددين تبدداً، ومن وقوع المعرف بالإضافة حالاً لتأوله بنكرة قول أهل الحجاز: "جاء القوم ثلاثتَهم وأربعتَهم" والنصب عند أهل الحجاز على تقدير جميعاً، ورفعه التميمون توكيداً على تقدير جمعيهم[5].

الوصف الرابع من أوصاف الحال أن تكون نفس صاحبها في المعنى لأنها وصف له وخبر عنه، والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك الاتحاد جاز أن يقال: "جاء زيدٌ ضاحكاً"، لأن الضاحك هو زيدٌ في المعنى وامتنع أن يقال جاء زيدٌ ضحكاً؛ لأن الضحك مصدر وزيدٌ ذات، وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلة في المعارف، نحو قولك :"أرسلها العراك". وجاءت مصادر أحوالاً بكثرة في النكرات وكان الأصل أن لا تقع أحوالاً لأنها غير صاحبها في المعنى لكنهم لمّا كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيراً واتساعها، نحو: "زيدٌ عدلٌ"، فعلوا مثل ذلك لأنها خبر من الأخبار. ومثال المصدر النكرة حالاً قولهم: "جاء ركضا"،

---

(1) ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك**، ج2، ص80.

(2) الإسراء: آية 61.

(3) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، ص373.

(4) سيبويه: **الكتاب**، ج1، ص398.

(5) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج2، ص243-244.

فركضاً حال من فاعل جاء، وقتلته صبراً، فيؤول ركضاً بوصف الفاعل من ركض أي راكضاً، ويؤل صبراً بوصف المفعول من صبر أي مصبوراً[1].

أقسام الحال

الحال المؤسسة (المبينة) والحال المؤكدة

وتنقسم الحال بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين: مبينة، وهو الغالب، وتسمى مؤسسة أيضاً، ومؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكدة لعاملها، نحو: "وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا "[2]، ومؤكدة لصاحبها، نحو قوله تعالى: "لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا"[3]، ومؤكدة لمضمون الجملة، نحو: "زيدٌ أبوك عطوفاً"[4]، والحال المؤسسة هي التي تبين هيئة صاحبها، وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، أي بدون ذكرها، نحو: "جاء زيدٌ راكباً"، فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكباً[5].

تقسيم الحال حسب الزمان

والحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام: مقارنة وهي الغالب نحو: "وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗا"[6]، ومستقبلة نحو: "ادخلوها مطمئنين" ومحكية وهي الماضوية، نحو: "جاء زيدٌ أمسِ راكباً"[7].

الحال المقصودة لذاتها، والحال الموطئة

الحال، إما مقصودة لذاتها، وهو الغالب، نحو: "سافرت منفرداً"، وإما موطئة، وهي الجامدة الموصوفة، فتذكر توطئةً لما بعدها[8]، كقوله تعالى: "فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا "[9].

---

(1) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، ص273-274.
(2) النمل: آية 10.
(3) يونس: آية 99.
(4) ابن هشام: **مغنى اللبيب**، ص444.
(5) الأزهري: **شرح التصريع على التوضيح**، ج1، ص387.
(6) هود: آية 72.
(7) الأزهري: **التصريح على التوضيح**، ج1، ص308.
(8) الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، ج3، ص100.
(9) مريم: آية 17.

الحال الحقيقية، والحال السببية

وتنقسم الحال باعتبار صاحبها إلى حقيقية، وهي التي تبين هيئة صاحبها، نحو: "جئت ماشيا"، وإلى سببية وهي ما تبين هيئة ما تحمل ضميراً يعود إلى صحابها، نحو: "كلمت هندا حاضراً أبوها"، و"مررت بمصْرَ مستبشراً سكانها"[1].

تقسيم الحال باعتبار لفظها

تقسم الحال باعتبار لفظها إلى "مفردة، وجملة، وشبه جملة، كما في خبر المبتدأ. والأصل في الحال أن تكون مفردة، ويقابلها في ذلك شبه الجملة والجملة على التحديد الآتي.

أولاً: الحال المفردة: هي ما كانت غير جملة ولا شبه جملة، وإن كانت مثناة أو مجموعة، نحو: "من حقِّ العاملِ للمجتمعِ أنْ يعيشَ مستريحا". فمستريحاً حال مفرد.

ثانياً: الحال شبه الجملة: ويقصد بذلك أن تكون الحال ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، مثل قولك: "إن الحرمانَ وقتَ الحاجةِ أقلُّ ألماً من العطاءِ مع المنِّ". وقال ابن هشام: "ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين".

ثالثاً: الحال الجملة: وهي ما تكون من مسند ومسند إليه، سواء أكانت اسمية أم فعلية، نحو: "سهرتُ والناسُ نائمون"، و"انتشرَ الناسُ في الأرض يبتغون الرزق"[2].

شروط الجملة الحالية

يشترط في الجملة الحالية ثلاثة شروط:

1. أن تكون جملة خبرية، لا طلبية ولا تعجبية.
2. أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال.
3. أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال.

---

(1) الهاشمي، أحمد: **القواعد الأساسية للغة العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص231.

(2) عيد، محمد: **النحو المصفى**، ط1، عالم الكتب، ص370.

والرابط إما الضمير وحده، كقوله تعالى: "وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ "[1]، أو الواو فقط، كقوله تعالى: "لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ "[2]، وإما الواو والضمير معاً[3]، كقوله تعالى: "خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ "[4].

تعدد الحال

للحال شَبَهٌ بالخبر وشبه بالنعت، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والنعت الواحد خبران فصاعداً ونعتان فصاعداً، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعداً، فيقال: "جاء زيدٌ راكباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً"، كما يقال في الإخبار: "زيد راكب مفارق عامراً مصاحب عمراً"، وفي النعت "مررتُ برجلٍ راكبٍ مفارقٍ زيداً مصاحبٍ عمراً".

وقد تعدد الحال مع تعدد صاحبها بجمع، نحو: "جاء زيدٌ وعمرو مسرعين"، و"لقي بشرٌ عمراً راكبين"، فالأول مثال تعدد الحال بجمع لتعدد صاحبها مع اتحاد إعرابهما، والثاني مثال التعدد والجمع مع اختلاف الإعرابين[5].

ويجوز تعدد الحال بتفريق لتعدد صاحبها، "فإن اختلف لفظهما فُرّق بينهما بغير عطف، نحو: لقيتُ خالداً مصعداً منحدراً" و"لقيت دعداً راكبةً ماشياً"، وإن لم يؤمن اللبس أعطيت الحال الأولى للثاني والأخرى للأول، فإن أردت العكس وجب أن تقول: "لقيت خالداً منحدراً مصعداً"، فيكون هو المنحدر وأنت المصعد وإن أُمن اللبس لظهور المعنى كما في المثال: "لقيت دعداً راكبةً ماشياً"، جاز التقديم والتأخير، لأنه يمكنك أن ترد كل حالٍ إلى صاحبها، فإن قلت:"لقيت دعداً ماشياً راكبةً" جاز لوضوح المعنى المراد[6]، ومنه قول الشاعر:

[الطويل]

خَرَجْتُ بها أَمْشي تجرُّ وراءنا على أَثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ[7]

فجملة أمشي حال من تاء المتكلم، وحملة تجرّ حال من ضمير الغائبة في "بها".

---

(1) يوسف: آية 16.

(2) يوسف: آية 14.

(3) الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، ج3، ص101.

(4) البقرة: آية 243.

(5) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج2، ص264.

(6) الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، ج3، ص106.

(7) امرؤ القيس: **ديوانه**، دار صادر بيروت، ص41.

حذف الحال

الأصل في الحال –ككل فضلة– أنه يجوز ذكرها وعدمه: فتذكر إذا تعلق بهـا غـرض المتكلم، وتحذف إذا لم يتعلق بها الغرض، ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يتعلق بها غـرض المتكلم ثم تحذف لقرينة دالة عليها[1]، وأكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول، نحـو قوله تعالى: "وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم"[2]، أي قائلين سلام عليكم[3].

وقد يعرض للحال ما يمنع حذفها وذلك في أربع صور:

1. أن تكون جواباً، كقولك: "ماشياً" في جواب من سألك: "كيف جئت؟".
2. أن تكون سادّة مسد خبر المبتدأ، نحو: "أفضل صدقة الرجل مستتراً".
3. أن تكون نائبة عن فعلها المحذوف سماعاً، نحو: هنيئاً لك". أي ثبت لك الخير هنيئاً.
4. أن يكون الكلام مبيناً عليها، بحيث يفسد بحذفها، كقوله تعالى: "يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ"[4]، ومن هذا القبيل أن تكون محصورة في صاحبها، أو أن يكـون صاحبها محصوراً فيها، نحو: "ما جاء ماشياً إلا زيدٌ"، و"ما جاء زيد إلا ماشياً"[5].

---

(1) الانطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ج2، ص184.

(2) الرعد: آية 23.

(3) ابن هشام: **مغني اللبيب**، ص598.

(4) النساء: آية 43.

(5) الانطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ص185.

الفصل الأول

العلاقات النحوية بين الخبر والصفة

العلاقة بين الخبر والصفة "النعت"

لقد تناول علماء النحو قديمًا وحديثًا موضوعات الخبر والصفة والحال، فلا يوجد مرجع قديم أو حديث إلا وتناول تلك الموضوعات، لكنّ دراسة العلماء لتلك الموضوعات لا تعدو في كونها دراسات مستقلة ومتفرقة، بحيث تمت دراسة تلك الموضوعات بشكل مستقل ومنفرد عن الآخر.

وفي هذا الفصل أحاول الوقوف على أهم العلاقات النحوية التي تربط بين الخبر والصفة، فسأتناول العلاقة بينهما في المعنى، والعامل النحوي، والعلاقة بينهما من حيث أقسام كل من الخبر والصفة، والعلاقة في التعدد، والترتيب والحذف، إضافة إلى أنني سأعرض أهم الخلافات النحوية في كل علاقة.

العلاقة بين الخبر والصفة في المعنى

الخبر كما عرفه ابن مالك: "هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور فخرج فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ وفاعل الوصف"[1].

وعرفه ابن يعيش بقوله: "هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًا، والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ. فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله، لأن الفائدة في انطلاقه. وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق"[2].

أما الصفة، فعرفها ابن الحاجب بقوله: "تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً"[3]. وهي "تابع مشتق أو مؤول به يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه، ويتبعه في واحد من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتنكير، وفي الإفراد والتذكير ولا يكون أخص منه[4].

ومن هنا نجد أن هناك علاقة وثيقة بين الخبر والصفة في المعنى حيث إن كلاً منهما يؤدي فائدة مهمة مع متبوعه، فالخبر هو الجزء الذي تحصل به الفائدة مع المبتدأ، والصفة أيضاً لها فائدة مهمة في توضيح الموصوف وتعيينه. ولكن هناك فرق بين الخبر والصفة يتمثل في أن الخبر جزء مهم في الجملة وبدونه لا تحصل الفائدة بينما الصفة تابع يوضح بعض معاني متبوعه أي أنه يمكن الاستغناء عن الصفة في الجملة، وتبقى الفائدة حاصلة دونها.

فالخبر يتنزل منزلة الوصف، لأنه هو المبتدأ في المعنى، يتجلى ذلك في قول سيبويه: "فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك

---

(1) ابن هشام: **أوضح المسالك** ، ط2، ج1، ص137.

(2) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج1، ص87.

(3) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**،ج2، ص311.

(4) ابن هشام: **شرح شذور الذهب**، ص432.

كقولك: "عبد الله منطلق"، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته"[1]، كقولك:"زيدٌ قائمٌ، وعمروٌ ذاهبٌ"، أو منزل منزلته، كقولك: "زيدٌ الشمسُ حسناً"، وعمروٌ الأسدُ شدة"، أي يتنزل منزلته، وكقولهم: "أبو يوسف أبو حنيفة"، أي ينزل منزلته في الفقه، فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو منزلاً منزلته في الوصف، لأن الوصف في المعنى هو الموصوف، فإذا قلت: "قام زيدٌ العاقلُ، وذهب عمرٌو الظريفُ"، فالعاقل هو زيدٌ في المعنى، والظريف في المعنى هو عمرٌو ولهذا تنزل الخبر منزلة الوصف وكان تابعاً للمبتدأ في الرفع، كما تتبع الصفة الموصوف[2].

الغرض من الخبر والصفة

لخبر هو المبتدأ في المعنى، فالمبتدأ ذات والخبر حالٌ من أحوالها[3]. فالخبر دالٌّ على بعض أحوال الذات[4]، لذلك فإن الغرض من الخبر هو إفادة المخاطب ما يجهله، وإذا كان المبتدأ جثة لم يجز أن يكون خبره ظرفاً للزمان، كقولك: "زيدٌ يوم الجمعة" وقد علمنا أن زيداً وغيره من الأشخاص لا يخلو من الزمان حيّاً كان أو ميتًا، فلما كان هذا الخبر يعلمه المخاطب لم يستفد به شيئا، فوجب أن يسقط التكلم به، إذ لا فائدة فيه وأما إذا كان المبتدأ غير جثة فظرف الزمان يكون خبراً له، كقولك: "القتال يوم الجمعة" وإنما صح ظرف الزمان أن يكون خبراً لما ليس بجثة؛ للفائدة الواقعة في الخبر إذا كان القتال قد يخلو من يوم الجمعة، فصار المخاطب مستقبلاً للخبر فلهذا صحَّ الكلام[5].

والصفة هي الموصوف في المعنى، وكما كان الخبر دالاً على بعض أحوال الذات، فالصفة كذلك تدل على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل، وقصير، وعاقل، وأحمق. والذي

---

(1) سيبويه: **الكتاب**، ج2، ص127.

(2) الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج1، ص47.

(3) الجامي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج1، ص279.

(4) الزمخشري: **المفصل في علم العربية**، ط1، دار عمار، ص117.

(5) الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله: **العلل في النحو**، ط1، تحقيق مها مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، ص139.

تُساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم[1]. فالغرض من الصفة يكـــون لتوضـــيح المعارف كقولك: "أقبل خالدٌ الشجاع"، وللتخصيص، نحو: "مررت بزيدٍ الخياطِ"، وللمدح، نحو: مررت بزيدٍ الكريمِ"، وللذم، نحو: "مررت بزيدٍ الفاسقِ"، وللترحم، نحو: "مررتُ بزيدٍ المسكين"، وللتأكيد[2]، نحو قوله تعالى: "فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ"[3].

فالغرض من الخبر والصفة هو إفادة المخاطب ما يجهله، فالخبر هو ما أسند إلى المبتدأ أو تتم به الفائدة مع المبتدأ، كذلك الصفة فهي تابع يكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلق به.

المطابقة بين الخبر والمبتدأ والصفة والموصوف

حكم الخبر أن يطابق المبتدأ إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً بشرط أن لا يكون الخبر أفعل التفضيل المستعمل بمن وألا يكون الخبر أيضاً خبراً لما هو سبب المبتدأ لأنه لو كان الخبر أفعل من لا يطابق المبتدأ، نحو: "زيدٌ أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو"، وكذلك لا يطابق إذا كان الخبر خبراً لسبب المبتدأ نحو: "زيدٌ قائمٌ أبوه، والزيدان قائم أبواهما، والزيـــدون قـــائم آباؤهم، وزيد قائمة أمه"، وكون الخبر مشتقاً وغير مشتق ليس بشيء كما قيد به بعضـــهم؛ لأن "قائماً" في المثال المذكور مشتق وليس بمطابق، وكذا تجب المطابقة في مثل: "زيـــدٌ يضـــرب" والزيدان يضربان"، وفي: "زيد أخوك"، و"الزيدان أخواك"، مع أن الخبر هنا ليس بمشتق[4].

ويستثنى من المطابقة أيضاً الخبر في صيغة "فعيل"، و"فعول"، نحو: خبير أنت، وخبيـــر أنتما، وخبير بنو قومك، وهو عدوٌ لي، وهما عدوّ لك، وهم عدوٌ لنا، وهي عدوٌ لك، وهنّ عـــدو لكم، وهاتان الصيغتان يستوي فيهما المفرد والمثنى والجمع تذكيراً وتأنيثاً[5].

---

(1) الزمخشري: **المفصل في علم العربية** ،ص117.

(2) النجار، محمد عبد العزيز: **التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل**، مطبعة الفجالة، القاهرة، 1967، ج2، ص143.

(3) الحاقة: آية 13.

(4) ابن كمال، باشا: **أسرار النحو**، ص111.

(5) مسعد، عبد المنعم فائز: **العمدة في النحو**، ط1، ج1، ص122.

ويتشابه النعت مع الخبر في أنه يتبع منعوته في الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير، إلا إذا كان النعت سبباً غير محتمل لضمير المنعوت فيتبعه حينئذ في الإعراب والتعريف والتنكير فقط. فنقول في النعت الحقيقي: "جاء الرجلُ العاقلُ"، و"رأيتُ الرجلَ العاقل"، ومررت بالرجلِ العاقلِ"، وتقول في النعت السببي الذي لم يتحمل ضمير المنعوت: "جاء الرجلُ الكريمُ أبوه، والرجلان الكريمُ أبوهما، والرجال الكريمُ أبوهم"، أما إذا تحمل النعت السببي ضمير المنعوت فيطابقه إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، كما يطابقه إعراباً وتعريفاً وتنكيراً، فنقول: "جاء الرجلان الكريما الأبِ، والمرأتان الكريمتا الأبِ.." [1].

ويستثنى من المطابقة بين الصفة والموصوف الصفات التي على وزن "فعول" نحو: صبور، غيور، والصفات التي على وزن "فعيل" نحو: جريح، وقتيل، أو على وزن "مفعال"، نحو: مهذار، مبسام، أو على وزن "مِفْعيل"، نحو: معطير، مسكين، أو على وزن "مِفْعَل"، نحو: مِغْشَم، ومِهْذَر، فهذه الأوزان يستوي فيها وصف المذكر والمؤنث فنقول: "رجلٌ غيور، وامرأة غيور، ورجل جريح وامرأة جريح".

كذلك المصدر الموصوف به فإنه يبقى بصورة واحدة للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، نحو: "رجلٌ عدلٌ، وامرأةٌ عدلٌ، ورجالٌ عدلٌ"، وما كان نعتاً لجمع ما يعقل، فإنه يجوز فيه وجهان: أن يعامل معاملة الجمع، وأن يعامل معاملة المفرد المؤنث، فنقول: "عندي خيول سابقات، وخيول سابقة"[2].

إذن نجد أن هناك علاقة وثيقة بين الخبر والصفة في المطابقة ذلك أن الخبر يجب أن يطابق المبتدأ إذا كان الخبر اسما مشتقا لا يستوي فيه التذكير والتأنيث، وكذلك فإن الصفة واجبة المطابقة في هذه الحالة.

---

(1) الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، ج3، ص224.

(2) المصدر السابق: ص225.

كما أن المطابقة بين المبتدأ والخبر تمتنع إذا كان الخبر أفعل التفضيل المقترن بمن وأفعل التفضيل إذا اقترن بمن أو أضيف إلى نكرة فإنه إذا وقع صفة فإنها لا تطابق الموصوف أيضاً.

ويستثنى من المطابقة أيضاً بين الخبر والمبتدأ وبين الصفة والموصوف، الخبر والصفة في صيغة "فعِل" و"فعول" والخبر لما هو سبب المبتدأ يطابقه والنعت السببي غير المحتمل للضمير لا يطابق منعوته إلا في الإعراب والتعريف والتنكير.

العلاقة بين الخبر والصفة في العامل النحوي

تحدثت في الدراسة التمهيدية عن العامل النحوي، ومفهومه، وأنواع العوامل التي تؤثر فيما بعدها من الأسماء، والأفعال، والعامل عند النحويين ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب، وقد قسم النحاة العوامل على قسمين: عوامل لفظية، كالفعل الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول، وحروف الجر التي تخفض الأسماء، وأدوات النصب والجزم التي تختص بالفعل المضارع، وعوامل معنوية، كالابتداء الذي يرفع المبتدأ ورافع الفعل المضارع وهو التجرد من الناصب والجازم.

كذلك أشرت إلى العامل في الخبر، وذكرت آراء النحاة المتعددة في العامل الذي يخص الخبر وانتصرت لرأي سيبويه القائل بأن العامل في الخبر هو المبتدأ وهو عامل لفظي، حيث أشار إلى ذلك بقوله: "فأما الذي بني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به"[1]، وقد أيد ابن مالك هذا الرأي بقوله:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا[2]

(1) سيبويه: **الكتاب**، ص127.

(2) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**،ج1، ص99.

أما العامل في الصفة فهو العامل في الموصوف، لأنها هي هو في المعنى، ولذلك جاز أن يحذف الموصوف، ويولّى العامل الصفة، فنقول: "مررت بالظريف" ولا نكرر العامل معها، فتقول: "مررت بزيد الظريف"[1].

إذن نجد أن هناك تشابهاً بين الخبر والصفة فيما يتعلق بالعامل النحوي، ذلك أن العامل فيهما عامل لفظي، بخلاف من قال بأن العامل في الخبر هو الابتداء ومن قال بأن العامل في الصفة معنوي أيضاً وهو التبعية، أي كونها تابعة وهو رأي الأخفش[2].

العلاقة بين الخبر والصفة في أقسام كل منهما

إنّ من أهم العلاقات النحوية التي تربط بين الخبر والصفة، هي أنهما متشابهان في أقسام كل منهما، أي أن أقسام الخبر هي نفسها أقسام الصفة، فالخبر قد يكون مفرداً، أو جملة أو شبه جملة، كذلك الصفة قد تكون مفردة أو جملة، أو شبه جملة.

أما أقسامهما فهي:

أولاً: الخبر المفرد والصفة المفردة

يأتي خبر المبتدأ مفرداً، والمفرد نوعان: جامد لا يتحمل ضمير المبتدأ نحو: "زيدٌ أخوك" إلا إن أُولَّ بمشتق، نحو: "زيد أسدٌ" إذا أريد به شجاع[3]. "وذهب الكسائي والرماني إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير عندهم: "زيد أخوك هو" وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق، أو لا، فإن تضمن معناه نحو: "زيد أسدُ" أي شجاع تحمل الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل"[4].

---

(1) العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ص406.

(2) المصدر السابق، ص406.

(3) ابن هشام: **أوضح المسالك** ،ج1،ص137.

(4) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص91. ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج1، ص137.

وقد يكون الخبر المفرد مشتقاً "فإنه يتحمل ضمير المبتدأ، نحو: "زيد قائم" إلا إن رَفَعَ الظاهرَ، نحو: "زيدٌ قائمٌ أبواه". ويبُرز الضميرُ المُتَحَمَّلُ إذا جرى الوصف على غير من هو له، سواء الْبسَ، نحو: "غلامُ زيد ضاربهُ هو" إذا كانت الهاء للغلام، أم لم يُلبسْ، نحو: "غلام هند ضاربته هي"[1].

والصفة أيضاً قد تكون مفردة؛ لذا فقد تكون اسماً جامداً أو مشتقاً وهو الأصل، فقد اشترط جمهور النحاة في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه: "مررت برجلٍ أسدٍ"، وصفاً، ولم يستضعف: "زيد أسداً"، حالاً، فكأنه يشترط في الوصف، لا الحال الاشتقاق، والنحاة يشترطون ذلك فيهما معاً، والمصنف أي ابن الحاجب لا يشترطه فيهما، ويكتفي بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه، مشتقاً كان أو لا[2].

ويجوز الوصف بما يشبه المشتق ويقصد به الأسماء الجامدة التي يمكن أن تؤول بمشتق، أي يمكن أن يتصور من معناها اسم مشتق تدل عليه[3].

والمؤول بالمشتق: كأسماء الإشارة، نحو: "مررتُ بزيدٍ هذا" أي المشار إليه، وكذا "ذو" بمعنى صاحب والموصولة، نحو: "مررتُ برجل ذي مالٍ" أي صاحب مال، وبزيد ذو قام – أي القائم. والمنتسب، نحو: "مررتُ برجل قرشي"– أي منتسب إلى قريش[4].

وقد يوصف بالمصدر وهو اسم جامد، فالنعت به على خلاف الأصل وينعت بالمصدر كثيراً على تأويله بالمشتق، ومن صفته حين ينعت به أن يلتزم دائماً الإفراد، والتذكير، فلا يثنى أو يجمع وكذلك يؤنث؛ تقول: "كان الخلفاء الراشدون رجالاً عدلاً في حكمهم، ويقال: "شهادة امرأتين عدلٍ تقوم مقام رجل فرد"[5].

---

(1) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج2، ص315.

(2) ابن هشام: **أوضح المسالك** ،ج1،ص137.

(3) عيد، محمد: **النحو المصفى**، ص462.

(4) النجار، محمد عبد العزيز: **التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل**، ج2، ص146.

(5) عيد، محمد: **النحو المصفى**، ص463.

والنعت لا يخلو من أن يرفع ضمير المنعوت، فإن رفع المنعوت فلا يخلو من أن يكون مشتقاً أو في حكم المشتق، نحو: "رجلٌ أسدٌ" أي شجاع، فشجاع مأخوذ من الشجاعة، و"رجلٍ ذي مال"، أي صاحب مال[1].

مهما يكن من أمر فإن علاقة الخبر بالصفة تبدو جلية هنا في أن كلاً منهما يقع مفـــرداً سواءٌ أكان المفرد اسما جامدا أم مشتقاً، فالجامد ما لم يتحمل ضميراً للمبتدأ أو الموصـــوف، إلا إن أول بمشتق، والمشتق الذي يتحمل ضمير المبتدأ والموصوف.

ثانياً: الإخبار بالجملة والوصف بها

يتشابه الخبر والصفة في أن كلاً منهما يقع جملة، فيأتي الخبر جملة سواء كانت فعلية أم اسمية، والجملة إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ، نحـــو قوله تعالى: "قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ "[2]، ف"هو" مبتدأ و"الله أحد" جملة خبره، وهي عينه فـــي المعنـــى؛ لأنها مفسرة له، والمفسِّر عين المفسَّر، أي الشأن الله أحد.

ومنه أيضاً قولنا: "نطقي الله حسبي"، ف"نطقي" مبتدأ و"الله حسبي" مبتدأ وخبر والجملـــة خبر نطقي وهي نفسه في المعنى، لأن المراد بالنطق المنطوق به، والمنطوق به هو الله حسبي، فلا يحتاج إلى رابط[3].

وإن لم تكن جملة الخبر هي المبتدأ فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر، وقد يقام الظـــاهر مقام الضمير، وإنما احتاجت إلى الضمير؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فـــإذا قصـــدت جعلها جزءاً من الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، وذلك نحو: "زيدٌ أبوهُ قائمٌ"[4].

---

(1) ابن عصفور: **شرح جمل الزجاج**، ص144.

(2) الإخلاص: آية1.

(3) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، ص164.

(4) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج1، ص208.

وقد يكون الرابط بين المبتدأ والجملة الواقعة خبراً الإشارة، كقوله تعالى: "وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ"[1]، أو إعادة المبتدأ بلفظه، نحو: " ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ "[2]، أو العموم نحو، نحو: "زيدٌ نعم الرجلُ" فزيدٌ مبتدأ، ونعم الرجل: جملة فعلية خبره، والرابط بينهما هو العموم، وذلك لأن أل في الرجل للعموم[3].

ومنع بعض النحاة كأبي بكر الأنباري ومن وافقه من الكوفيين الإخبار بالجملة الطلبية، نظراً لأن الخبر حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك[4].

وهذا نظر واهٍ؛ لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفرداً، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فالجملة الواقعة موقعه لا يشترط احتمالها للصدق والكذب، لأنها نائبة عما لا يحتملها.

وأيضاً فإن وقوع الخبر مفرداً طلبياً، نحو: "كيف أنت؟" ثابت باتفاق فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس ولو كان غير مسموع[5].

ويدل على جواز كونها طلبية، قوله تعالى: "بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ"[6].

وتأتي الصفة جملة فعلية، نحو: "جاء رجلٌ يحملُ كتاباً"، أو اسمية، نحو: "جاء رجلٌ أبوه كريمٌ"، ويتشرط لمجيء الجملة صفة أن يكون المنعوت نكرة إما لفظاً ومعنى أو معنى لا لفظاً، وهو معرف بال الجنسية، كما في المثالين السابقين، فإن كان ما قبلها معرفة فهي حالٌ منه لا صفة، ثم يجب في الجملة الواقعة صفة أن تشتمل على ضمير يربطها بالموصوف، كما يجب أن تكون خبرية لا إنشائية، فلا يصح أن يقال: "جاء رجلٌ اضربه" فإن وقع في الكلام جملة طلبية

---

(1) الأعراف: آية 26.

(2) الحاقة: آية 1-2.

(3) ابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص118-119.

(4) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج1، ص296.

(5) الاستراباذي: **شرح الكافية**، ج1، ص208.

(6) ص: آية 60.

ظاهرها أنها نعت لنكرة، فليس الأمر كذلك وإنما هي مقولة لقول محذوف، وهذا القول هو النعت[1]، وذلك كقول الشاعر:

[الرجز]

حتَّى إذا جَنَّ الظّلامُ واختلَطْ جاؤوا بِمَذْقٍ هلْ رأيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[2]

ويصح الوصف بالجملة بعد المعرّف بأل الجنسية، باعتبار معنى لا لفظاً، لأنه في المعنى نكرة، وأن تجعلها حالاً منه، باعتبار اللفظ، لأنه معرف لفظاً بأل نحو:

[الكامل]

ولقد أمرٌ على اللّئيم يَسُبُّني فَمَضيْتُ ثُمَّتَ قلتُ: لا يعنيني[3]

فليس القصد لئيماً مخصوصاً، لأنك إن قلت: ولقد أمر على لئيم يسبني، صح المعنى[4].

إذن فالمفرد هو الأصل في الخبر والصفة، والجملة الواقعة خبراً أو صفة نائبة عن المفرد، ومؤولة به، وتنفرد التي تقع خبراً بجواز كونها طلبية، أما الجملة الواقعة صفة لا تكون طلبية.

وتتفق الجملة الواقعة خبراً والواقعة صفة في أنه لا بد من أن يربط الجملة الواقعة خبراً برابط يربطها بالمبتدأ والجملة الواقعة صفة لا بد لها أيضاً من رابط يربطها بالموصوف.

---

(1) الانطاكي، محمد: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ط3، ج2، ص237.

(2)البيت للعجاج في **أوضح المسالك** 3/ 8،**وشرح التسهيل** 173/3،**وشرح الكافية** 325/2، **وشرح التصريح** 112/2، وبلا نسبة في **شرح ابن عقيل** 118/2.

(3)البيت لرجل من سلول في **شرح التصريح** 111/2، **وشرح الكافية** 325/2، **وأوضح المسالك** 6/3،وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 116/2، **ومغني اللبيب**،ص411.

(4) الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، ج3، ص226.

ثالثاً: الإخبار بشبه الجملة والوصف بها

تحدثت في الدراسة التمهيدية عن شبه الجملة بنوعيها، الظرف بنوعيه الزماني والمكاني، وحرف الجر الأصلي مع مجروره.

فأما ظرف الزمان الواقع خبراً، نحو: "الرحلةُ يومَ الخميس"، والمكان نحو: "وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ"[1]، وقد يكون الخبر جاراً أصلياً مع مجروره، نحو: "ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ"[2].

لكن سوف أتناول الخبر الظرف بشيء من التفصيل لما له علاقة بالظرف الواقع صفة، ومهما يكن من أمر حول اختلاف النحاة في تقدير المحذوف في الظرف سواءٌ أكان المحذوف اسماً على اعتبار أن الخبر مفرد أو كان المحذوف فعلاً، على اعتبار أن الخبر جملة، فإن الظرف يقسم على نوعين: زماني ومكاني.

لا يكون ظرف الزمان خبراً عن اسم عين، ولا حالاً منه، ولا صفة لعدم الفائدة، إلا في موضعين: أحدهما: أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت، نحو: "الليلةَ الهلالُ"، والثاني أن يعلم إضافة معنى إليه تقديراً، نحو قول الشاعر :

[الرجز]

أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونه يُلْقَحُهُ قَوْمٌ وتُنْتَجِونه[3]

والشاهد في قوله: "أكل عام نعم" على أنه بتقدير "حواية نعم" ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان، فإن قوله "أكل عام" منصوب على الظرف في موضع خبر لقوله: "نعم" فوجب تقدير مضاف"[4].

---

(1) الأنفال: آية 42.

(2) الفاتحة: آية 1.

(3) الرجز لقيس بن حصين في **الكتاب**، ج1، ص129.

(4) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج1، ص219.

ولكن لو قلت: "الأرضُ يومَ الجمعةِ"، و"زيدٌ يومَ السبتِ" لم يجز، لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله. ويكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه، ثم ينظر: فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره، وكان الزمان نكرة، رفع غالباً، نحو: "الصومُ يومٌ" و"السيرُ شهرٌ" إذا كان السير في أكثره؛ لأنه باستغراقه إياه كان هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية[1].

ويجوز نصب ظرف الزمان المنكر، وجره بفي، نحو: "الصومُ في يوم"، أو يوماً، خلافاً للكوفيين، وذلك أن "في" عندهم توجب التبعيض، فلا يجيزون: "صمتُ في يوم الجمعة" بل يوجبون النصب.

وإن كان الزمان معرفة، نحو: "الصوم يوم الجمعة" لم يكن الرفع غالباً. ويقع ظرف المكان خبراً عن اسم عين، سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرف، نحو: "زيدٌ عندك"، فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرفاً وهو نكرة، فالرفع راجح، نحو: "أنت مني مكانٌ قريب"، وإن كان معرفة فالرفع مرجوح، نحو: "زيدٌ خلفك" وذلك لأن أصل الخبر التنكير، ومع ذلك فرفع المعرفة[2].

إذن يخبر بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني، نحو: زيدٌ عندك، والخيرُ أمامك" ولا يخبر بالزمان إلا عن أسماء المعاني إذا كان الحدث غير مستمر، نحو: "الصومُ اليومَ، والسفرُ غداً" فإذا كان الحدث مستمراً امتنع الإخبار به عنه، فلا يقال: "طلوعُ الشمس يوم الجمعة" لعدم الفائدة، ولا يخبر بالزمان عن أسماء الذوات، نحو: "زيدٌ اليوم"[3].

وتقع شبه الجملة من الجار والمجرور أو الظرفية صفة، لكنها لا تكون كذلك إلا إذا كان الموصوف نكرة، فإن كان ما قبلها معرفة كانت حالاً لا صفة، وقولنا إنها صفة من باب التساهل

---

(1) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج1، ص218-220.

(2) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ص220.

(3) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، ص167.

إذ هي في الحقيقة متعلقة بالصفة المحذوفة كما هو الحال في الخبر، كقولنا: "رأيت عصفوراً فوق الشجرة تقديره: رأيت عصفوراً كائناً فوق الشجرة"[1].

واضح أن شبه الجملة تقع خبراً وصفة، وشبه الجملة الظرفية أو الجار والمجرور اسماً أي "كائن" أو فعلاً، نحو: "استقر"، ويجب حذف عامل الظرف أو الجار والمجرور إذا كان صفة أو خبراً.

تَعَدُّدُ الخبر والصفة

الخبر صفة في المعنى، وكما أن الإنسان أو الشيء يوصف بأكثر من صفة، فإنه يمكن أيضاً أن يخبر عنه بأكثر من خبر، فيكون المبتدأ واحداً والخبر متعدداً[2]. ومنه قول الشاعر:

[الرجز]

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي[3]

وإذا أُخبر بخبرين فصاعداً كان العائد على المخبر عنه راجعاً من مجموع الجزأين، والمراد العائد المستقل به جميع الخبر وذلك إنما يعود من مجموع الاسمين فأما كل واحد منهما على انفراد فيه ضمير يعود إليه لا محالة من حيث كان راجعاً إلى معنى الفعل، فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة إلى الموصوف، والظرف إلى المظروف، فأما عود الضمير من الخبر المستقل به إلى المبتدأ، فإنما يكون من المجموع، سواء كان الخبران ضدين أم لم يكونا[4].

---

(1) الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ج2، ص293.

(2) عيد، محمد: **النحو المصفى**، ص176.

(3) رؤبة بن العجاج: **ديوانه**، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي،دارالآفاق الجديدة، ط1، بيروت،.ص189.

(4) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج1، ص99.

والخبر المتعدد إما أن يكون بالعطف، أو بغيره، فالأول نحو: "زيدٌ عالمٌ وعاقلٌ"، وليس قولك: "هما عالمٌ وعاقلٌ" من هذا، لأن الكلام عن تعدد الخبر لشيء واحد، وههنا المخبر عنه بـِ "العالم" غير المخبر عنه بـــ "العاقل".

والثاني على ضربين، لأن الأخبار المتعددة، إما أن تكون متضادة، أو لا، وليس ما تعدّد لفظـــاً دون معنى من هذا في الحقيقة، نحو: "زيدٌ جائعٌ نائعٌ"، لأنهما بمعنى واحد، والثاني في الحقيقـــة تأكيد للأول[1].

وإن لم تكن الأخبار متضادة، كقوله تعـــالى: "وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾"[2]، ففي كل واحدٍ منها ضمير يرجع إلى المبتدأ، إن كان مشتقاً. وإن كانـــت متضادة، فهي على ضربين: إما أن يتصف جزء المبتدأ ببعض الأخبار، والجزء الآخر بـــالخبر الآخر، أو يتصف المجموع بكل واحد منهما، فالأول نحو قولك للأبلق: "هذا أبيضُ أسودُ" وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر، لأنه مثل قولك: "هما عالمٌ وجاهلٌ" إلا أن الفرق بينهمـــا أن الضمير في كل واحدٍ من عالم وجاهل، لا يرجع إلى مجموع المبتدأ، بل المعنى: همـــا رجـــلٌ عالمٌ، ورجلٌ جاهلٌ.

أما الضمير في كل واحد من أبيض وأسود، فإنه يرجع إلـــى مجمـــوع المبتـــدأ بـــدليل مطابقتهما له إفراداً وتثنية، وجمعاً، كقولك: "هما أبيضان أسودان"، وهم "بيض سود".

أما الثاني، وهو ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما، نحو: "هذا حلوٌ حامضٌ"، فـــلا إشكال فيه، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، إذ المعنـــى: فـــي جميع أجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة، لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالآخر.

---

(1) الاستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج1، ص334.

(2) البروج: آية 14-16.

كذلك يجوز عطف أحد الخبرين على الآخر، مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحدٍ من الخبرين، تقول: "زيدٌ كريمٌ شجاعٌ"، و"زيدٌ كريمٌ وشجاعٌ"، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض، نحو قول الشاعر:

[المتقارب]

إِلى الملكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمامِ وَلَيْثِ الكَتِيبَةِ في الْمُزْدَحَمْ[1]

ومثل ذلك ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، نحو: "هذا أبيضُ وأسود"، و"هذا حلوٌ وحامضٌ"، وأما إذا لم يرجع ضمير كل واحد منهما إلى مجموع المبتدأ، نحو: "هما عالم وجاهل" فلا بد للواو، لأن المبتدأ مفكوك تقديراً[2].

ويجوز أن يوصف الإنسان أو الشيء بأوصاف متعددة، فإذا نعت غير الواحد: إما أن يختلف النعت، أو يتفق، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف، نحو: "مررتُ بالزيدين الكريمِ والبخيل"، وبرجالٍ فقيهٍ وكاتبٍ وشاعرٍ"، أما إن اتفق جيء به مثنى أو مجموعاً، نحو: "مررتُ برجلين كريمين، ورجال كرماء".

"وإذا نُعت معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل، أتبعَ النعتُ المنعوتَ: رفعاً ونصباً وجراً، نحو: "ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو العاقلان"، وحدَّثت زيداً وكلمتُ عمراً الكريمين" ومررت بزيدٍ وجزت على عمرٍو الصالحَين"، فإن اختلف معنى العاملين أو عملهما وجب القطع وامتنع الإتباع، فتقول: "جاء زيدٌ وذهب عمرٌو العاقلين" بالنصب على إضمار فعل أي أعني العاقلين وبالرفع على إضمار مبتدأ أي: هما العاقلان، وتقول: انطلق زيدٌ وكلمت عمرًا الظريفين أي أعني الظريفين أو الظريفان" أي هما الظريفان".

وإذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعاً وجب إتباعها كلها، فنقول: "مررتٌ بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ" وإذا كان المنعوت متضحاً بدونها كلها جاز فيها جميعاً

---

(1) البيت بلا نسبة في **شرح الكافية**، ج1، ص235.

(2) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ص234–236.

الإتباع والقطع، وإن كان معيناً ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباع، وجاز فيما يتعين بدونه الإتباع والقطع"[1].

يتعدد الخبر والمبتدأ واحد، كما يتعدد النعت والمنعوت، وتعدد الخبر قد يكون في اللفظ دون المعنى، نحو: "الرمانُ حلوٌ حامضٌ"، فالأخبار ههنا تؤدي معنى واحدًا، إذ لا يجوز العطف بينها، وقد يكون التعدد في اللفظ والمعنى والمبتدأ واحد في المعنى، نحو: "الهواء لطيف عليل منعش" لكن هنا جاز العطف بالواو بين الأخبار، أما إذا كان الخبر واحدًا في اللفظ متعددًا في المعنى وجب العطف بين الأخبار المتعددة، نحو: "الفائزان شابٌ وفتاة"[2].

أما إذا تعددت النعوت وكانت متحدة في المعنى استغني بتثنيتها وجمعها عن التفريق، نحو: زارني صديقان عزيزان، وزارني أصدقاءٌ أعزاء" أما إن تعددت وكانت مختلفة في المعنى وجب التفريق بينها بالواو، نحو: "زارني صديقان طبيبٌ ومعلمٌ، وزارني أصدقاءٌ طبيبٌ ومعلمٌ ومهندسٌ" ومن ذلك قول الشاعر[3]:

[الوافر]

بكيتُ وما بُكَا رجُلٍ حزينٍ على رَبْعَيْنِ: مسلوبٍ وبالِ[4]

ومن أهم الأمور التي تربط بين الخبر والصفة في تعدد كل منهما هي أنها إذا تعددت واختلفت أنواعها بين مفرد وجملة وشبهها جاز تقديم المفرد، ويليه شبه الجملة، ثمّ الجملة، فمثال النعوت المتعددة، قوله تعالى: "وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ"[5]، ويجوز العكس كقوله تعالى: "وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ"[6]، لكن الأولى تقديم المفرد على شبه الجملة والجملة كذلك في الأخبار فقد تكون متعددة من نوع واحدٍ، أي من المفردات أو الجمل أو أشباه الجمل،

---

(1) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج2، ص119-120.

(2) النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ص377.

(3)النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ص377.

(4) البيت بلا نسبة في **شرح التصريح على التوضيح**، ج2، ص114. وهو لرجل من باهلة في **الكتاب**، ج1، ص431.

(5) غافر: آية 28.

(6) الأنعام: آية 92.

وقد تختلف فيكون بعضها مفرداً وجملة وشبه جملة[1]. فالأصل في الأخبار إن كانت متعددة أن يتقدم المفرد على شبه الجملة والجملة كقول علي ابن أبي طالب:

أَنا الذي سَمَّتْني أُمّي حَيْدَرَه [الرجز]
كَليثِ غَاباتٍ غليظِ القَصَرَه
أُكِيْلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْل السَّنْدَرَه[2]

علاقة الخبر بالنعت المقطوع

يجوز أن يقطع النعت بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل، فنقول: "قصدتُ إلى محمدٍ الكريمُ، أو الكريمَ"، أي هو الكريمُ أو أمدح الكريمَ.

ولكن يشترط في قطع النعت ألا يكون للتأكيد، لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى، فالمنعوت في مثل ذلك يكون نصاً في معنى النعت، كذلك يشترط فيه أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلمه فالمنعوت محتاج للنعت، إذ لا قطع مع الحاجة[3].

لكن يجوز رفع العامل في النعت المقطوع، إذا كان للتخصيص، نحو: "مررتُ بزيدٍ الخياطُ، أو الخياطَ" فإن شئت أظهرت العامل؛ فنقول: هو الخياطُ، أو أعني الخياطَ"، والمراد بالعامل هنا الرافع وهو لفظة "هو" والناصب وهو "أعني"[4].

فجواز قطع النعت على أن يؤتى بجملة واحدة تؤدي معنى جملتين، فيقطع النعت عن جملته ويرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف[5]، فيكون النعت المقطوع خبراً للمبتدأ المحذوف، وهنا نأتي نأتي بجملة جديدة هي في الأصل متممة للجملة الأصلية، فعندما نقول: "مررتُ بخالدٍ الشجاعُ"

(1) عيد، محمد: **النحو المصفى**، ص178.
(2) علي بن أبي طالب : **ديوانه**، ط1، تحقيق: يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر، القاهرة، ص80.
(3) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج1، ص343.
(4) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج2، ص120.
(5) الأفغاني، سعيد: **الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها**، ط1، دار الفكر، ص357.

تكون كلمة الشجاع خبراً للمبتدأ المحذوف تقديره "هو" فتصبح جملة "هو الشجاعُ" جملة ثانية غير الجملة الأولى، لكنها بالأصل جملة واحدة، وهي: "مررت بخالدٍ الشجاعِ" على إتباع الشجاع لخالد إذا جيء بالصفة لمدح شجاعة خالد.

العلاقة بين الخبر والصفة في الرتبة

للخبر مع المبتدأ ثلاث حالات من حيث الترتيب: أحدها، التأخر وهو الأصل الغالب، كقولك: "زيدٌ قائمٌ"، والثانية: التقدم، ويجب في أربع مسائل، نحو: "في الدارِ رجلٌ"، والحالة الثالثة: جواز التقديم والتأخير، وذلك فيما فُقد فيه موجبهما، كقولك: "زيدٌ قائم" فيترجح تأخيره على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع[1].

فالأصل في المبتدأ التقديم وفي الخبر التأخير؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق، ويجوز تأخيره حيث لا مانع، ويجب التزام الأصل لأسباب، أحدها: أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين، ولا قرينة، نحو: "زيدٌ أخوك"، والثاني: أن يكون الخبر طلباً، نحو: "زيدٌ اضربه"، والثالث: أن يكون الخبر فعلاً، نحو: "زيدٌ قام"، إذ لو قدم لأوهم الفاعلية، والرابع: أن يقترن الخبر بالفاء، نحو: "الذي يأتيني فله درهم"، والخامس: أن يقترن بإلا أو إنما، نحو: "وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ"[2]، والسادس: أن يكون المبتدأ لازم الصدر، نحو: "ما أحسن زيداً!".

ويجب تقديم الخبر لأسباب أحدها: أن يستعمل في الأمثال، كقولهم: "في كلِّ أرض سعد ابن زيد"[3]، والثاني: أن يكون الخبر واجب التصدير، نحو: "أين زيدٌ؟"، والثالث: أن يكون تقديمه مصححاً للابتداء بالنكرة وهو الظرف والمجرور، نحو قوله تعالى: "وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ"[4]، والرابع: أن يكون الخبر مسنداً دون أما إلى أن وصلتها، نحو: "وَءَايَةٞ لَّهُمۡ أَنَّا حَمَلۡنَا

(1) ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج1، ص145-152.
(2) آل عمران: آية 144.
(3) الميداني: مجمع الأمثال، 99/2.
(4) البقرة: آية 7.

ذُرِّيَّتَهُمْ "[1]، والخامس أن يكون مسنداً بأداة حصر لئلا يلتبس[2]، نحو: "ما في الدارِ إلا زيدٌ"، والسادس: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، نحو قوله تعالى: "أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ "[3].

لكن الصفة تختلف عن الخبر في هذا العلاقة حيث لا يجوز أن تتقدم الصفة على الموصوف إلا حيث سمع، وذلك قليل كقول الشاعر:

[البسيط]

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ تَمْسَحُها رُكبَانُ مَكَّةَ بَينَ الغيلِ والسَّعَدِ[4]

وفي إعراب مثل هذا وجهان، أحدهما: أن تعرب "العائذات" نعتاً للطير مقدماً، والثاني: أن تجعل "الطير" مجروراً بالبدل، والعائذات مجروراً بإضافة المؤمن إليه، وتجعل ما بعدها بدلاً منها.

ويجوز تقديم الصفة بإضافاتها إلى الموصوف إذا قدمتها عليه[5]، كقول الشاعر:

[الكامل]

يا قُرَّ إنّ أَباكَ حَيُّ خُويلدٍ قَد كُنْتُ خَائِفَهُ على الأَحْمَاقِ[6]

أراد الشاعر خويلداً الحيّ، فقدم الصفة وأضافها إلى الموصوف.

ويغلب إعراب الصفة حالاً من الاسم الذي كان موصوفها عند تقدمه عليها، عند كونهما نكرتين، ويغلب أن يعرب الموصوف بدلاً عند تقديم الصفة عليه مع كونهما نكرتين، نحو: "استمعنا إلى أم كلثوم المطربة، وإلى المطربة أم كلثوم"[7].

---

(1) يس: آية 41.

(2) السيوطي: **همع الهوامع**، ج1، ص102-103.

(3) محمد: آية 24.

(4) النابغة الذبياني: **ديوانه**، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، دار بيروت- بيروت، ص35، 1963م.

(5) ابن عصفور، الاشبيلي: **شرح جمل الزجاج**، ج1، ص165.

(6) البيت بلا نسبة في **شرح جمل الزجاجي**، ج1، ص167.

(7) النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ص576.

لكن الخبر يعرب خبراً سواء تقدم على المبتدأ أو تأخر عنه فإنه يبقى على إعرابه وهو الخبر.

العلاقة بين الخبر والصفة في الحذف والإثبات

المبتدأ والخبر ركنا الجملة الاسمية، وبهما يكتمل معنى جملة يحسن السكون عليها، لكن يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليهما دليل.

فمثال حذف المبتدأ، نحو قوله تعالى: "أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ "[1]، أي هي النار، ومثال حذف الخبر، نحو قوله تعالى: "أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا"[2]، أي دائم.

"وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر، في قوله تعالى: "سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ "[3]، فـ "سلام" مبتدأ حذف خبره، أي: سلامٌ علكيم، و"قوم" خبر حذف مبتدؤه، أي: أنتم قومٌ".

ويجب حذف الخبر في أربع مسائل:

إحداها: قبل جواب لولا، نحو قوله تعالى: "لَوۡلَا أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ "[4]، أي: لولا أنتم صددتمونا عن الهدى.

ثانيها: قبل جواب القسم الصريح، نحو قوله تعالى: "لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ "[5]، أي: لعمرك يميني، أو قسمي.

ثالثها: قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ، كقولهم: "ضربي زيداً قائماً"، أصله: ضربي زيداً حاصلُ إذا كان قائماً.

---

(1) الحج: آية 172.
(2) الرعد: آية 135.
(3) الذاريات: آية 25.
(4) سبأ: آية 32.
(5) الحجر: آية 72.

والرابعة: بعد واو المصاحبة الصريحة، كقولهم: "كلُّ رجلٍ وضيعته"، أي كل رجلٍ مع ضيعته مقرونان، والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعية[1].

وتكمن العلاقة بين الخبر والصفة في هذا الباب أن كلاً منهما جزء مهم في الجملة، غير أن الخبر عمدة في الجملة وهو ركن أساسي فيها، بينما الصفة فضلة تكمل متبوعها وتوضحه، ومع ذلك فإنه –كما أسلفت في الدراسة التمهيدية – يجوز حذف كل من الخبر والصفة إذا كان في الكلام ما يدل عليهما، فيكون في المبتدأ ما يدل على الخبر المحذوف كما يكون في الموصوف ما يدل على الصفة المحذوفة.

فالصفة كالخبر يجوز حذفها، لكن حذف الصفة قليل، لأنه جيء بها في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك والعموم، فحذفها عكس المقصود[2].

ومن حذف الصفة نحو قوله تعالى: "يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا"[3]. فالتقدير يأخذ كل سفية صالحة غصباً.

ومنه قول الشاعر:

[المتقارب]

وَقَدْ كُنْتُ فِي الحَربِ ذا تُدْرَإٍ فلم أُعْطَ شيئاً ولَمْ أَمْنَعِ[4]

والتقدير: فلم أعط شيئاً طائلاً.

نجد هنا أنه يجوز حذف كل من الخبر والصفة مع بقاء دليل عليهما.

ذكرت أن الخبر جزء مهم في الجملة الخبرية ويكون مع المبتدأ جملة اسمية يحسن السكوت عليها، إلا أنه جاز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليهما دليل، كما يجوز حذف كل من الصفة والموصوف، إذا قامت القرينة الدالة عليهما.

---

(1) ابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص122.

(2) السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ج2، ص120.

(3) الكهف: آية 179.

(4) البيت للعباس بن مرداس في **شرح التصريح على التوضيح**، ج2، ص119. **وحاشية الصبيان**، ج3، ص71.

فمثال حذف المبتدأ والخبر قولـــه تعـــالى: "وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّـٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ"[1]. والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر. فحـــذف المبتدأ والخبر لدلالة ما قبلهما عليهما"[2].

ومثال حذف الصفة والموصوف معاً قوله تعالى: "ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ "[3]، والتقدير: لا يحيا حياة نافعة.

(1) الطلاق: آية 4.

(2) النادري: **نحو اللغة العربية**، ص374.

(3) الأعلى: آية 13.

الفصل الثاني

العلاقات النحوية بين الخبر والحال

العلاقات النحوية بين الخبر والحال

بعد دراستي لهذين الموضوعين وجدت أن هناك روابط عميقة تجمع بينهما، وخير إشارة لذلك أن سيبويه في "الكتاب" قد سمى الحال خبرًا[1]. فالحال هي حال من أحوال الخبر. ومن أهم العلاقات النحوية التي تربط بين الخبر والحال، العلاقة في المعنى، والعلاقة في العامل النحوي، والغرض من الخبر والحال والعلاقة بينهما من حيث التقسيم، كذلك العلاقة في الترتيب، والعلاقة في الإثبات والحذف، وغيرها من العلاقات التي تربط بينهما.

العلاقة النحوية بين الخبر والحال في المعنى

فالخبر هو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه[2]. وهو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع المبتدأ[3]، نحو: "اللهُ بَرٌّ، والأيادي شاهدةٌ".

أما الحال، فهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو تأكيد مضمون جملة قبله[4]، نحو قوله تعالى: "فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ"[5].

وعرّف ابن مالك الحال بقوله: "هو ما دلّ على هيئة وصاحبها، متضمناً ما في معنى "في"، غير تابع ولا عمدة وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة"[6].

من بين هذه التعريفات استنتج أن هناك علاقة بين الخبر والحال في المعنى، ذلك أن الحال يدل على هيئة، والخبر كذلك يدل على هيئة المبتدأ، ويتمثل ذلك بقول الجامي في "شرح

---

(1) سيبويه: **الكتاب**، ج2، ص75.

(2) ابن جني: **اللمع في العربية**، ط1، تحقيق حسين محمد شرف، 1978م، ص10،.

(3) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، ص159.

(4) حمزة، محمد بن محمد ديب: **حاشية غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ط1، دار قتيبة، ص220.

(5) سورة القصص: آية 21.

(6) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ط1، ج2، ص239.

الكافية": "المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها"[1]. كذلك نجد سيبويه في "الكتاب" قد سّمى الحال خبرًا للعلاقة بينهما، ولأن الحال هي في معنى الخبر.

وعند الحديث عن العلاقة بين الحال والخبر في هذا الباب لا بدّ من الإشارة إلى أن الخبر عمدة لا يستغنى عنه في الجملة، وإن استغني عنها فيكون ذلك على غير الأصل، بخلاف الحال التي تعد فضلة تابعة يمكن الاستغناء عنها، وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها فإنها لا تخرج عن كونها فضلة.

ومما يربط بين الخبر والحال هو دخول الباء الزائدة على كليهما. وأما زيادتها في خبر المبتدأ[2]، نحو قوله تعالى: "جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا "[3]، فالتقدير: جزاءُ سيئة مثلُها.

وتدخل الباء الزائدة على الحال، كقول رجل من فصحاء طيء:

[البسيط]

كَإِنْ دُعِيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ فما انْبَعثتُ بِمزْؤُودٍ وَلا وكلِ[4]

أي: فما انبعثتُ مزؤودًا.

ومنه قول الشاعر:

[الوافر]

فَما رَجَعتْ بِخائبةٍ ركابٌ حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها[5]

أي: فما رجعت خائبة.

---

(1) الجامي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج1، ص279.

(2) ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، ج1، ص138.

(3) سورة يونس: آية 27.

(4) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل، ج2، ص240.

(5) البيت لقحيف العقيلي في **كتاب العصر الأموي**، ل يوسف عطا الطريفي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع.

العلاقة بين الخبر والحال في التعريف والتنكير

الأصل في الخبر أن يكون نكرة، وقد يأتي معرفة لغرض بلاغي كالتأكيد والحصر، مثل: "زيد هو الشاعر"، أو في جواب من سأل: "من أخوك؟"[1]. كذلك الأصل في الحال أن تكون نكرة، لا معرفة. وهذا شيء طبيعي، لأن وظيفة الحال أن تبين الوصف الذي تلبس الشخص أثناء وقوع الحدث، ومجرد ذكر الوصف يؤدي إلى الغاية المرجوة، ومع ذلك فقد جاءت الحال معرفة في عبارات مخصوصة تأولها النحاة على معنى التنكير، وهي: "رجع المسافر عوده على بدئه، وجاء زيد وحده، وكلمتُه فاهُ إلى فيَّ، وجاؤوا الجماءَ الغفير..." وغيرها من العبارات. فتأويل ذلك: عائدًا، منفردًا، مشافهاً، جميعًا[2].

الأوصاف المشتركة بين المبتدأ وصاحب الحال من وجهة نظر النحاة

تتشابه الحال بالخبر في أن علاقتها بصاحبها هي كعلاقة الخبر بالمبتدأ. فكما هو معلوم أن الأصل في المبتدأ التعريف والخبر التنكير، كذلك الأصل في الحال التنكير وفي صاحبها التعريف، والأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، كما هو الأصل في الحال التي يجب أن تتأخر عن صاحبها، غير أنه يجوز في كليهما التقديم، وهذا ما سوف أدرسه لاحقًا.

أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولا بدَّ من وجوده قبل الحكم فَقُصِد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه[3]. والخبر هو الحكم، فقد يكون الخبر المفرد عين المبتدأ في المعنى، نحو "زيدٌ منطلقٌ"، أو منزلاً منزلته نحو قوله تعالى: "وَأَزْوَاجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ "[4]، وتأتي الجملة الواقعة خبرًا نفس المبتدأ في المعنى، نحو: "نطقي اللهُ حسبي".

---

(1) الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ج1، ص364.

(2) المصدر السابق، ج2، ص162.

(3) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج1، ص201.

(4) سورة الأحزاب: آية6.

ويشترط في المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة، ذلك لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، فإن أفاد جاز[1]. وقد ابتدؤوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة، وتلك المواضع هي النكرة الموصوفة، نحو قوله تعالى: "وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ "[2]. والنكرة إذا اعتمدت على استفهام أو نفي لأن الكلام صار غير موجب فتضمنت النكرة معنى العموم فأفادت فجاز الابتداء بها، وذلك نحو قولك: "أرجلٌ عندك أم امرأةٌ"، وما أحدٌ خير منك"، ويجوز الابتداء بالنكرة إذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدم عليها، نحو: "تحت رأسي سرجٌ، ولي مالٌ"[3].

ولما كانت الحال خبرًا في المعنى وصاحبها مخبرًا عنه أشبه المبتدأ[4]، فالأصل في صاحبها التعريف لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً، فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها كي يقربه من المعرفة، كأن تتقدم عليه الحال، نحو قول الشاعر:

[مجزوء الوافر]

لِمَيَّةَ مُوحِشَاً طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ[5]

فموحشاً حال من طلل ومسوِّغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها، أو أن يكون صاحب الحال مخصصاً بالوصف، نحو قول الشاعر:

[البسيط]

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحاً وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا [6]

---

(1) السيوطي: **الأشباه والنظائر**، ج3، ص95.

(2) سورة البقرة: آية 221.

(3) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج1، ص86.

(4) السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ج1، ص240.

(5) نسبه الأزهري في **شرح التصريح**، 375/1. لكثير عزة.

(6) البيت بلا نسبة في **أوضح المسالك**، 84/2، **وشرح الأشموني**، 274/1، **وشرح التصريح** 376/1.

فمشحوناً حال من الفلك، وهو نكرة والذي جوز مجيء الحال منها كونهـا مخصوصـة بالوصف.

أو يكون صاحبها مخصوصاً بإضافته، نحو قوله تعـالى: "فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ"[1]، فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة إلى أيام. أو مسبوقاً بنفي، نحو قوله تعـالى: "وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ"[2]، فجملة "ولها كتاب معلوم" حال من قرية لكونهـا مسـبوقة بنفي، وقد يكون مسبوقاً باستفهام، كقول الشاعر:

[البسيط]

يَا صَاحِ هَـلْ حُـمَّ عَـيْشٌ بَاقِيـاً فَتَـرى لِنَفْسِـكَ الْعُـذْرَ فـي إبْعَادِهَـا الأمَـلاَ [3]

فباقياً حال من عيش، لكونه مسبوقاً بالاستفهام[4].

ففي هذا الموضوع صلة وثيقة بين الخبر والحال، لأن كلا منهما وصف لما هو لـه، أو حكم عليه، ومن أجل ذلك، اشترط في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر نكـرة، والأصـل فـي صاحب الحال أن يكون معرفة، والحال نكرة، ولا يقع المبتدأ أو صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء –التي سبقت الإشارة إليها–.

---

(1) سورة فصلت: آية 10.

(2) سورة الحجر: آية 4.

(3) نسبه الأزهري في **شرح التصريح** 377/1، لرجل من طيء، وبلا نسبة في **أوضح المسالك**،87/2. **وشرح ابن عقيل**، 292/1.

(4) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ص375–378.

العلاقة بين الخبر والحال في العامل النحوي

ذهب سيبويه والجمهور إلى أن رافع الخبر هو المبتدأ، لأنه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء. وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لأن كلاً منهما طالب للآخر، ومحتاج إليه، وبه صار عمدة[1].

والعامل في الحال، هو الفعل أو شبهه، أو معناه، ويعني "شبه الفعل" ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر. ويعني "معنى الفعل" ما يستنبط منه معنى الفعل، كالظرف والجارّ والمجرور، وحرف التبنيه[2]، نحو: "ها أنا زيدٌ قائما".

فإذا كان العامل في الحال غير الفعل لم تكن الحال إلا بعده، وذلك قولك: "زيدٌ في الدار قائماً"، ولا يصلح: "قائما في الدار زيدٌ، ولا زيدٌ قائماً في الدار، ولا قائماً زيدٌ في الدار". ولما أخرت العامل، ولم يكن فعلاً، لم يتصرف تصرف الفعل، فينصب ما قبله، وهذا إذا جعلت "في الدار" خبراً فقلت: "زيدٌ في الدار، وفي الدار زيدٌ" فاستغنى زيد بخبره، قلت: قائماً ونحوه، لتدل على أية حال استقر. فإن جعلت "قائماً" هو الخبر رفعته، وكان قولك "في الدار"فضلة مستغنى عنها، لأنك إنما قلت: زيدٌ قائم، فاستغنى زيدٌ بخبره، ثم خبّرت أين محل قيامه؟، فقلت في الدار، ونحوه[3].

من خلال هذا التعريف بالعامل في الخبر والحال أرى بأن العامل في كليهما هو عامل لفظي، فالمبتدأ الذي يرفع الخبر عامل لفظي، كذلك الفعل وشبهه مما يعمل في الحال هو أيضاً

---

(1) السيوطي: **المطالع السعيدة**، تحقيق طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية. ص176.

(2) الاستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج1، ص53-54.

(3) المبرد: **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج4، ص300.

عامل لفظي، أضف إلى ذلك أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن عامله، ولكن يجوز له التقديم على العامل وكذلك الحال فيجوز أن تتقدم الحال على عاملها وتتأخر إذا كان العامل متصرفاً.

العلاقة بين الخبر والحال في أقسام كل منهما

فالأصل في الخبر والصفة والحال الإفراد، فالخبر المفرد على ضربين، خالٍ من الضمير الذي يربطه بالمبتدأ، وذلك إذا كان اسما محضًا غير مشتق، ومتضمناً للضمير، وهو الذي يكون اسما مشتقاً، وذلك نحو قولك: زيدٌ غلامُك، وعمرٌو منطلق"[1].

والخبر الجامد إما أن يكون مؤولاً بالمشتق أو لا، والمراد بالجامد ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه، نحو: أب، ورجل، وزيد، وأسد، وثعلب، وتقييد الجامد بعدم تأويله بالمشتق لإخراج ما يقبل التأويل بالمشتق منه، وذلك في الأسماء الجامدة التي عرف مسماها بمعنى ملازم لها، نحو: "أسد" في الدلالة على الشجاعة و"ثعلب" في الدلالة على الحيلة والدهاء، ونحو: ذو مالٍ، أي صاحب مال، والمنسوب كما في مصريّ، إن هو بمعنى: المنسوب إلى مصر، وذهب النحاة إلى أن الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق لا يحتمل ضميرًا لربطه بالمبتدأ، أما إن أول بالمشتق فيحتمل ضمير المبتدأ[2].

وتأتي الحال مفردة، أي لا جملة ولا شبه جملة، نحو: "جاء زيدٌ راكباً"، والحال المفردة قد تكون مشتقة وهو الأصل فيها، وقد تكون جامدة مؤولة بمشتق وذلك إذا دلت على تشبيه، نحو: "كر علي أسداً"، أي مشبهاً أسدًا. أو دلت على مفاعلة، نحو: "بعته يدًا بيد"، أي مناجزة، أو دلت على سعر، نحو: "بعته البضاعة مدًا بدرهم" أي مسعرًا، أو دلت على ترتيب، نحو: "دخل القوم رجلاً رجلاً" أي مرتبين، أو تكون مصدرًا، نحو: "ظهر الثائرُ فجأةً" أي مفاجئًا[3].

---

(1) الزمخشري: **المفصل في علم العربية**، ص47.

(2) أبو المكارم، علي: **الجملة الاسمية**، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ص42.

(3) مغالسة، محمود حسني: **النحو الشافي**، ص330.

إذن فالأصل في الخبر والحال هو الإفراد، والمفرد لا بد من أن يكون وصفا مشتقاً كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، لكن جاز وقوع الخبر والحال إسمًا جامدًا، والجامد في كليهما قد يكون مؤولاً بالمشتق أو لا.

والقسم الثاني من أقسام الخبر والحال هو شبه الجملة، وشبه الجملة هذه لا تخلو من أن تكون ظرفية أو من الجار الأصلي ومجروره.

"ويقع الخبر ظرفاً منصوباً، كقوله تعالى: "وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ "[1]، وجاراً ومجروراً، كقوله تعالى: "ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ "[2]. وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوف وجوبًا تقديره: "مستقر" أو "استقر" والأول اختيار جمهور البصريين، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا. والثاني اختيار الأخفش، والفارسي، والزمخشري، وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً"[3].

والظرف يقسم إلى زماني ومكاني، فإذا كان الظرف مكانياً صحّ الإخبار به عن اسم العين والمعنى، نحو: "زيدٌ أمامك، والخير أمامك"، أما إذا كان زمانياً صحّ الإخبار به عن اسم المعنى دون العين، تقول: "الصوم اليومَ"، ولا يجوز: زيدٌ اليومَ"، وإن وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله، كقولهم: "الليلةَ الهلالُ"، فهذا على حذف مضاف، والتقدير: "الليلةَ طلوعُ الهلالِ"[4].

---

(1) سورة الأنفال: آية 42.

(2) سورة الفاتحة: آية 2.

(3) ابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص116.

(4) المرجع السابق، ص116.

وتقع الحال أيضاً ظرفاً، نحو: "رأيت الهلال بين السحاب"، وجارًا ومجرورًا، نحو قوله تعالى: "فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ"[1]، أي متزيناً، والظرف والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف وجوبًا تقديره "مستقر"، أو "استقر"، والمتعلق المحذوف في الحقيقة هو الحال[2].

فإذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالح للخبرية بأن يحسن السكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً والآخر خبرًا بلا خلاف، لكن إن تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم وخبرية الظرف، نحو: "فيها زيدٌ قائمًا"؛ لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عمدة لا فضلة، وإن لم يتقدم اختير عندهم خبرية الاسم، نحو: "زيدٌ في الدارِ قائم"[3].

فمجيء الخبر والحال شبه جملة دليل على العلاقة بينهما. والخبر والحال إذا وقعا شبه جملة إنما يتعلقان بمحذوف وجوباً، وتقديره إما أن يكون اسمًا، نحو "مستقر" أو فعلاً، نحو: "استقر"، وعامل الظرف أو الجار والمجرور إذا وقعا خبرًا أو حالاً لا بد من أن يكون محذوفاً وجوبًا.

والقسم الثالث من أنواع الخبر والحال هو الجملة بنوعيها: الاسمية، والفعلية. والخبر الجملة ما كان جملة فعلية، نحو: "الخلقُ الحسن يعلي قدر صاحبه"، أو جملة اسمية، نحو: "العامل خلقُهُ حسنٌ".

ويشترط في الجملة الواقعة خبرًا أن تكون مرتبطة بالمبتدأ، وإلا لم تحصل الفائدة بالإخبار بها عنه، فلو قلت: "زيدٌ قام عمرٌو" لم يكن كلامًا.

والارتباط بأحد أمرين: الأول أن تكون الجملة مشتملة على معنى المبتدأ إما لأن يكون فيها ضميره مذكورًا، نحو: "زيدٌ قام أبوه"، أو مقدرًا، نحو: "السمنُ منوانِ بدرهم"، وإما لأن فيها

---

(1) سورة القصص: آية 79.

(2) الصابوني، عبد الوهاب: **اللباب في النحو**، دار الشروق، بيروت، لبنان، ص249.

(3) السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ج1، ص243.

مشارًا به إليه ظاهرًا هو المبتدأ كما في قوله تعالى: "وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ"[1]، أو متضمناً للمبتدأ كما في قوله تعالى: "وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ "[2]. وإما لأن فيها المبتدأ مُعادًا، نحو قوله تعالى: " ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ "[3].

والثاني: أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، كقولك: "نطقي الله حسبي" فنطقي مبتدأ والله مبتدأ ثانٍ، حسبي خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول والرابط لها به هو كون مفهومها هو المراد بالمبتدأ[4]، ومن ذلك قوله تعالى: "قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ "[5].

وتأتي الحال جملة، سواءٌ أكانت فعلية، نحو: "جاء سعيدٌ يركض"، أو اسمية، نحو: "ذهب خالدٌ دمعُه متحدرٌ" فالأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد، وتقع الجملة موقع الحال، كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بد لها من رابط، وهو في الحالية: إما ضمير، نحو: "جاء زيدٌ يده على رأسه"، أو واو، وتسمى واو الحال، واو الابتداء، نحو: جاء زيدٌ وعمرٌو قائمٌ"، أو الضمير والواو معاً، نحو: "جاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلةً"[6].

وإذا صدرت الجملة الحالية بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا ترتبط إلا بالضمير، نحو: "جاء زيدٌ يضحك"، ولا يجوز دخول الواو، فلا تقول: "جاء زيدٌ ويضحك"[7].

كذلك يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية، فلأن مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك: "جاءني زيدٌ راكبًا" أي المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال، ولكن في الجملة الطلبية

---

(1) سورة الأعراف: آية 26.

(2) سورة الأعراف: آية 170.

(3) سورة الحاقة: آية 1-2.

(4) ابن الناظم: **شرح ألفية ابن مالك**، ص42.

(5) سورة الإخلاص: آية1.

(6) النجار، محمد عبد العزيز: **التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل**، ج1، ص487-488.

(7) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، ج1، ص301.

لسنا على يقين من حصول مضمونها، فكيف نخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون؟"[1].

إذن فالجملة اسمية كانت أم فعلية يصح أن تقع في موقع الخبر والحال، لكن بعض العلماء أجازوا في وقوع الجملة الإنشائية خبرًا. بينما أجمع العلماء على منع جواز الجملة الإنشائية حالاً.

ولا بد للجملة الواقعة خبرًا أو حالاً من رابط، فقد يكون الرابط في الحالية الواو أو الضمير، أو هما معاً. أما جملة الخبر فإنه اكتفي فيها بالضمير؛ لأن الحال فضلة تأتي بعد تمام الكلام، فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط وهو الواو حتى لا تبقى الجملة على الاستقلال، أما جملة الخبر فإنها لا تجيء بالواو؛ لأن بالخبر يتم الكلام، بل تكتفي الجملة بالضمير رابطاً لها[2].

الحال التي تسد مسد الخبر

يحذف الخبر وجوباً وذلك إذا كان المبتدأ مصدرًا وقع بعده حال سدت –من حيث المعنى– مسدّ الخبر، وأغنت عنه، ولكنها لا تصلح لإعرابها خبرًا، نحو: "إكرامي الطالب متفوقاً" فإن المبتدأ هنا مصدر وهو "إكرام" وقع بعده حال "متفوقا" ولا يصح أن تكون هذه الحال خبرًا عن المبتدأ، إذ لا يقال: "إكرامي متفوقٌ" وإن كان معنى الحال في الجملة يشير إلى دلالة الخبر، والتقدير: "إكرامي الطالبَ إذا كان متفوقاً"[3].

أما إذا كانت الحال تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ، نحو: "زيدٌ قائمًا" "فزيدٌ" مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: "زيدٌ ثبت قائماً" وهذه الحال تصلح أن تكون خبرًا، فتقول: "زيد قائم"

---

(1) الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج2، ص77.

(2) المصدر السابق، ص77.

(3) أبو المكارم، علي: **الجملة الاسمية**، ص65.

فلا يكون الخبر واجب الحذف، أما قولك: "إكرامي الطالبَ متفوقًا" فإن الحال لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: "إكرامي الطالبَ متفوقٌ" لأن الإكرام لا يوصف بأنه متفوق.

والحال التي تسد مسد الخبر قد تكون شبه جملة، نحو: ضربي العبد عند عصيانه"، وقد تكون جملة[1]، كقول الشاعر:

[البسيط]

خَيْرُ اقْتِرابِي مِنَ المَوْلَى حَلِيفَ رِضىً وَشَرُّ بُعْدِيَ عَنْه وَهْوَ غَضْبَانُ [2]

"وهو غضبان" جملة وهي حال سدت مسد الخبر.

تعدد الخبر والحال

الخبر صفة في المعنى، وكما أن الإنسان أو الشيء قد يوصف بأكثر من صفة، فإنه يمكن أن يخبر عنه بأكثر من خبر[3]، فيكون المبتدأ واحدًا والخبر متعددًا، والتعدد يمكن أن يكون في اللفظ والمعنى معًا، نحو قوله تعالى: "وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ "[4]، ومنه قو الشاعر:

[الرجز]

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فَهَذا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي[5]

(1) السيد، أمين علي: **في علم النحو**، ص199.

(2) البيت بلا نسبة في **شرح الأشموني**، 104/1. و**الدرر اللوامع** 197/1.

(3) عيد، محمد: **النحو المصفى**، ص176.

(4) سورة البروج: آية 14.

(5) رؤبة بن العجاج: **ديوانه**، رتبه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق، بيروت، ص189.

كما يمكن أن يكون التعدد في اللفظ دون المعنى؛ كقولك: "الرمانُ حلوٌ حامض" لأنهما بمعنى خبر واحد، ومحور التفرقة بينهما أن المبتدأ إذا كان مشتملاً على الخبرين معاً كان التعدد في اللفظ والمعنى، أما إذا كان مشتملاً على طرف من كل منهما كان التعدد في اللفظ فحسب، "فالمز" يجمع بين الطعمين معاً في آنٍ واحد[1]. وكونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الأول لأن العطف يقتضي المغايرة فلا يقال: "الرمانُ حلو وحامضٌ"، ويمتنع أيضاً توسط المبتدأ بينهما، وأن يتقدما على المبتدأ، فلا يقال: "حلوٌ الرمانُ حامضٌ، ولا حلوٌ حامضٌ الرمانُ" وليس الثاني بدلاً؛ لأنه ليس المراد أحدهما، بل كلاهما معاً[2].

وإذا توالت مبتدآت أُخبر عن آخرها مجعولاً هو وخبره خبر متلوه والمتلو مع ما بعده خبر متلوه إلى أن يخبر بتاليه مع ما بعده ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوه، ومثال ذلك: "زيدٌ عمهُ خالُه أخوهُ أبوه قائمٌ"[3].

ويفرق النحويون بين الخبر المتعدد للمبتدأ الواحد، وبين تعدد الخبر لتعدد المبتدأ، أي لاشتمال المبتدأ على عناصر أو أجزاء أو أفراد يصلح كل منهم للوصف بخبر من الأخبار، وفي هذه الحالة يجب استخدام أداة العطف مع الأخبار المتعددة[4]، نحو قول الشاعر:

[المتقارب]

يَـــــدَاكَ يَـــــدٌ خَيْرُهـــــا يُرتَجـــــى وَأُخْـــــرَى لإعْـــــدائِها غَائِظـــــةْ [5]

فإن (يداك) وإن كان متحد اللفظ فإنه مثنى المدلول، ولذلك عطف بالواو الخبر الثاني على الأول.

---

(1) أبو المكارم، علي: **الجملة الاسمية**، ص66.

(2) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، ص182.

(3) السليلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى: **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، ط1، ج1، المكتبة الفيصلية، تحقيق عبد الله البركاتي، ص299.

(4) أبو المكارم، علي: **الجملة الاسمية**، ص66.

(5) طرفة بن العبد: **ديوانه**، 1975، ص175. شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق دربه الخطيب، دار الكتب.

ولشبه الحال بالخبر والصفة جاز أن تتعدد سواء أكان صاحبها واحدًا أم متعددًا، فمثال تعدد الحال وصاحبها واحد قول الشاعر:

[الطويل]

حلفتُ لَئِنْ لاقيت ليلى بخلوةٍ أطوفُ ببيتِ اللهِ رجلانَ حافيا[1]

وإن تعددت الحال وتعدد صاحبها، وكانت الأحوال متحدة لفظاً ومعنى وجب تثنيتها أو جمعها بحسب أصحابها، نحو قوله تعالى: "وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِ"[2]، وإن تعددت وتعدد صاحبها وكانت مختلفة لفظا أو معنى وجب التفريق بغير العطف، وفي هذه الحالة يجوز وضع كل حال بعد صاحبها نحو: "لقيت ماشياً وليدًا راكبًا"، ويجوز تأخير الحالين، فإن تأخرتا مع قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاء وقوعهما كيفما كان، نحو: "لقيت هندًا مصعدًا منحدرةً"، ولقيت هندًا منحدرةً مصعدًا" وإن تأخرتا من غير قرينة كانت الحال الأولى للصاحب الثاني، وكانت الثانية للأول، نحو: "لقيت وليدًا راكبًا ما شيًا" فراكبًا حال من وليد، وماشيًا حال من التاء[3].

فالخبر قد يكون متعددًا والمبتدأ واحد وكذلك الحال قد تتعدد وصاحبها واحد أيضاً، بيد أنه إذا تعددت الأخبار لواحد جاز فيها العطف لكنه في الحال لم يجز، وقد تتعدد الأخبار لتعدد المبتدآت، وكذا الأمر في الحال إلا أن الأحوال إذا كانت متحدة في اللفظ والمعنى وجب تثنيتها وجمعها على حسب أصحابها بخلاف الأخبار فإنه يجب التفريق بينها بالعطف.

العلاقة بين الخبر والحال في الرتبة

يتشابه الخبر في ترتيبه مع المبتدأ من حيث التقديم والتأخير بالحال من حيث ترتيبها مع العامل فيها؛ ذلك أن العامل في الخبر هو المبتدأ والعامل في الحال هو الفعل أو شبهه.

---

(1) قيس بن الملوح(مجنون ليلى): **ديوانه** ، ط3، 1997، شرح: يوسف فرحان، دار الكتاب العربي.

(2)سورة إبراهيم: آية 33.

(3)النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ص495.

ويرى النحويون أن الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك حتى يتسنى تعقل المحكوم عليه وتحصيل صورته في الذهن قبل الحكم، بيد أنه قد تجد بعض الأسباب التي تجعل هذا الأصل واجب الالتزام لا يصح العدول عنه، كما قد توجد أسباب توجب عكس ذلك وتفرض ذكر المحكوم به –أي الخبر قبل المحكوم عليه أي المبتدأ–[1].

تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل في الخبر، وإذا كان عاملاً فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، ولاسيما عامل لا يتصرف، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر، لكن أجيز تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسندًا، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسندًا إليه. إلا أن جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس. فلو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ؛ لأنه لا يتميز الخبر إلا بذلك، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ، وذلك نحو قول الشاعر:

[البسيط]

قَبيلةٌ اَلْأَمُ الأَحْيَاءِ أَكْرمُها وَأَغْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرانِ وَافِيها [2]

(فألأم الأحياء) خبر مقدم، و(أكرمها) مبتدأ مؤخر، مع التساوي في التعريف لأن المعنى إنما يصح بذلك، ومنه قول الشاعر أيضاً:

[الطويل]

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ [3]

(فبنونا) خبر مقدم، و(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر؛ لأن مراد القائل الإعلام بأن بني أبنائهم كبنيهم، فالمؤخر مشبه والمقدم مشبه به، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل، والأصل تقديم المشبه وتأخير المشبه به[1].

---

(1)أبو المكارم، علي: **الجملة الاسمية**، ص52.

(2) حسان بن ثابت: **ديوانه**، ص256. تحقيق سيد حنفي حسين، دار المعارف.

(3) الفرزدق : **ديوانه** ، جمعه عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي ط1، ص217.

ومما يمنع تقديم الخبر أن يكون المبتدأ مخبرًا عنه بفعل فاعله ضمير مستتر،نحو: "زيدٌ قام"؛ لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل. فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، كقولك: "الزيدون قاموا أو قاموا الزيدون" على أن يكون "قاموا" خبرًا مقدمًا. وإن تطابقا تثنية نحو: "أقائمان الزيدان" أو جمعاً نحو: "أقائمون الزيدون" فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وهذا معنى قول المصنف

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبرْ إن في سوى الإفراد طبقا استقر

أي والثاني هو ما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه، إن تطابقا في غير الإفراد، وهو التثنية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة "أكلوني البراغيث" أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر"[2].

وإذا اقترن الخبر بالفاء، نحو: "الذي يأتيني فله درهم" لم يجز تقديمه، لأن سبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط، فالتقديم لا يجوز كما لا يجوز تقديم جواب الشرط.

ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بإلا لفظًا أو معنى، كما في قوله تعالى: "وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ"[3]. وكقوله تعالى: "إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ"[4]. ويمنع تقديم الخبر اقتران المبتدأ بلام الابتداء؛ لأن اقترانها به يؤكد الاهتمام بأولويته، وتقديم خبرها عليها منافٍ لذلك فمنع، وذلك نحو قول الشاعرة:

[الوافر]

لَبَيْتٌ تَخفِقُ الأَرواْحُ فيه أَحبُّ إليَّ مِنْ قَصْرِ منيفِ [5]

---

(1) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج1، ص283-284.

(2) ابن عقيل: **شرح بن عقيل**، ج1، ص89

(3) سورة آل عمران: آية 144.

(4) سورة هود: آية 12.

(5) البيت لميسون بنت بحدل في **معجم النساء الشاعرات في الجاهلية والإسلام** لِ عبد مهنا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص246.

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن، كقولك: "هو زيدٌ منطلق"؛ لأنه لو قدم خبره عليه، فقيل: "زيد منطلق هو" لم يعلم كونه ضمير الشأن، ولتوهم كونه مؤكـدًا للضـمير المستكن في الخبر، وإذا كان المبتدأ بعض أسماء الاستفهام أو الشرط لم يجز تقديم الخبر عليه، نحو: "أيُّهم أفضل" و"مَنْ يَقَمْ أقُمْ مَعه"[1].

إذن فالأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنـى للمبتـدأ، فاستحق التأخير كالوصف[2].

علمنا أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن عامله، وهو المبتدأ، لكن ثمة حالات يجـب أن يتقـدم فيها الخبر على المبتدأ، أحدها: أن يكون المبتدأ نكرة لا يسوغ الابتداء بهـا إلا تقـدم الخبـر، والخبر ظرف أو جار ومجرور أو جملة، نحو: "عندي سيارةٌ، وفي القفص عصـفورٌ، ونَفَعَـكَ نصْحُهُ صديقٌ".

والثانية: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على جزء من الخبر، نحو: "في السيارةِ صـاحبُها". وإنما امتنع تأخير الخبر هنا، فلا يقال: "صاحبها في السيارة" لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، ومنه قول الشاعر:

[الطويل]

أَهَابُـكِ إِجْـلاَلاً وَمَـا بِـكِ قُـدْرَةٌ عَلَـيَّ، ولَكِـنْ مِـلءُ عَـيْنٍ حَبِيبُهـا [3]

والثالثة: أن يكون المبتدأ محصوراً بإلا أو بإنما، نحو: "ما في الوحدةِ إلا القوةٌ، وإنما في الوحدة القوة". والرابعة: أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء، نحو: "أما أمامي فالبحرُ". والخامسة: أن يكـون الخبر واجب التصدير، أو مضافاً إلى ما هو واجب التصدير، نحو: أين المفتـاح؟ وابـن مَـنْ

(1) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج1، ص285-287.

(2) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، ج1، ص100.

(3) قيس بن الملوح، مجنون ليلى، **ديوانه**، ط3، شرح يوسف فرحات، دار الكتاب العربي، 1997،ص35.

الفائزُ؟" والسادسة: أن يكون الخبر دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير، نحو: "للهِ درُّكَ!" فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب.

والسابعة: أن يجيء الخبر مقدماً في مثل من أمثال العرب[1]، نحو: "في كلِّ أرض سعدُ بن زيد"[2]؛ لأن الأمثال المسموعة عن العرب لا يجوز إحداث أي تغيير فيها.

ولشبه الحال بالخبر فإن لها مع عاملها ثلاث حالات، وهي: التأخير عن عاملها وهو الأصل، وجواز تقدمها وتأخرها عنه، وتقدمها على عاملها وجوباً.

فذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، نحو: "راكباً جاء زيدٌ". فإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، لذا يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم: "عمرًا ضرب زيدٌ"، فالذي يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول به، كما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه[3]. وتصرف العامل يكون بتنقله في الأزمنة الثلاثة، أي يكون ماضياً ومستقبلاً وحالاً، فالماضي، نحو: "جاء زيدٌ راكباً" والمستقبل، نحو: "قم مسرعاً"، والحال، نحو: "يقوم زيدٌ مسرعاً الآن". أو صفة تشبه الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة[4]، نحو: زيدٌ منطلق مسرعًا". ويجب أن تتأخر الحال عن عاملها، إذا لم يكن العامل فيها غير متصرف[5]، نحو قول الشاعر:

[الكامل]

هذا ابنُ عمِّي فِي دِمَشْقَ خَلِيفَةً لَوْ شِئْتُ سَاقَكُم إِلَيَّ قَطِينَا [6]

(1) النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ص373-374.

(2) الميداني: **مجمع الأمثال**، 99/2.

(3) الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج1، ص251.

(4) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، ص381.

(5) ابن جني: **اللمع في العربية**، ص164.

(6) الحاوي، إيليا: **شرح ديوان جرير**، ط2، الشركة العالمية للكتاب، ص685.

فتنصب "خليفة" على الحال بما في هذا من معنى الفعل، لأن "ها" للتنبيه، و"ذا" للإشارة. فكأنك قلت أشير إليه خليفةً.

كذلك لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان صلة "أل"، نحو: "الجائي مسرعًا زيدٌ"، أو لحرف مصدري، نحو: "يعجبني أن يقوم زيدٌ مسرعًا"، أو مصدرًا، نحو: "يعجبني كون الفرس مُسْرَجًا"، أو أفعل تفضيل، نحو: "زيدٌ أكفاهم ناصرًا"، أو متصلاً بلام الابتداء، أو لام القسم، نحو: "لأصبر مُحتسبًا"، و"الله لأقومنَّ طائعاً"[1].

ويجب أن تتقدم الحال على عاملها في ثلاثة مواضع: أحدها: أن تكون الحال اسماً من أسماء الصدارة، نحو: "كيف رأيت زيدًا؟".

والثانية: أن يكون عاملها اسم تفضيل عاملاً في حالين، فيجب تقدم إحدى الحالين، وهي حال المفضل، نحو: "زيدٌ ماشيًا أسرع من خالدٍ راكبًا". والثالثة: أن يكون عاملها هو معنى التشبيه، وأن يكون عاملاً في حالين، يراد تشبيه صاحب أولاهما بصاحب أخراهما، فعند ذلك يجب تقديم حال المشبه على العامل[2]، نحو: "زيدٌ راكبًا كخالدٍ ماشيًا"، ومنه قول الشاعر:

[المتقارب]

تُعيِّرُنا أنَّنا عَالةٌ وَنَحْنُ صَعاليكَ أنْتُم مُلُوكَا [3]

أراد ونحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم، فحذف مثل وأقام المضاف إليه مقامه مضمناً معناه بما فيه من معنى التشبيه.

فالحال تشبه الخبر في أن لها في ترتيبها مع عاملها ثلاث حالات وهي: التأخر عن العامل وهو الأصل الغالب في الحال والخبر، وجواز التقديم والتأخير إن أمن اللبس، وإذا كان العامل

---

(1) السيوطي: **المطالع السعيدة**، ص355.

(2) الأنطاكي، محمد: **المحيط في أصوات العربية، ونحوها وصرفها**، ج2، ص77.

(3) البيت بلا نسبة في **شرح التسهيل**، 60/2.

متصرفاً، ويجب تقديم كل من الخبر والحال على عامليهما في حالات خاصة تمت الإشارة إليها في الدراسة التمهيدية.

العلاقة بين الخبر والحال في الإثبات والحذف

هناك علاقة وثيقة بين الخبر والحال في الإثبات والحذف، فالأصل في الخبر والحال ألا يحذفا، ذلك لأن كل واحد منهما جيء به لفائدة مهمة، فالخبر هو الطرف الثاني للإسناد في الجملة الاسمية، وهو عمدة كالمبتدأ، وفائدة الخبر هي تحقيق الحكم الذي يقتضيه المبتدأ. فالأصل في الخبر ألا يحذف، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق به، ومن ثم جاز حذف ما دلت عليه القرينة وأشارت إليه.

كذلك الأمر في الحال، فالأصل فيها ألا تحذف، ذلك لأنه جيء بها في الكلام لتحقيق الفائدة التي يقتضيها وهي إما تكون لبيان هيئة صاحبها أو تأكيده أو تأكيد عاملها أو تأكيد مضمون جملة قبلها. لكن كون الحال فضلة جاز ذكرها وحذفها، وإن حذفت فإنما تحذف لقرينة.

أما عن حذف الخبر جوازاً فيكثر إذا دلّ عليه دليل، ومن ذلك، إذا وقع في جواب استفهام، نحو: "زيدٌ"، جواباً لسؤال: من قادم؟، والتقدير: زيد قادمٌ. ويحذف أيضاً بعد إذا الفجائية إذا جعلت حرفاً، نحو: "خرجت فإذا السبع"، والتقدير: "فإذا السبع حاضرٌ"، كذلك يحذف الخبر جوازًا إذا اقتضاه السياق[1]، نحو قوله تعالى: "أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا"[2]، أي: وظلها دائمٌ.

ويحذف الخبر وجوباً في أربع مسائل، إحداها: خبر المبتدأ بعد لولا الامتناعية بشرط تعليق امتناع الجواب على نفس المبتدأ وهو الغالب، كقولك: "لولا زيدٌ لزرتك"، فالتقدير لولا زيدٌ

(1) أبو المكارم، علي: **الجملة الاسمية**، ص61.

(2) سورة الرعد: آية 35.

مانع لزرتك، فالتزم فيه حذف الخبر للعلم به وسد جواب لولا مسده. إلا أنه قد يعلق امتناع الجواب على نسبة الخبر للمبتدأ فإن لم يدل على ذلك دليل وجب ذكره[1]، كقول الشاعر:

[الطويل]

وَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَطَبْتُهَا كَخِطْبَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ [2]

ثانيها: خبر المبتدأ الصريح في القسم، نحو: "لَعَمْرُك لأفعلن"، أي لعمرك قسمي، إلا أن هذا خبر لا يتكلم به لأنه معلوم وجواب القسم سد مسده[3].

وثالثها: خبر المبتدأ المعطوف عليه بواو المصاحبة، نحو: "كلُّ رجلٍ وضيعته، وكلُّ صانعٍ وما صنع" فالخبر في هذا مضمر بعد المعطوف وتقديره: مقترنان إلا أنه لا يذكر للعلم به، وسد العطف مسده.

والرابعة: خبر المبتدأ إذا كان مصدرًا عاملاً في مفسر صاحب الحال واقع بعده، نحو: "ضربي العبدَ مسيئًا"، وأفعل تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور، نحو: أتمُّ تبييني الحقَ منوطًا بالحكم"، فمسيئاً حال من الضمير في "كان" المفسر بمفعول المصدر المقدر مع الفعل المضاف إليه الخبر، وكذلك منوطًا. والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً، وأتمُّ تبييني الحق إذا كان منوطا بالحكم، وقد التزم في هذا النحو حذف الخبر للعلم به وسد الحال مسده[4].

وقد يحذف العامل في الخبر، وهو المبتدأ، جواز ووجوباً في مواضع متعددة، وقد تم الحديث عنها في باب الخبر، وقد يحذف الخبر والمبتدأ معاً، وذلك إذا دل عليهما دليل، وذلك نحو قوله تعالى: "وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ

(1) ابن الناظم: **شرح أليفة ابن مالك**، ص48.

(2) البيت للزبير في **شرح ألفية ابن مالك** ل ابن الناظم، ص49.

(3) ابن الناظم: **شرح ألفية ابن مالك**، ص49.

(4) ابن الناظم: **شرح ألفية ابن مالك**، ص49.

يَحِضْنَ"[1]، والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر. فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما قبلهما عليهما.

أما الحال فالأصل فيها أن يجوز ذكرها وحذفها، لأنها فضلة، وإن حذفت فإنما تحذف لقرينة، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولاً أغنى عنه ذكر المقول، كقوله تعالى: "وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ"[2]، والتقدير: يدخلون قائلين: سلامٌ علكيم.

غير أن ثمة مواضع يجب فيها ذكر الحال، ويمتنع حذفها، وهي أربعة:

أحدها: ألا يتم المعنى إلا بها، كقوله تعالى: "وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ"[3]، ومن الحال التي لا يتم المعنى إلا بها تلك التي تسد مسد الخبر، نحو: "مكافأتي الابن متفوقًا".

الثاني: أن تكون محصورة، نحو: ما هجرت الوطن إلا مكرهًا".

الثالث: أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعًا، نحو: "هنيئاً لك"، أي ثبت لك الخير هنيئاً.

الرابع: أن تكون جواباً، كقولك: "متمهلاً"، لمن قال: كيف سرت؟[4].

فالحال تشبه الخبر من حيث الإثبات والحذف، فالأصل في الخبر كونه عمدة ألا يجوز حذفه، ولكن قد يقتضي الكلام حذف الخبر لوجود قرينة على الحذف، وحذف الخبر قد يكون جائزًا أو واجبًا. كما أنه يجوز حذف العامل في الخبر، وهو المبتدأ، وقد يكون حذفه واجباً إذا أغنى ذكر الخبر عن وجود المبتدأ. أما الحال كونها فضلة فيجوز ذكرها وحذفها لقيام القرينة الدالة عليها، غير أن حذف الحال جائز فقط بخلاف الخبر الذي قد يكون حذفه جائزًا أو واجبًا. كما أنه يمكن حذف عامل الحال والحذف كما في عامل الخبر قد يكون جائزًا أو واجباً.

---

(1) سورة الطلاق: آية 4.

(2) سورة الرعد: آية 24،23.

(3) سورة النساء: آية 142.

(4) النادري: **نحو اللغة العربية**، ص495-496.

الفصل الثالث

العلاقة النحوية بين الصفة والحال

العلاقة النحوية بين الصفة والحال

تشبه الصفة الحال من حيث إن كل منهما يأتي لبيان هيئة مفيدة، وهما تتشابهان في العديد من العلاقات والأحكام النحوية، التي تتحكم بهما في شتى استعمالاتهما اللغوية، كالمعنى والهدف، والعامل النحوي والجمود والاشتقاق وغيرها.

غير أن هناك عددا من الفروق بينهما تظهر جلية هي الأخرى من حيث الاستعمال والتركيب، منها أن الصفة لازمة للموصوف، والحال غير لازمة لصاحبها، فإذا قلت: "جاء زيدٌ الضاحك"، كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه. وإذا قلت: "جاء زيدٌ ضاحكاً" كانت صفة الضحك له في حال مجيئه فحسب.

والفرق الثاني بينهما هو أن الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الإعراب، بخلاف الحال فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول، والصفة تتبع الموصوف في إعرابه بخلاف الحال، والحال تلازم التنكير، والصفة وفق موصوفها، والحال تكون مع المضمر والصفة ليست كذلك، والرابط في الحال قد يكون الواو أو الضمير، بينما في الصفة الرابط فيها هو الضمير فقط.

العلاقة بين الصفة والحال في المعنى

قال ابن مالك في تعريف الصفة: "هي التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً، مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد"[1].

أما الاستراباذي فعرفها بقوله: "الصفة تطلق باعتبارين: عام، وخاص. والمراد بـ "العام": كلُّ لفظ فيه معنى الوصفية، جرى تابعاً أو لا، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو: "زيدٌ قائمٌ"، و"جاءني زيدٌ راكبًا". إذ يُقال هما وصفان، ونعني بـ "الخاص": ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعًا، نحو: "جاءني رجلٌ ضاربٌ". وحد العام ما دلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود[2].

والصفة أيضاً هي التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلق به[3].

أما الحال، فعرفها ابن الناظم حيث قال: "هي الوصف المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له، فالوصف يشمل الحال المشتقة، نحو: "جاء زيد راكبًا"، والحال المؤولة بالمشتق[4]، كقوله تعالى: "فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ"[5].

والحال تبين كيفية الموصوف في حال وجود الوصف به، أو تبيين الصفة في حال وجودها بالموصوف، فتكون تبييناً لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة له، وذلك كقولك: "جاء زيدٌ ضاحكاً"، فضاحك تبيين لكيفية الموصوف. وتكون تبيناً للصفة في حال وجودها بالموصوف، وذلك كقولك: "جاءني زيدٌ مشيًا"، فقولك "مشيًا" تبيين للصفة في حال وجودها

(1) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج3، ص168.
(2) الاستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج2، ص311.
(3) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، ج2، ص113.
(4) ابن الناظم: **شرح ألفية ابن مالك**، ص124.
(5) سورة النساء: آية 71.

بالموصوف، لا تبيين لكيفية الموصوف، لأن تبيين كيفية الموصوف في الحقيقة إنما هي قولك ماشياً لا مشيًا[1].

وعرفها ابن هشام بقوله: "هي وصفٌ فضلةٌ مسوقٌ لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده، أو تأكيد عامله أو مضمون جملة قبله[2].

من خلال هذه التعريفات، أجد أن هناك رابطاً بين الصفة والحال في معنى كل منهما، فالصفة والحال وصف مشتق لما قبله، والصفة في المعنى العام تشمل الصفة والحال، فهي كل لفظ فيه معنى الوصفية، ويدخل في هذا الباب خبر المبتدأ، كونه وصفًا للمبتدأ في المعنى، والصفة تدل على ذات الموصوف من حيث المعنى، والحال تكون تبييناً لكيفية الموصوف، وتبييناً للصفة في حال وجودها بالموصوف. أضف إلى ذلك أن كلاً منهما يعد تابعًا وفضلة، إذ يصح المعنى بدونهما، ولكنها يساقان في الكلام لإضافة معانٍ جديدة، يجوز الاستغناء عنهما، غير أن هناك ما يعرض للحال فيمتنع حذفها.

الغرض من الصفة والحال

الصفة كما عرفها النحاة تابع يكمل متبوعة ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلق به.

فالغرض من الصفة قد يكون لتوضيح المعرفة، نحو: "زارني إبراهيمُ الشاعرٌ"، أو لتخصيص النكرة، نحو: "زاراني رجلٌ شاعرٌ". وقد يكون الغرض منها لمجرد الثناء أو الذم إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب سواءٌ أكان مما لا شريك له في ذلك الاسم، نحو: "بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ"[3]، إذ لا شريك له تعالى في اسم "الله"، ونحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"،

(1) الشلوبين، أبو علي بن عمر الأزدي: **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، ط2، ج2، تحقيق تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة. 1994، ص725.

(2) ابن هشام: **شرح شذور الذهب**، ص244.

(3) سورة النمل: آية 30.

أو كان مما له شريك فيه، نحو: "أتاني زيدٌ الفاضلُ العالمُ، أو الفاسقُ، الخبيثُ"، إذا عرف المخاطب زيدًا الآتي قبل وصفه، وإن كان له شركاء في هذا الاسم.

وإنما يكون الوصف للتأكيد؛ إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً به بالتضمين، نحو: "فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٌ وَٰحِدَةٌ"[1]، فإن كان ذلك المصرح به في المتبوع شمولاً أو إحاطة، فالتابع تأكيد لا صفة، كما في قوله تعالى: "لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ"[2]، وقد يجيء الوصف لمجرد الترحم[3]، نحو: "أنا زيدٌ البائسُ الفقيرُ". ويكون للتعميم، للتعميم، نحو: "إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين"، أو للإبهام[4]، نحو: "تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلةٍ".

والحال أيضاً وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه، نحو قوله تعالى: "فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا "[5]، أو تأكيده، نحو قوله تعالى: "لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا "[6]، أو تأكيد عامله، نحو: "فتبسم ضاحكاً"، أو تأكيد مضمون الجملة قبله[7]، نحو قول الشاعر:

[البسيط]

أَنَا ابنُ دَارةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟ [8]

فتشترك الصفة والحال في أنهما وصفان لما قبلهما، فالوصف يدخل فيه الصفة والحال وكلاهما فضلة، ويدخل فيه خبر المبتدأ أيضاً وهو عمدة، أي ركن أساسي للإسناد، بيد أن الصفة والحال فضلتان تأتيان بعد تمام الكلام. ولكن لكل من الحال والصفة فوائد مهمة تحدثت عنها، وأهم ما يجمع بين الحال والصفة في هذا الباب هو أن كليهما وصف مهم لما قبله فالصفة

---

(1) سورة الحاقة: آية 3.

(2) سورة النحل: آية 51.

(3) الاستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، ج2، ص314-315.

(4) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج3، ص168.

(5) سورة القصص: آية 21.

(6) سورة يونس: آية 99.

(7) حمزة، محمد بن محمد ديب: **حاشية غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص220.

(8)البيت لسالم بن دارة، **في شفاء العليل**، 539/2. و**خزانة الأدب**، 186/3.

توضح الموصوف وكذا الأمر في الحال التي توضح هيئة صاحبها، وقد يكون الغرض من الصفة تأكيد الموصوف والحال كذلك قد تأتي لتأكيد صاحبها.

العلاقة بين الصفة والحال في العامل النحوي

قال سيبويه: "إن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف"، فالعامل فيها هو نفسه العامل في متبوعها، لأنها هي هو في المعنى، ولذلك جاز أن يحذف الموصوف، ويولى العامل الصفة، فتقول: "مررتُ بالظريفِ"، ولا تكرر معها العامل، فتقول: "مررت بزيدٍ الظريف".

ويرى الأخفش أن العامل فيها معنوي، وهو كونها تابعة، وهذا إن أراد به أنها تابعة للموصوف في الحقيقة، فلذلك لا يقتضي العمل، وإن أراد أنها تابعة له في الإعراب فليس ذلك بياناً للعامل، وهو مذهب الجميع، وإنما الخلاف في هذا التابع ما هو، ولأن التبعية معنى واحد، والشيء الواحد لا يعمل أعمالاً مختلفة في معمول واحد.

وإن اختلف العامل في الأسماء لم تنعت بنعت واحد، كقولك: "جاء زيدُ، ورأيت عمرًا الظريفين"، فلا يجوز نصب الصفة ولا رفعها، لأنها لفظ واحد مثنى. فلو رفعت أو نصبت لتبعت أحد الاسمين، وعمل فيها عامله، فينقطع تبعها للآخر، والتثنية تأبى ذلك، لأنها تدل على أن الصفة تابعة لهما[1].

والحال كذلك تحتاج إلى عامل فيها، "فعاملها، ما تقدم عليها من فعل أو شبهه أو معناه، فالفعل، نحو: "طلعت الشمسُ صافية"، والمراد بشبه الفعل، الصفات المشتقة منه، نحو: "ما مسافر خليلٌ ماشيًا"، والمراد بمعنى الفعل تسعة أشياء: اسم الفعل، واسم الإشارة، وأدوات التمني والترجي، وأدوات الاستفهام وحروف التنبيه، والجار والمجرور والظرف، وحروف النداء، وأدوات التشبيه[2]، وذلك نحو قول الشاعر:

---

(1) العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج1، ص406-407.

(2) الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**، ج3، ص86-87.

[الطويل]

كَـــأَنَّ قُلُـــوبَ الطَّيـــرِ رَطْبًـــاً وَيَابِســـاً لَدى وَكْرِهَا العُنَّـــابُ وَالحَشَـــفُ البَـــالِي [1]

فمن خلال التعريف بعامل الصفة والحال، نجد أن العامل فيهما عامل لفظي، لا معنوي، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف وكذلك الأمر في الحال فإن العامل فيها هو العامل في صاحبها، وكما أن الصفة هي الموصوف في المعنى، فإن الحال وصف لصاحبها في المعنى الأصل صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بأخذ أربعة شروط: كأن يتأخر عنها، أو يسبقه نفي أو نهي أو استفهام، أو يتخصص بوصف أو إضافة أو تكون الحال بعده جملة مقرونة بالواو، بخلاف الموصوف الذي يقع معرفة أو نكرة.

العلاقة بين الصفة والحال من حيث الجمود والاشتقاق

اشترط جمهور النحاة أن تكون الصفة اسماً مشتقاً، وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر، والمراد به ههنا: ما دلّ على حدث وصاحبه ممن قام بالفعل أو وقع عليه، كأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين، أو ما في معناهما كالصفة المشـــبهة باســـم الفاعـــل وصيغ المبالغة واسم التفضيل، وما شبه باسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول[2]. وذلك نحو: "جـــاء التلميذ المجتهدُ، وأكرمْ خالدًا المحبوبَ".

وقد تكون الصفة اسما جامدًا مؤولاً بالمشتق، كأسماء الإشارة، نحو: "مررتُ بزيدٌ هذا"، أي المشار إليه، و"ذو" بمعنى صاحب، والموصولة، نحو: "مررت برجلٍ ذي مالٍ"، أي صاحب مال، و"بزيد ذو قام"، أي القائم. والمنتسب، نحو: "مررتٌ برجـــلٍ قرشـــيٍّ"، أي منتســـب إلـــى قريش[3]، كذلك وصفوا بالمصدر، فقالوا: "هو رجلٌ ثقةٌ"، والتأويل: هو رجلُ موثوق به[4].

---

(1) امرؤ القيس : **ديوانه**، ص145.

(2) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج2، ص110-111.

(3) النجار، محمد عبد العزيز: **التوضيح والتكميل بشرح ابن عقيل**، ج2، ص146.

(4) الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ج2، ص240.

ويشترط في الحال أيضاً أن تكون مشتقة، كأن تأتي اسم فاعل، أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، واسم التفضيل، وذلك نحو قوله تعالى: "فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ "[1]، ولكنها قد تأتي جامدة فتؤول آنذاك بمشتق، وذلك في خمسة أحوال: كأن تدل على تشبيه، نحو: "كرّ علي أسدًا"، أو تدل على مفاعلة، نحو: "بعته يدًا بيد"، أو على سعر، نحو: "بعته مدًا بدرهم"، أو على ترتيب، نحو: "دخل القومُ رجلاً رجلاً"، أو أن تكون مصدرًا، نحو: "ظهر الثائرُ فجأةً"[2].

ومجمل القول في هذا الباب أن الصفة والحال تتشابهان في أن الأصل فيهما الاشتقاق، فالصفة والحال وصفان، والشرط في الوصف أن يكون مشتقاً، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل، غير أنه يجوز وقوع كل منهما اسما جامدًا بشرط أن يؤول بمشتق، بل يجوز أن تقع الحال اسمًا جامدًا غير مؤول بمشتق، وهو خلاف الأصل، ومن الأسماء الجامدة التي جاز وقوعها صفة أو حالاً، المصدر فهو يقع صفة وحالاً وهو مؤول بالمشتق.

العلاقة بين الصفة والحال من حيث أقسام كل منهما:

أولاً: أقسام الصفة والحال من حيث المعنى

أ. الصفة الحقيقية والسببية، والحال الحقيقية والسببية

تنقسم الصفة إلى حقيقية وسببية، فالنعت الحقيقي هو ما اتجه لمتبوعه السابق عليه في المعنى وفي اللفظ، فهو من حيث المعنى قد أفاد صفة للمتبوع السابق، ومن حيث اللفظ يتبعه في الإعراب، وأحوال التطابق الأخرى، فنقول: "القوة الجاهلة حماقة مهلكة، والقوة العاقلة شجاعة مفيدة". فبين النعت والمنعوت صلة قوية؛ ولهذا يجب التطابق بينهما في واحد من أوجه

(1) سورة الزمر: آية 73.

(2) مغالسة، محمود حسني: **النحو الشافي**، ص330.

الإعراب، وواحد من أوجه التعريف والتنكير، وفي أحد أوجه الإفراد والتثنية والجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث، فهذه الصفات العشر يطابق النعت منعوته في أربع منها.

أما النعت السببي، فهو ما اتجه من حيث المعنى لوصف اسم ظاهر بعده مرفوع، واتجه من حيث اللفظ إلى المتبوع السابق عليه، ووجدت الصلة بين المتبوع المتقدم والموصوف المتأخر بضمير يحمله الاسم اللاحق، وذلك نحو قوله تعالى: "رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا "[1]، ويراعى في مطابقة النعت السببي لمتبوعه في الإعراب، والتعريف والتنكير فقط، حيث يلتزم صيغة الإفراد فلا يثنى ولا يجمع، ويكون عاملاً في الاسم الظاهر بعده[2].

فالنعت الحقيقي يرفع ضميراً مستتراً يعود إلى المنعوت، أما النعت السببي فيرفع اسماً ظاهراً متصلاً بضمير يعود إلى المنعوت.

وتنقسم الحال أيضاً إلى حقيقية وسببية، أما الحقيقية فهي التي تبين هيئة صاحبها، وهو الغالب، نحو: "جئت فرحًا"، أما السببية فهي ما تبين هيئة ما يحمل ضميراً يعود إلى صاحبها، نحو: "ركبتُ الفرسَ غائبًا صاحبُها"[3].

فالعلاقة بين الصفة والحال ههنا هي وقوع كل منهما حقيقية وسببية، فالصفة تفيد صفة للمتبوع، والحال كذلك تفيد صفة لصاحبها، وتبين هيئته، ويشترط في الصفة الحقيقية والحال وجود ضمير يعود للموصوف وإلى صاحب الحال، غير أنه يشترط في الصفة أن توافق الموصوف في واحد من أوجه الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، أما الحال الحقيقية فلا يشترط فيها ذلك، بل يجب أن توافق صاحبها في واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وفي واحد من التذكير والتأنيث. فهي من حيث الإعراب منصوبة دائماً، فهي لا تطابق صاحبها في هذا الباب، فليس شرطاً أن يكون صحابها منصوبًا. والأصل فيها أن

---

(1) سورة النساء: آية 75.

(2) عيد، محمد: **النحو المصفى**، ص460.

(3) الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، ج3، ص100.

تكون نكرة وصاحبها معرفة بخلاف الصفة فإنها تتبع صاحبها في الإعراب، والتعريف والتنكير وأوجه التطابق الأخرى.

وتقع كل من الصفة والحال سببية، فالصفة السببية من حيث المعنى وصف لاسم ظاهر بعدها، والحال السببية تبين ما يحمل ضميراً يعود إلى صاحبها، وكلتاهما من حيث اللفظ ترجع إلى المتبوع السابق عليها، فالاسم المرفوع بعد الصفة السببية لا بد له من ضمير يعود على الموصوف السابق عليها، والحال السببية لا بد في مرفوعها من ضمير يعود إلى صاحبها.

ب. تقسيم الصفة والحال من حيث المعنى إلى مؤسسة ومؤكدة، ومقصودة لذاتها وموطئة.

فالصفة المؤسسة، هي التي تدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة بغير وجودها، نحو: "راقني الخطيبُ الشاعرُ"، فكلمة "الشاعر" صفة أفادت معنى جديدًا لا يستفاد إلا من ذكرها[1].

والحال المؤسسة، وتسمى أيضاً المبينة، وهي التي تحمل إلى الجملة معنى تأسيسياً لم يكن في الجملة قبل مجيئها، نحو: "جاء خالدٌ راكبًا"، فلو لم تذكر "راكباً" لما عرفت حال خالد أثناء مجيئه[2].

فكل من الصفة المؤسسة والحال المؤسسة تفيد معنى في الجملة لم يكن موجوداً قبل مجيئها فلا يستفاد المعنى الجديد إلا بذكرها.

والصفة المؤكدة هي التي تدل على معنى يفهم من الجملة بدون وجودها، نحو: تخيرت من الأطباء النطاسيَّ البارعَ"، فالبارع صفة، والمعنى مفهوم من كلمة "النطاسي" التي بمعناه، ومن الجملة قبله أيضاً، لأن التخير لا يكون –في الأغلب– إلا للبارع[3].

---

(1) حسن، عباس: **النحو الوافي**، ج3، ص456.

(2) الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ج2، ص189.

(3) حسن، عباس: **النحو الوافي**، ج3، ص456.

والحال المؤكدة أيضاً "لا تفيد معنى جديدًا، وإنما تقوي معنى تحتويه الجملة قبل مجيء الحال، ولو حذفت الحال لفهم معناها مما بقي من الجملة، نحو: "لا تظلم الناس باغياً، ولا تتكبر عليهم مستعلياً"، فالبغي هو الظلم، والاستعلاء هو الكبر، ولو حذف كل من الحالين في المثال – وهما يؤكدان عاملهما– ما نقص المعنى، ولا تغير، ولفهم معناه من بقية الكلام. ومثلهما باقي الأحوال التي يستفاد معناها بغير وجودها"[1].

فكل من الصفة والحال المؤكدتين لا تفيدان معنى جديدًا في الجملة، فالمعنى يكون تامًا قبل مجيء الصفة والحال، إلا أنهما تقويان المعنى وتأكدانه، فلو حذفت الصفة المؤكدة أو الحال المؤكدة يبقى المعنى واضحاً.

وتقسم الصفة من حيث المعنى أيضا إلى مقصودة لذاتها، وهو الغالب، نحو: "حضر الرجلُ العاقلُ"، وموطئة، بأن تكون جامدة، وغير مقصودة لذاتها، والمقصود هو ما بعدها، وإنما ذكر السابق ليكون توطئة وتمهيداً لصفة مشتقة بعده يتجه القصد لها، نحو: "استعنت بأخٍ أخٍ مخلص"، فكلمة "أخ" الثانية صفة غير مقصودة لذاتها، وإنما المقصود هو المشتق الذي يليها، ولذا تسمى الصفة الجامدة بالصفة الموطئة[2].

ومثلها الحال فهي إما أن تكون مقصودة لذاتها – وهو الأصل–، نحو: "سافرتُ منفرداً"، وإما موطئة، وهي الجامدة الموصوفة، فتذكر توطئة لما بعدها[3]، كقوله تعالى: "فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا "[4]، فكلمة "بشراً" حال غير مقصودة لذاتها، وإنما المقصود هو المشتق الذي يليها، ولذا تسمى الحال موطئة.

---

(1) حسن، عباس: **النحو الوافي**، ج2، ص391.

(2) المرجع نفسه: ج3، ص456.

(3) الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، ج3، ص100.

(4) سورة مريم: آية 16.

فكل من الصفة الموطئة والحال الموطئة هي ليست مقصودة لذاتها، إنما المقصود هو الاسم المشتق بعدها.

ثانياً: أقسام الصفة والحال من حيث اللفظ

تشترك الصفة والحال في أقسام كل منهما من حيث اللفظ إلى مفرد وشبه جملة وجملة.

أ. الصفة المفردة والحال المفردة

فالصفة تكون مفردة وهو الأصل فيها، وذلك نحو قوله تعالى: "فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ "[1]، والأصل في الصفة المفردة أن تطابق الموصوف في واحد من أوجه الإعراب وواحد من أوجه الإفراد والتثنية والجمع وواحد من أوجه التذكير والتأنيث، وفي واحد من التعريف والتنكير[2]. غير أنه يجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصًا بالموصوف[3]، وذلك نحو قول الشاعر:

[الطويل]

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِن الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ[4]

فناقعٌ وصفٌ للسمِّ وهو خاصٌ به.

ويشترط في الصفة المفردة أن تكون مشتقة، كما في المثال السابق، ولكنها قد تأتي جامدة مؤولة بالمشتق.

وتأتي الحال مفردة –وهو الأصل– كما في خبر المبتدأ والصفة، وهي ما كانت غير جملة ولا شبه جملة، وإن كانت مثناه أو مجموعة، كقولك: "من حق العامل للمجتمع أن يعيش

---

(1) سورة النساء: آية 92.

(2) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج2، ص115.

(3) الشنقيطي، أحمد بن الأمين: **الدرر اللوامع**، ط1، ج2، ص365، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(4) النابغة الذبياني: **ديوانه**، تحقيق كرم البستاني، دار صادر،دار بيروت– بيروت، 1963، ص80.

مستريحاً"[1]، ويجب أن تكون الحال مشتقة، وإذا كان الجامد يدل على هيئة صحّ أن يقع حالاً، ولا فرق بين أن يكون مؤولاً بالمشتق، نحو: "كر علي أسدًا"، أي شجاعاً، وغير مؤول بالمشتق، نحو: "لبست خاتمي ذهبًا".

تبدو العلاقة بين الصفة والحال واضحة هنا، فكما تشابهت الصفة بالحال في المعنى فإنهما تتشابهان من حيث اللفظ أيضاً- أي أقسامهما من حيث اللفظ-، فالصفة تأتي اسماً مفردًا، وكذلك الحال وهو الأصل الغالب فيهما، والشرط في مجيء المفرد صفة أو حالاً أن يكون مشتقاً، وجاز وقوع الجامد المؤول بالمشتق صفة وحالاً، والاسم المفرد الواقع صفة لا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة، بخلاف الحال التي يشترط فيها أن تكون نكرة، وصاحبها معرفة.

ب. وقوع الجملة صفة وحالاً

وتقع الجملة فعلية كانت أو اسمية، صفة كما تقع خبرًا وحالاً، وهي مؤولة بالنكرة، ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة، نحو: "مررت برجل قامَ أبوهُ" أو "أبوهُ قائمٌ"، ولا تنعت بها المعرفة، فلا تقول: "مررت بزيد قام أبوه، أو أبوه قائم"، وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة[2]، نحو قول الشاعر:

[الكامل]

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي [3]

والشاهد فيه قوله: "اللئيم يسبني"، حيث وقعت جملة "يسبني" صفة للمعرفة، "اللئيم"، إنما ساغ ذلك لأنه وإن كان معرفة باللفظ فهو نكرة في المعنى؛ لأن أل المقترنة به جنسية. والجملة النعتية يجب أن يتوافر بها شرطان، أحدهما: أن تكون خبرية، أي محتملة للصدق والكذب، فلا

(1) عيد، محمد: **النحو المصفى**، ص370.

(2) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج2، ص115.

(3) البيت لرجل من سلول في **شرح التصريح** 111/2، **وشرح الكافية** 325/2، **وأوضح المسالك** 6/3،وبلا نسبة في **شرح ابن عقيل** 116/2.

يصح وقوع الجملة الطلبية صفة، فإن جاء ما ظاهره أن نُعت فيه بالجملة الطلبية، فيخرج على إضمار القول، ويكون المضمر صفة والجملة الطلبية معمول القول المضمر[1]، وذلك نحو قول الشاعر:

[الرجز]

حتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلاَمُ وَاخْتَلَطْ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[2]

فظاهر قوله: "هل رأيت الذئب قط" صفة لمذق، وهي جملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهره بل: "هل رأيت الذئب قط" معمول لقول محذوف وهو صفة لمذق، والتقدير: بمذقٍ مقول فيه: "هل رأيت الذئب قط؟"[3].

والشرط الثاني لوقوع الجملة نعتاً هو أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت، وهذا الضمير الرابط قد يكون مذكوراً بارزاً، كما في قوله تعالى: "وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ"[4]، وقد يكون محذوفاً مقدرًا تدل عليه قرينة[5]. كقوله تعالى: "وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا"[6].

فالتقدير: لا تجزي فيه، ومنه قول الشاعر:

[الوافر]

وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا[7]

والتقدير: أم مالٌ أصابوه، فحذف الهاء.

---

(1) النجار، محمد عبد العزيز: **التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل**،ج2، ص148.

(2) البيت للعجاج في **أوضح المسالك** 3/ 8،**وشرح التسهيل** 173/3،**وشرح الكافية** 325/2، **وشرح التصريح** 112/2، وبلا نسبة في **شرح ابن عقيل** 118/2.

(3) النجار، محمد عبد العزيز: **التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل**، ج2، ص148-149.

(4) سورة البقرة: آية 281.

(5) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج2، ص116-117.

(6) سورة البقرة: آية 48.

(7) البيت لجرير في **شرح ابن عقيل** 116/2.

وتقع الحال جملة، سواء أكانت اسمية أم فعلية، فتقول: "سهرتُ والناسُ نائمون"، وكقولك: "انتشر الناس في الأرض يبتغون الرزق"، وقيدت الجملة الواقعة حالاً بالخبرية احترازاً من الطلبية، فإنها لا تقع حالاً، وكذلك المصدرة بفعل مقرون بحرف تنفيس أو منفي بلن، وبعد استثناء الجملة الطلبية والمتفتحة بدليل استقبال يعلم أن الجملة التي تقع حالاً ابتدائية، نحو قوله تعالى: "وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ"[1]، أو مصدرة بكأن، نحو قول الشاعر:

[الوافر]

يَلُحْنَ كَأَنَّهنَّ يَدا فَتَاةٍ تُرَجَّعُ في مَعَاصِمِها الوُشُومُ [2]

أو مصدرة بلا التبرئة، نحو قوله تعالى: "وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ"[3]، أو مصدرة بما، كقول الشاعر:

[الكامل]

فَرَأَيْتَنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ إِلّا المِجَنُّ وَحَدُّ أَبْيَض مِفْصَلِ [4]

أو مصدرة بمضارع مثبت نحو قوله تعالى: "وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ "[5]، أو مصدرة بمضارع منفي، كقول الشاعر:

[الطويل]

ظَلِلْتُ رِدائي فَوْقَ رَأْسِيَ قَاعِدًا أَعُدُّ الحَصَى مَا تَنْقضي عَبَراتِي [6]

---

(1) سورة البقرة: آية 136.

(2) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحى بن زيد الشيباني: **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، 1944، ص207، الدار القومية للطباعة، القاهرة.

(3) سورة الرعد: آية 41.

(4) عنترة بن شداد: **ديوانه**، ط1، ص33. تحقيق فوزي عطوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

(5) سورة البقرة: آية 15.

(6) امرؤ القيس: **ديوانه**، ص81.

أو مصدرة بماضٍ تالٍ لإلاّ، نحو قوله تعالى: "وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ"[1].

فكل واحدة من هذه الجمل في موضع نصب على الحال، ومتضمنة لضمير يعود على صاحب الحال يربطها به، وقد تجامعه واو الحال، أو تغني عنه في غير مؤكدة ولا مصدرة بمضارع مثبت أو منفي بلا، أو ماضٍ تال لإلاّ أو متلو بأو، والجمع بين الضمير والواو في الجملة الاسمية أكثر من انفراده[2]، فمن اجتماع الواو والضمير في قوله تعالى: "فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ "[3]، ومنه قول الشاعر:

[الطويل]

نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقُفَّالِ [4]

ومن الاستغناء بالواو عن الضمير، نحو قول الشاعر:

[الطويل]

وَقَدْ أَغْتَدي والطّيرُ فِي وَكَنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدَ الأَوَابِدِ هِيْكَلِ [5]

ومن الاستغناء عن الواو بالضمير قوله تعالى: "وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ"[6]، ومنه قول الشاعر:

[السريع]

حَتَّى تَرَكْنَاهُم لَدَى مَعْرَكٍ أَرْجُلُهم كَالخَشَبِ الشَّائِلِ [7]

---

(1) سورة الحجر: آية 11.

(2) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج2، ص274–246.

(3) سورة البقرة: آية 22.

(4) امرؤ القيس، **ديوانه**، ص14.

(5) امرؤ القيس، **ديوانه**، ص15.

(6) سورة البقرة: آية 36.

(7) امرؤ القيس، **ديوانه**، ص149.

فالجملة اسمية كانت أم فعلية صالحة لوقوعها صفة وحالاً، وهي مؤولة بالنكرة، ويشترط فيها أن تكون خبرية، فلا يصح وقوع الجملة الطلبية صفة أو حالاً، وإن جاز ما ظاهره ذلك فهو على تقدير محذوف، وهناك شرط آخر في وقوع الجملة صفة وحالاً هو وجوب اشتمالها على رابط يربط الواقعة صفة بالموصوف ويربط الحالية بصاحبها، أما الرابط في الجملة الواقعة صفة فهو الضمير فقط بينما قد يكون الرابط في الجملة الحالية الواو أو الضمير، أو كلاهما معاً.

وجملة الصفة يجب أن يكون موصوفها نكرة، بخلاف جملة الحال التي يجب أن يكون صاحبها معرفة.

ج. مجيء الصفة والحال شبه جملة:

تقع شبه الجملة صفة بشرط أن يكون الموصوف نكرة محضة، نحو: "هذه فراشةٌ على الحائط، وهذا جنديٌ خلفَ المدفعِ"، أو غير محضة، نحو: "هذه ثيابٌ جديدةٌ في المتجر"، غير أنه إن كان الموصوف نكرة غير محضة جاز إعراب شبه الجملة نعتاً وحالاً[1].

وتأتي الحال أيضاً شبه جملة، فتقع شبه الجملة من الظرف أو الجار والمجرور في موقع الحال، وهما يتعلقان بمحذوف وجوباً تقديره "مستقر" أو "استقر"، والمتعلق المحذوف، في الحقيقة هو الحال[2]، نحو: "رأيت الهلال بين السحاب"، ونحو قوله تعالى: "فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ"[3].

واضح أن شبه الجملة تقع صفة وحالاً، ويشترط في الموصوف بها أن يكون نكرة، بخلاف الواقعة حالاً فإنه يشترط في صاحبها أن يكون معرفة، وشبه الجملة الواقعة صفة أو

(1) النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ص569.

(2) الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، ج3، ص101.

(3) سورة القصص: آية 79.

حالاً إنما هي متعلقة بمحذوف وجوباً تقديره "مستقر" أو "استقر"، والمتعلق المحذوف في الحقيقة هو الصفة أو الحال.

تعدد الصفة والحال

لعلّ أهم علاقة تجمع بين الصفة والحال، تكمن في التعدد –أي تعدد الصفة والحال– فقد تتعدد الصفة لموصوف واحد، أو يتعدد الموصوف وتتعدد الصفات، كذلك الأمر في الحال التي تأتي متعددة وصاحبها واحد، وتكون متعددة لتعدد أصحابها، ولا فرق في أن تكون الصفة أو الحال المتعددة مفردة أو جملة وشبه جملة.

فقد تتعدد الصفات لموصوف واحد، نحو: "استشرت رجلاً ذكياً مخلصاً، وتتعدد لغير الواحد وهو ضربان:

الأول: أن يكون الموصوف متعدداً لأنه مثنى أو جمع، أو اسم جمع أو اسم جنس جمعي، فإذا اتحدت الصفات معنى ولفظاً جيء بها مثناه أو مجموعة، واستغني بذلك عن تفريقها بالعطف، نحو: "زارني رجلان فاضلان، ورجال فضلاء"، وإن اختلفت معنى ولفظاً كالعاقل والكريم، أو لفظاً دون معنى كالذاهب والمنطلق، أو معنى دون لفظ، كالضارب من الضرب بالعصا، والضارب من الضرب في الأرض –أي السير فيها– وجب تفريقها بالعطف بالواو خاصة[1]، نحو: "لي جاران محسنٌ ومسيءٌ"، ومنه قول الشاعر:

[الوافر]

فَوَافيْنَاهُمُ مِنّا بِجَمْعٍ كَأُسْدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ [2]

ولأن نعت اسم الإشارة لا يكون مختلفاً أصلاً؛ لوجوب مطابقته له لفظاً، لا يجوز تفريقه، فلا يقال: "مررتُ بهذين الطويل والقصيرِ" على النعت.

---

(1) صفوت، أحمد زكي: **الكامل في النحو والصرف**، ج3، ص90–91.

(2) حسان بن ثابت، **ديوانه**، ص135، تحقيق سيد حنفي حسين، دار المعارف.

الثاني: أن يكون الموصوف متعدداً بتفريق، فإما أن يكون العامل واحداً أو متعدداً، فإذا كان العامل واحداً واتحد بالنسبة (أي نسبة العامل إلى المتعدد بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية)، نحو: "فاز محمدٌ وعليُ السابقان، ورأيت شاباً وطفلاً وشيخاً سابحين"، فهذه الحالة يجوز فيها الإتباع والقطع".

وإذا اختلف العمل واختلفت نسبة العامل إلى المتعدد من جهة المعنى، نحو: "زار محمدٌ عليا الكريمان" فيجب في هذه القطع، وإن اختلف العمل واتحدت النسبة من جهة المعنى، نحو: "خاصم محمدٌ علياً الكريمان"، فالقطع واجب عند البصريين، وجائز عند غيرهم، فقيل إذا اتبع غلب المرفوع، وقيل يجوز إتباع أيهما شئت؛ لأن كلا منهما مخاصِم ومخاصَم.

أما إذا كان العامل متعدداً، فإن اتحد العاملان معنى وعملاً، جاز الإتباع مطلقاً (سواء أكان المتبوعان مرفوعي فعلين، أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين)، نحو: "جاء محمدٌ وأتى عليٌّ الظريفان"، وجاز القطع أيضاً.

وإن اختلف العاملان في المعنى والعمل، أو في أحدهما امتنع الإتباع، ووجب القطع عن المتبوع، إما بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل، فنقول: "جاء محمد ورأيت علياً الفاضلان أو الفاضلين" و"جاء محمد ومضى علي الكريمان أو الكريمين"، ولا يجوز في ذلك الإتباع، لأنه يؤدي إلى تسلط عاملين مختلفين في المعنى والعمل على معمول واحد[1].

أما إذا تكررت الصفات لواحد، فإن تعين مسماه بدونها جاز إتباعها وقطعها، والجمع بينهما بشرط تقديم الموصوف، كقول الشاعرة:

(1) صفوت، أحمد زكي: **الكامل في النحو والصرف**، ج3، ص93.

[الكامل]

لاَ يَبْعُـــــدَنْ قَـــــومِي الـــــذين هُـــــمُ سُـــــمُّ العُـــــدَاةِ وَآفَـــــةُ الجُـــــزُرِ
النَـــــــازلين بِكـــــــلِّ مُعْتَـــــــركٍ وَ الطَّيِّبـــــــونَ مَعَاقِـــــــدَ الأُزُرِ [1]

والشاهد في قولها: "النازلون والطيبون" فيجوز رفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومي، أو الرفع بإضمارهم، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر، أو رفع الأول ونصب الثاني، وعكسه.

وإن لم يعرف الموصوف إلا بمجموعهما وجب إتباعها كلها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد، وذلك نحو قولك: "مررتُ بزيدٍ التاجرِ الفقيه الكاتب"، إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة، أحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب، فلا يتعين زيدٌ في الآخرين إلا بالصفات الثلاثة فيجب إتباعها، أما إن كان الموصوف نكرة تعين في الأول الإتباع، وجاز في الباقي القطع، كقول الشاعر:

[المتقارب]

وَيَـــــأْوِي إِلَـــــى نِسْـــــوَةٍ عُطَّـــــلٍ وشُـــــعْثَاً مَراضِـــــعَ مَثْـــــلَ السَّـــــعالي [2]

والشاهد فيه قوله: "نسوة عطلٍ وشعثا" حيث وردت الرواية فيه بجر عطل ونصب شعثا؛ فأما الأول وهو عطل فلم يرو إلا بالجر، وأما الثاني وهو شعث فقد روي مجروراً، وهي رواية سيبويه، وروي منصوباً، فيدل ذلك على أن نعوت النكرة يجب في أولها الإتباع ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع[3].

---

(1) الخرنق بنت بدر، **ديوانها**، رواية: أبي عمرو بن العلاء. دار صادر– بيروت ص39.

(2) البيت لأبي أمية الهذلي في شرح **التصريح** 117/2،و **شرح الكافية** 2/ 344، **وخزانة الأدب** 63/4.

(3) الأزهري: **التصريح على التوضيح**، ج2، ص119–121.

ويجوز تعدد الحال كالخبر والصفة، سواء أكان صاحبها واحداً، نحو قوله تعالى: "وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَـٰنَ أَسِفًا "[1]، أم متعدداً، فإن تعدد الصاحب والأحوال من لفظ واحد ومعنى واحد ثنيتها وجمعتها بحسب المقام، فتقول: "جاء زيدٌ وعمرٌو راكبين"، ومنه قوله تعالى: "وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ"[2].

وإن اختلف لفظ الحال ذُكرت الاثنتان بغير عاطف بينهما، نحو: "لقيت زيداً مصعداً منحدراً"، ولما كان الالتباس محتمل الحدوث في مثل هذا التركيب، فقد أوجبوا ترتيباً للأحوال تكون بموجبه الحال الأولى للصاحب الثاني، والحال الثانية للصاحب الأول، ففي المثال السابق، تكون "مصعداً" حالاً من "زيد" و "منحدراً" حالاً من التاء في لقيت، فالطرف للطرف والوسط للوسط.

فإن أمن اللبس، وذلك لاختلاف الأصحاب في الجنس أو العدد، لظهور المعنى ووضوحه، جاز التقديم والتأخير بين الحالين، لأنه يمكنك أن تردّ كل حال إلى صاحبها، نحو: "لقيت دعداً ماشياً راكبة، أو راكبة ماشياً"[3]، ومن ذلك قول الشاعر:

[الطويل]

خَرجْتُ بِهَا أَمْشِي، تَجُرُّ وَرَاءنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ [4]

علاقة الصفة بالحال في باب التعدد تكمن في جواز التعدد ووجوبه، فالتعدد جائز في الصفة والحال، ويكون ذلك في الصفة سواءٌ أكان الموصوف واحداً أم متعدداً، كذلك فإن الصفات إذا اتحدت لفظاً ومعنى ثنيت وجمعت بحسب الموصوف، واستغني بذلك عن تفريقها بالعطف، والحال أيضاً إذا تعدد صاحبها وكانت متحدة لفظاً ومعنى، فإنها تثنى وتجمع بحسب المطلوب، لكن تعدد الصفات المختلفة معنى أو لفظا يجب التفريق بينها بالعطف، وهذا غير

(1) سورة الأعراف: آية 15.

(2) سورة إبراهيم: آية 33.

(3) الانطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ج2، ص187-188.

(4) امرؤ القيس، **ديوانه**، ص41.

جائز في الحال المتعددة التي يجيء بها متعددة دون العطف، أي لا تكون الصفة لموصوفين مختلفي الإعراب بخلاف الحال التي قد تكون من الفاعل والمفعول به.

ويجب التعدد في الصفة والحال إذا وقعتا بعد "لا" ، و"إما" فإذا وقعت الصفة بعد "لا" أو "إما"، فيجب تكرارها، نحو قوله تعالى: "وَظِلّٖ مِّن يَحۡمُومٖ ۝٤٣ لَّا بَارِدٖ وَلَا كَرِيمٖ "[1]. ونحو قولك: "لقيت رجلاً إما عالماً وإما جاهلاً"[2].

ويجب تعدد الحال إذا وقعت بعد "إما"، نحو قوله تعالى: "إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورٗا "[3]، كما يجب تعددها مع "لا"، كقولك "جاء زيدٌ لا آسفاً ولا خائفاً"[4].

العلاقة بين الصفة والحال في الترتيب

للصفة علاقة مهمة بالحال من حيث الترتيب، أي التقديم والتأخير، وهذه العلاقة تكمن في ترتيب الصفة مع موصوفها، وترتيب الحال مع صاحبها، فالأصل فيهما التأخير، غير أنه يجوز للصفة التقديم على الموصوف، وكذلك الحال التي قد تتقدم على صاحبها.

فالأصل في الصفة أن تتأخر عن الموصوف، وذلك لكونها توضح الموصوف أو تخصصه أو تضيف له معاني جديدة، وذلك، نحو قوله تعالى: "وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٞ مُّهِينٞ "[5]، فلا يجوز أن تتقدم الصفة على الموصوف إلا حيث سمع، فإن تقدمت خرجا معاً من باب الوصف، وزال عن كل منهما اسمه، فلا تسمى الصفة صفة ولا الموصوف موصوفاً، ويعربان في هذه الحالة حسب موقعهما في الجملة.

---

(1) سورة الواقعة: آية 43، 44.

(2) مسعد، عبد المنعم فائز: **العمدة في النحو**، ج1، ص323.

(3) سورة الإنسان: آية 3.

(4) السيد، أمين علي: **في علم النحو**، ط5، ج1، ص239.

(5) سورة البقرة: آية 90.

ويغلب أن يُعرب الموصوف بدلاً عند تقدم الصفة عليه مع كونهما معرفتين، نحو: "استمعنا إلى أم كلثوم المطربة، واستمعنا إلى المطربة أم كلثوم" ويغلب إعراب الصفة حالاً من الاسم الذي كان موصوفها عند تقدمها عليه مع كونهما نكرتين[1]، نحو قول الشاعر:

[مجزوء الوافر]

لمَيَّـــــــةَ مُوحِشـــــــاً طلَـــــــلٌ يُلُـــــــوحُ كَأَنَّـــــــهُ خِلَـــــــلٌ [2]

فموحشاً في الأصل صفة "طلل" ولأنها تقدمت عليه زال عنها اسم الصفة، كما زال عن الموصوف اسمه ويصير صاحب الحال، والصفة المتقدمة تعرب حالاً. والأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها، نحو: "جاء زيدٌ ضاحكاً"، وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر، ويجب أن تتقدم الحال على صاحبها في موضعين، الأول: أن يكون صاحبها نكرة، ولا مسوغ لها غير تقدم الحال نحو قول الشاعر:

[مجزوء الوافر]

لِمَيَّـــــــةَ مُوحِشـــــــاً طلَـــــــلٌ يُلُـــــــوحُ كَأَنَّـــــــهُ خِلَـــــــلٌ [3]

والثاني: أن تكون الحال محصورة في صاحبها، نحو: "ما جاء ضاحكاً إلا زيدٌ" ويجب أن تتأخر عنه، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: أن تكون هي المحصور فيها، نحو: "ما جاء زيدٌ إلا ضاحكاً"[4].

الثاني: أن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة أو بحرف جر أصلي، فالأول نحو: "يعجبني وقوفُ عليٍّ خطيباً"، والثاني، نحو: مررتُ بزيدٍ جالساً".

---

(1) النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ص576.

(2) البيت لكثير عزة في **شرح الكافية** 62/2، **وأوضح المسالك** 82/2.

(3)السابق.

(4) الأنطاكي: **المحيط في أصول العربية ونحوها وصرفها**، ج2، ص175.

ومن النحاة من أجاز تقدم الحال على المجرور بحرف الجرّ الأصلي، وذلك نحو قوله الشاعر:

[الطويل]

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ حَرَّانَ صَادِياً إِليَّ حَبِيباً، إنَّها لَحَبِيبُ (1)

والثالث: أن تكون جملة الحال مقترنة بالواو(2)، نحو قول الشاعر:

[الكامل]

يَدْعُونَ عنترَ والرِّماحُ كأنّها أشطانُ بئرٍ في لَبانِ الأدهمِ (3)

فالعلاقة بين الصفة والحال في الترتيب، تبين أن الأصل في كل منهما التأخير، غير أنه يجوز التقديم، لكن تقديم الصفة على الموصوف يغير مسماها فلا تصبح صفة وإن كانت كذلك في الأصل، وتقديم الصفة على الموصوف جائز لا واجب، بينما في الحال جائز وواجب، والحال التي تتقدم على صاحبها يبقى إعرابها حالاً. وهذا يدل على أن تقديم الصفة شاذ عن الأصل ولا يجوز إلا حيث سمع من كلام العرب. أما الحال فتبقى حالاً سواءٌ تقدمت على صاحبها أم تأخرت.

العلاقة بين الصفة والحال في الإثبات والحذف

تتشابه الصفة والحال في أن كلاً منهما فضلة تأتي بعد تمام الكلام، لكن قد يعرض في الكلام ما يوجب ذكرها، وعدم الاستغناء عنها. ذلك لأنه جيء بها لتحقيق الفائدة هي في الصفة لتوضيح المعارف وتخصيص النكرات، أما الفائدة في الحال هي بيان هيئة صاحبها أو تأكيده أو تأكيده العامل فيها. والأصل في كل فضلة أن يجوز ذكرها وحذفها وإن حذفت فإنما تحذف لقرينة.

---

(1) قيس بن الملوّح، **ديوانه:** ص27.

(2) الأنطاكي: **المحيط في أصول العربية ونحوها وصرفها**، ج2، ص175-177.

(3) عنترة بن شداد، **ديوانه:**ص19.

وفي باب الصفة فإنه يجوز حذف كل من الصفة والموصوف، ويكثر الحذف في الموصوف، وفي الصفة يقل[1]. وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره، فحينئذٍ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه[2]، وذلك نحو قوله تعالى: "وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ عِينٌ"[3]، أي حور قاصرات الطرف، ومنه قول الشاعر:

[الوافر]

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقِعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٌّ [4]

أي جملٌ من جمالهم.

وإذا كانت الصفة جملة أو شبه جملة جاز حذف موصوفها بشرط أن يكون الموصوف بعض اسم مقدم عليه من مجرور بمن[5]، نحو قوله تعالى: "وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ"[6]، أي إن أحد من أهل الكتاب، ومنه قول الشاعر:

[الرجز]

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ [7]

أي لو قلت ما في قومها أحدٌ يفضلها في حسب وميسم لم تأثم.

وقد تحذف الصفة للعلم بها، ويقوم الموصوف مقامها، كقوله تعالى: "وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ"[8]، أي قومك المعاندون، ومنه قول الشاعر:

---

(1) الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج3، ص70.

(2) الزمخشري: **المفصل في علم العربية**، ص120.

(3) سورة الصافات: آية 48.

(4) النابغة الذبياني: **ديوانه**، ص123.

(5) ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج3، ص183.

(6) سورة النساء: آية 159.

(7) البيت بلا نسبة في **أوضح المسالك**، ج3، ص15. **وهمع الهوامع**، ج2، ص120. **والكتاب**، ج2، ص345.

(8) سورة الأنعام: آية 66.

[الوافر]

وَرُبَّ أَسِـــــيلَةِ الخَـــــدَيّن بِكْـــــرٍ مُهَفْهَفَـــــةٍ لَهـــــا فَـــــرْعٌ وَجِيـــــدٌ [1]

أي فرع فاحمٍ، وجيد طويل، والقرينة هي مدح الفتاة بالجمال.

وقد تحذف الصفة والموصوف معاً إذا قامت القرينة الدالة عليهما مقامهمـــا[2]، كقولـــه تعالى: "ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ "[3]، أي لا يحيا حياة نافعة.

أما الحال فيجوز ذكرها وحذفها، لأنها فضلة، وإن حذفت فإنما تحذف لقرينة، وأكثر ما يقع ذلك حين تكون قولاً يغني عن ذكر المقول، نحو قوله تعـــالى: "وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآ"[4]، أي: يرفعان القواعد قائلين: ربنا تقبل منا، غير أن ثمة مواضع يجب فيها ذكر الحال ويمتنع حذفها، وهي أربعة:

أحدها: ألا يتم المعنى إلا بها كقوله تعالى: "وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ "[5]، أو يفسد بحذفها، كقوله تعالى: "يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ "[6].

ومن الحال التي لا يتم المعنى إلا بها تلك التي تسد مسد الخبر، نحو: "إنفـــاقي الصـــدقةَ طيبةً".

ثانيها: أن تكون محصورة، نحو: "ما هجرت الوطن إلا مكرهاً".

ثالثها: أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعاً، نحو: "هنيئاً لك" أي ثبت لك الخير هنيئاً".

---

(1) البيت للمرقش الأكبر في **أوضح المسالك** 18/3،**وشرح التصريح** 119/2، و**الأغاني** 179/5.

(2) حسن، عباس: **النحو الوافي**، ج3، ص496.

(3) سورة الأعلى: آية 13.

(4) سورة البقرة: آية 127.

(5) سورة النساء: آية 142.

(6) سورة النساء: آية 43.

رابعها: أن تكون جواباً، كقولك: "متمهلاً" لمن قال: كيف سرت؟[1].

وقد يحذف صاحب الحال لقرينة كقوله تعالى: "أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً"[2]، أي بعثه، وقد يحذف سماعاً، في قولك: "هنيئاً لك"، أي: ثبت لك الخير هنيئاً[3].

يجوز حذف كل من الصفة والحال إذا كان في الكلام دليل على الحذف وعلاقة الصفة بالموصوف هي كعلاقة الحال بصاحبها، إذ إن حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها كحذف الحال وبقاء صاحبها كدليل على حذفها، بيد أن حذف الصفة قليل مقارنة بحذف الموصوف، إلا أن حذف الحال يكثر بالمقارنة مع صاحبها، إذ يندر حذف صاحب الحال فلا يحذف صاحبها إلا لقرينة.

(1) النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ص496.

(2) سورة الفرقان: آية 41.

(3) الصابوني، عبد الوهاب: **اللباب في النحو**، ص242.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية في سورة يوسف

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية في سورة يوسف

عرضت في هذه الدراسة أهم العلاقات التي تربط بين الخبر والصفة والحال في سـورة يوسف، حيث تناولت أقسام كلّ منها في السورة، وعرضت هذه الأقسام في دراسة إحصائية من خلال عدد المرات التي ورد فيها كل قسم من أقسام الخبر والصفة والحال، ونسبة ورود كل قسم بالنسبة للمجموع الكلي، كذلك تناولت موضوع الرتبة، وموضوع التعدد، كل ذلك فـي رسـوم بيانية توضح تلك العلاقات؛ لما لهذه العلاقات من أثر واضح في السورة.

الخبر في سورة يوسف

أولا: الخبر المفرد.

الرقم	الخبر المفرد	الآية	رقمها
.1	آياتٌ	الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ	1
.2	أحبُّ	إِذۡ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا	8
.3	عصبةٌ	وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ	8
.4	غافلون	وَأَنتُمۡ عَنۡهُ غَٰفِلُونَ	13
.5	عصبةٌ	وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ	14
.6	صبرٌ	فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ	18
.7	المستعانُ	وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ	18
.8	غلامٌ	يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞ	19
.9	عليمٌ	وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ	19
.10	غالبٌ	وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ	21
.11	جزاءُ	قَالَتۡ مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا	25
.12	ملكٌ	إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ	31
.13	الذي	فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي	32
.14	أحبُّ	قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ	33
.15	السميعُ	إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ	34
.16	العليمُ	إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ	34
.17	كافرون	وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ	37
.18	خيرٌ	يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ	39

الرقم	الخبر المفرد	الآية	رقمها
.19	الدينُ	ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ	40
.20	أضغاث	قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ	44
.21	بالُ	مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ	50
.22	خطبكُنَّ	قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ	51
.23	خيرٌ	وَلَأَجْرُ ٱلْأَٰخِرَةِ خَيْرٌ	57
.24	منكرون	وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ	58
.25	خيرُ	وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ	59
.26	خيرٌ	فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا	64
.27	أرحمُ	وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ	64
.28	بضاعتُنا	هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا	65
.29	كيلٌ	ذَٰلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ	65
.30	وكيلٌ	قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ	66
.31	أخوك	قَالَ إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ	69
.32	زعيم	وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ	72
.33	جزاؤه	قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ	74
.34	جزاؤه	مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ	75
.35	شرٌّ	أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا	77
.36	أعلمْ	وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ	77
.37	خير	وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ	80
.38	صبرٌ	فَصَبْرٌ جَمِيلٌ	83
.39	العليمُ	هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ	83

الرقم	الخبر المفرد	الآية	رقمها
.40	الحكيمُ	هُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ	83
.41	كظيمٌ	فَهُوَ كَظِيمٌ	84
.42	جاهلون	إِذۡ أَنتُمۡ جَٰهِلُونَ	89
.43	يوسفُ	قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ	90
.44	يوسفُ	قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ	90
.45	أخي	وَهَٰذَآ أَخِي قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآ	90
.46	أرحمُ	وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ	92
.47	الغفورُ	إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ	98
.48	الرحيمُ	إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ	98
.49	تأويلُ	وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ	100
.50	العليمُ	إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ	100
.51	الحكيم	إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ	100
.52	وليّ	أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ	101
.53	ذكرُ	إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ	104
.54	معرضون	وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ	105
.55	مشركون	وَهُم مُّشۡرِكُونَ	106
.56	سبيلي	قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ	108
.57	خيرٌ	وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ	109

ثانيا: الخبر شبه جملة.

الرقم	الخبر شبه جملة	الآية	رقمها
.1	لك	قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۫نَّا	11
.2	في بيتها	وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا	23
.3	من الكاذبين	وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ	26
.4	من الصادقين	وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ	27
.5	من فضلِ	ذَٰلِكَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ	38
.6	للهِ	ۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ	40
.7	للهِ	ۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ	67
.8	لمن	وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ	72
.9	فوقَ ذي كلّ علمٍ عليمٌ	وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ	76
.10	من قبل	وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَ	80
.11	من أنباء	ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ	102

ثالثا: الخبر جملة.

الرقم	الخبر جملة	الآية	رقمها
.1	نقصُّ	نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ	3
.2	لا يشعرون	وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ	15
.3	راودتني	قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِي	26
.4	تراودُ	ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦ	30
.5	يسقي	أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسۡقِي رَبَّهُۥ خَمۡرٗا	41
.6	يُصلبُ	وَأَمَّا ٱلۡأٓخَرُ فَيُصۡلَبُ	41
.7	أنبئكم	أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ	45
.8	راودتهُ	أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ	51
.9	فهو جزاؤه	قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ	75
.10	من وجد في رحلة فهو جزاؤه	قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ	75
.11	نوحيه	ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۖ	102
.12	يمكرون	وَهُمۡ يَمۡكُرُونَ	102
.13	يمرون	وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا	105
.14	لا يشعرون	وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ	107

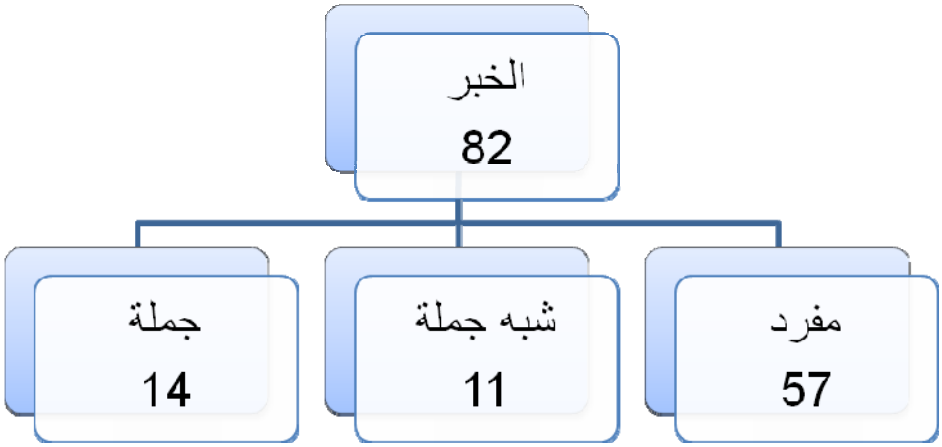

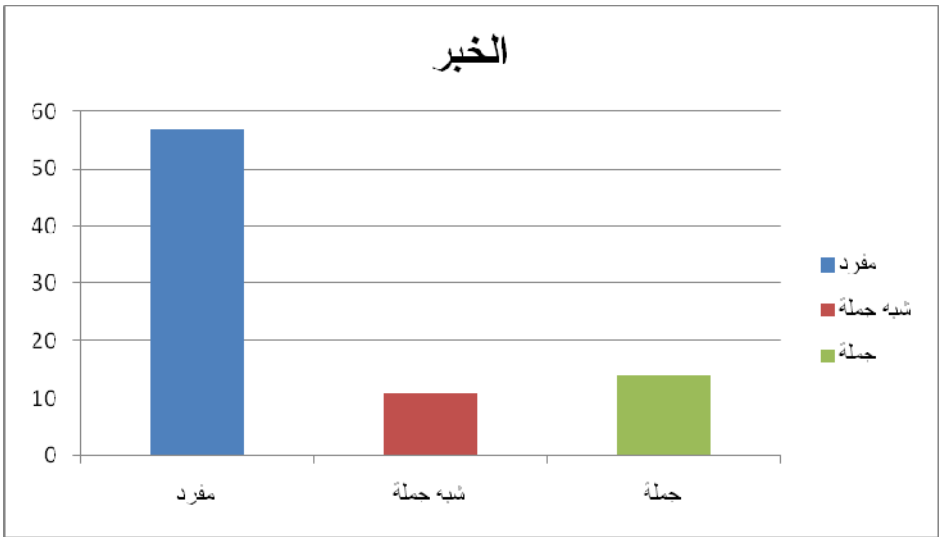

الخبر كما عرّفه النحاة، هو الجزء المتمم للفائدة مع المبتدأ، وهو الطرف الثاني للإسناد في الجملة الاسمية. والخبر هو مناط الفائدة، بمعنى أنه لا بدّ أن يضيف ما من شأنه أن يكون مجهولاً، بخلاف المبتدأ الذي لا بدّ أن يكون معلوماً وذلك لكونه محكوماً عليه، والحكم على معين لا يفيد، فإن الأصل في الخبر أن يكون مجهولاً؛ لأن القصد منه إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله، فلو كان الخبر معلوماً لكان وجوده في الكلام من قبيل تحصيل الحاصل.

وفي الدراسة التطبيقية للخبر في سورة يوسف وعلاقته بالصفة والحال، لا بد من الإشارة إلى الأقسام التي جاء عليها الخبر في السورة، إضافة إلى ترتيب الخبر مع المبتدأ وذكره وحذفه وتعدده.

تعددت أنواع الخبر في سورة يوسف، فقد جاء في صيغه المختلفة، وهي: المفرد، والجملة وشبه الجملة، وكان مجموع الخبر في صيغه المختلفة اثنتين وثمانين مرة، ولقد تقدم رصيد الخبر الاسم المفرد على رصيد الأنواع التي جاءت بعده، حيث كان نصيبه سبعاً وخمسين مرة، أي ما نسبته 69.5% من المجموع الكلي للخبر في السورة.

وتقَدّمُ رصيد الخبر المفرد على رصيد الأنواع التي جاءت بعده، يفيد الإمكانية الدلالية التي مثلها الخبر في هذه السورة، حيث الاستقرار على معين دون الحركة والتغير، وهذا الاستقرار يمثل خلود القيمة التي تحملها السورة جمعيها لا سيما قصتها، من خلال استمرارية حضورها في كل زمان ومكان. والخبر المفرد بدأ في اللحظة التي بدأ شخوص القصة يتحدثون في بدايتها، حيث إن قيمة هذه اللحظة ممتدة على مدى القصة وعلى مدى الحياة لأنها تمثل قيمة إنسانية خالدة، لهذا اتحد الخبر في كونه اسما هنا مع المبتدأ الذي ظهر اسما أيضاً[1].

أما أكثر الآيات فالخبر اسم مفرد، وذلك كقوله تعالى: "إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٨﴾"، وقوله تعالى: "قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴿١٤﴾"، وقوله تعالى: "وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ۚ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾".

أما نصيب الخبر الجملة فقد جاء في المرتبة الثانية بعد الخبر المفرد، حيث ورد الخبر جملة بنوعيها الاسمية والفعلية أربع عشرة مرة، أي ما نسبته 17% من المجموع الكلي للخبر. ولو تأملنا الخبر الجملة لوجدناه منقسماً تنازلياً إلى قسمين رئيسين، هما: الخبر جملة فعلية، يليه

(1) الدجيلي، حسن عبد الهادي: **تقنيات المنهج الأسلوبي في سورة يوسف**، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص73-74.

الخبر جملة اسمية. فالخبر جملة فعلية ورد اثنتي عشرة مرة أي ما نسبته 85.7% من مجموع الخبر جملة، بينما ورد الخبر جملة اسمية مرتين فقط أي ما نسبته 14.3% من المجموع الكلي للخبر جملة.

والخبر جملة فعلية يقسم إلى قسمين، فعلية مضارعة، وفعلية ماضية، وقد غلب ورود الفعلية المضارعة على الفعلية الماضية، حيث بلغ عدد الجمل الفعلية المضارعة عشر مرات والماضية مرتين، ذلك لأن الجملة الفعلية المضارعة تشابه الخبر المفرد. حيث يشابه الفعل المضارع اسم الفاعل. وصورة الجملة الفعلية المضارعة جعلت السورة بأكملها –لا سيما قصتها– تسير إلى الأمام دون توقف وقد ورد التكرار في الفعلية المضارعة من خلال أكثر الآيات التي ورد فيها الخبر جملة[1]، كقوله تعالى: "وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾"، وقوله تعالى:"يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُۥ خَمْرًا ۖ وَأَمَّا ٱلْءَاخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِۦ ﴿٤١﴾"، وقوله تعالى:"وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾".

أما الخبر شبه الجملة فقد جاء في المرتبة الثالثة بعد المفرد والجملة، فورد بهذه الصورة إحدى عشرة مرة، أي ما نسبته 13.5% من مجموع أقسام الخبر. وشبه جملة جاءت بنوعيها الظرفية والجار والمجرور، وقد غلب ورد الخبر شبه الجملة من الجار والمجرور على الخبر شبه جملة ظرفية حيث كان مجموع الخبر شبه جملة من الجار والمجرور عشر مرات بينما جاء الخبر شبه جملة ظرفية مرة واحدة فقط، ومن الآيات التي وقع فيها الخبر شبه جمله قوله تعالى: "ذَٰلِكَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٣٨﴾ "، وقوله تعالى:" إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴿٤٠﴾".

والخبر شبه الجملة هو من قبيل المفرد، وهو عند ذلك متعلق بمحذوف اسم تقديره "مستقر"، وقيل هو من قبيل الجملة، وهو متعلق بمحذوف فعل تقديره "استقر".

---

(1) الدجيلي: **تقنيات المنهج الأسلوبي في سورة يوسف**، ص75–ص77.

رتبة الخبر:

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ ذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالصفة، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل لبس، فقال سيبويه: "وتأخير الخبر على الابتداء أقوى لأنه عامل فيه"[1].

ورد الخبر في سورة يوسف اثنتين وثمانين مرة، حيث جاء متأخراً عن المبتدأ في ثمان وسبعين مرة، أي ما نسبته 95% من المجموع الكلي له، وهذا يدل على الأصل الغالب فيه. وتقدم على المبتدأ في أربع حالات، أي ما نسبته 5% من المجموع. وتقديم الخبر على المبتدأ على غير الأصل، ولا يكون ذلك إلا لسبب يجعل تأخير المبتدأ واجباً، وهذه بعض الآيات التي تقدم فيها الخبر على المبتدأ، كقوله تعالى: "قَالُوا نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ ﴿٧٢﴾"، وقوله تعالى:"نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ ﴿٧٦﴾"، وقوله تعالى:"أَلَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمۡ قَدۡ أَخَذَ عَلَيۡكُم مَّوۡثِقٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمُونِي فِي يُوسُفَ ﴿٨٠﴾"، وقوله تعالى:"قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ ﴿١٠٨﴾".

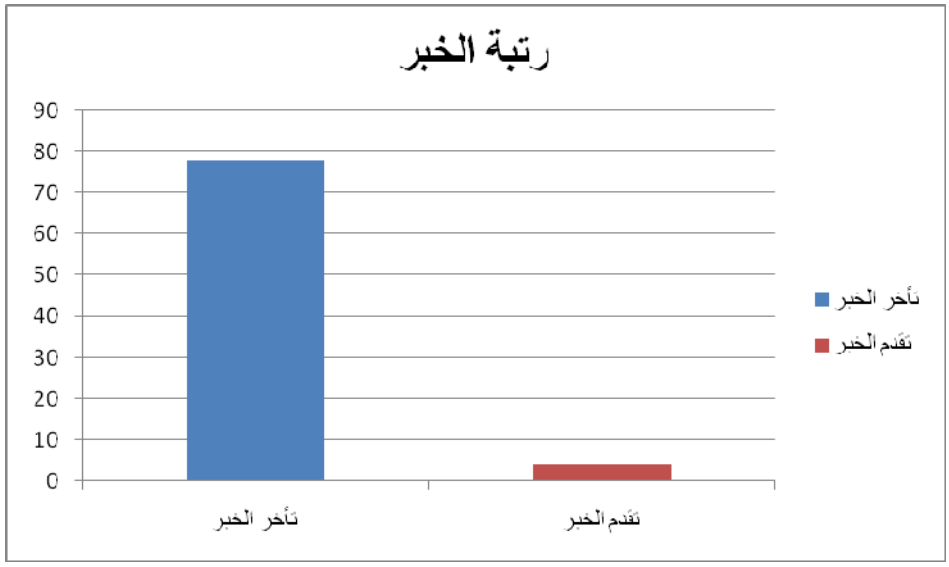

(1) سيبويه: **الكتاب**، ج2، ص124.

حذف الخبر:

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليهما دليل، جوازاً أو وجوباً، ويحذف الخبر لعلم السامع به، وقد حذف الخبر في هذه السورة في ثلاث مرات من المجموع الكلي للخبر فيها، والآيات التي حذف فيها الخبر كقوله تعالى: "فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴿١٨﴾"، فحذف الخبر في هذه الآية، وتقديره: صبر جميل أمثل من غيره، ويحتمل في هذه الآية حذف المبتدأ، وتقديره: أمري صبر جميل[1]. وحذف الخبر كذلك بعد لولا، كما في كقوله تعالى: "وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ﴿٢٤﴾".

نلاحظ أن حذف الخبر كانت نسبته 3.7% من المجموع الكلي لورود الخبر في هذه السورة، وهذا يدل على أهيمة الخبر في الجملة الإسنادية كونه مناط الفائدة وهو الذي يضيف الحكم الذي يقتضيه المبتدأ.

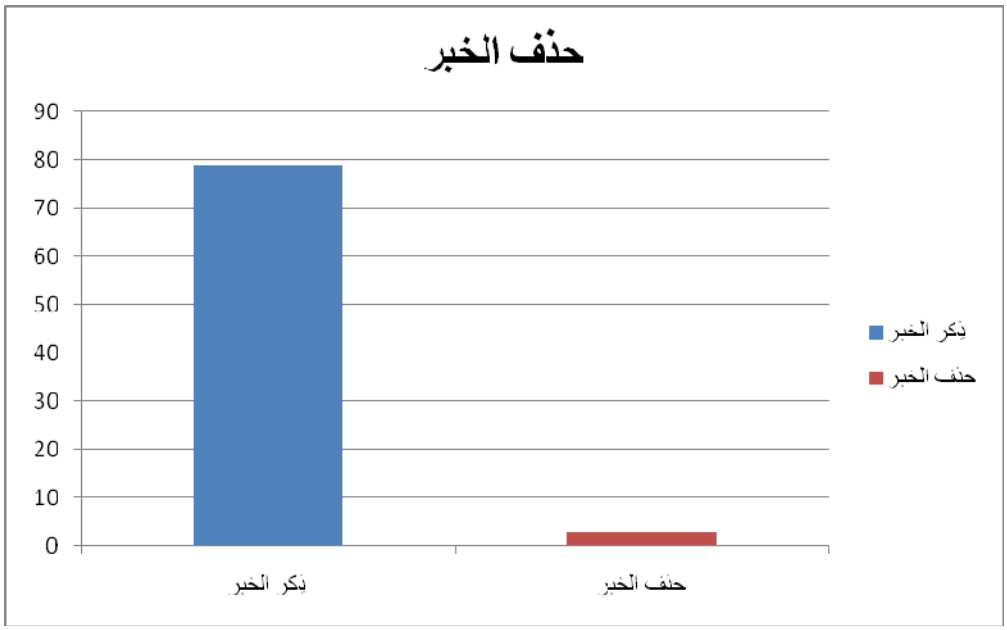

(1) أبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط**، ج5، ص287.

تعدد الخبر:

الخبر صفة في المعنى للمتبدأ، وكما أن الإنسان أو الشيء يوصف بأكثر من صفة فإنه يمكن أن يخبر عنه بأكثر من خبر، أي أنه يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد عدة أخبار ليس بينها حروف عطف، ولكن ليس شرطاً في الأخبار المتعددة أن تكون من نوع واحد؛ لذلك قد تكون الاخبار المتعددة مفردة، حيث ورد الخبر متعدداً في السورة في خمس حالات أي ما نسبته 6% من المجموع الكلي كقوله تعالى: "إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿٣٦﴾"، و"إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٨٣﴾"، و"إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿١٠﴾ "، "إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٩٨﴾"، وقد تختلف الأخبار المتعددة، فيكون بعضها اسما مفرداً، ويكون البعض الآخر جملة، أو شبه جملة، وذلك نحو قوله تعالى: "ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَ ﴿٤٤﴾".

وإذا تعددت الأخبار واختلفت أنواعها، الأصل في ترتيبها هو أن يأتي الاسم المفرد أولا يليه شبه الجملة، ثم الجملة، وإنما قدمت شبه الجملة على الجملة لأنها من قبيل المفرد.

الصفة في سورة يوسف

أولا: الصفة المفردة.

الرقم	الصفة المفردة	الآية	رقمها
.1	المبينُ	الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ	1
.2	عربيًا	إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا	2
.3	مبين	إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لِلۡإِنسَٰنِ عَدُوّٞ مُّبِينٞ	5
.4	مبين	إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ	8
.5	صالحين	وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ	9
.6	هذا	وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمۡرِهِمۡ هَٰذَا	15
.7	كذبٍ	وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖ	18
.8	جميلٌ	قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ	18
.9	بخسٍ	وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ	20
.10	معدودةٍ	وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ دَرَاهِمَ مَعۡدُودَةٖ	20
.11	المخلصين	إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ	24
.12	أليم	إِلَّآ أَن يُسۡجَنَ أَوۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ	25
.13	مبين	إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍۖ	30
.14	كريم	إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ	31
.15	متفرقون	يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ	39
.16	الواحدُ	أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ	39
.17	القهارُ	أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ	39
.18	القيّمُ	ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ	40

الرقم	الصفة المفردة	الآية	رقمها
.19	الذي	قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ	41
.20	سمانٍ	وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ	43
.21	عجاف	يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ	43
.22	خضر	وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ	43
.23	يابسات	وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖ	43
.24	سمان	يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفۡتِنَا فِي سَبۡعِ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ	46
.25	عجافٌ	يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ	46
.26	شداد	ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ سَبۡعٞ شِدَادٞ	48
.27	اللاتي	فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ	50
.28	يسيرٌ	ذَٰلِكَ كَيۡلٞ يَسِيرٞ	65
.29	واحدٌ	وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ	67
.30	متفرقةٌ	وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖ	67
.31	شيخا	قَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبٗا شَيۡخٗا كَبِيرٗا	78
.32	كبيرًا	قَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبٗا شَيۡخٗا كَبِيرٗا	78
.33	التي	وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا	82
.34	التي	وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ	82
.35	جميل	قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ	83
.36	الكافرون	إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ	87
.37	مزجاة	وَجِئۡنَا بِبِضَٰعَةٖ مُّزۡجَىٰةٖ	88
.38	هذا	ٱذۡهَبُواْ بِقَمِيصِي هَٰذَا	93
.39	القديم	قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَٰلِكَ ٱلۡقَدِيمِ	95

الرقم	الصفة المفردة	الآية	رقمها
.40	فاطر	رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ	101
.41	المجرمين	وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ	110

ثانيا: الصفة شبه جملة.

الرقم	الصفة شبه جملة	الآية	رقمها
.1	كذلك	وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ	6
.2	كما أتمها	وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ	6
.3	للسائلين	لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَـٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ	7
.4	منهم	قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا۟ يُوسُفَ	10
.5	كذلك	وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ	21
.6	كذلك	وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ۚ	22
.7	من أهلها	وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ	26
.8	في المدينة	وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ	30
.9	مما	إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ	47
.10	كذلك	مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ	56
.11	لكم	قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ	59
.12	من أبيكم	قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ	59
.13	من الله	قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُۥ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ	66
.14	في نفس	مَّا كَانَ يُغْنِى عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ إِلَّا حَاجَةً فِى نَفْسِ يَعْقُوبَ	68

الرقم	الصفة شبه جملة	الآية	رقمها
.15	له	قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُ	77
.16	من الله	قَدۡ أَخَذَ عَلَيۡكُم مَّوۡثِقٗا مِّنَ ٱللَّهِ	80
.17	من الملك	رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ	101
.18	للعالمين	إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ	104
.19	في السماوات	وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا	105
.20	من عذاب	أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأۡتِيَهُمۡ غَٰشِيَةٞ مِّنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ	107
.21	من أهل	إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓ	109
.22	لأولي	لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ	111

ثالثا: الصفة جملة.

الرقم	الصفة جملة	الآية	رقمها
.1	تأكل الطيرُ	إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُ	36
.2	ترزقانه	قَالَ لَا يَأۡتِيكُمَا طَعَامٞ تُرۡزَقَانِهِۦٓ	37
.3	نبأتكما	قَالَ لَا يَأۡتِيكُمَا طَعَامٞ تُرۡزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأۡتُكُمَا بِتَأۡوِيلِهِۦ	37
.4	لا يؤمنون	إِنِّي تَرَكۡتُ مِلَّةَ قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ	37
.5	سميتموها	مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ	40
.6	ما أنزل الله	إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍ	40
.7	يأكلهن	أ فِي سَبۡعِ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ	46
.8	يأكلن	ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ سَبۡعٞ شِدَادٞ يَأۡكُلۡنَ مَا قَدَّمۡتُمۡ لَهُنَّ	48
.9	يُغاث	يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَامٞ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ	49

الرقم	الصفة جملة	الآية	رقمها
.10	قضاها	إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا	68
.11	نوحي	وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِيٓ إِلَيْهِم	109
.12	يفترى	مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ	111
.13	يؤمنون	وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ	111

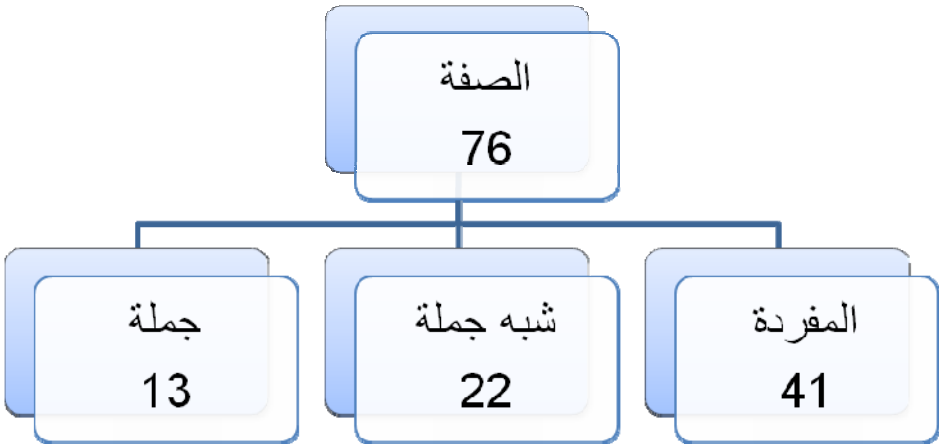

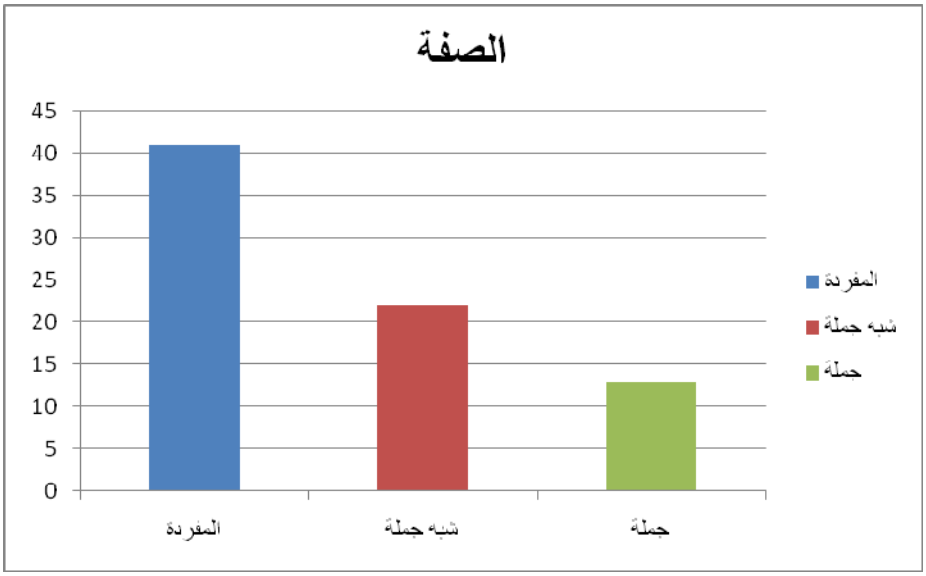

النعت أو الصفة تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به وقد يكون مدحاً أو ذماً أو ترحماً أو توضيحاً أو تخصيصاً أو توكيداً وغير ذلك، ويوافق متبوعه في التعريف والتنكير والإفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب[1]، وتختلف الصفة عن بقية التوابع في أنها تأتي مفردة وجملة وشبه جملة.

ولقد وردت الصفة في سورة يوسف بأشكالها الثلاثة، وهي المفردة، والجملة وشبه الجملة، حيث بلغ مجموع الصفات في السورة ستاً وسبعين مرة.

وكان نصيب الصفة المفردة احدى وأربعين مرة، أي ما نسبته 54% من مجموع الصفات الواردة في السورة، وتقدم رصيد الصفة المفردة على الجملة وشبه الجملة لأن الأصل في الصفة أن تكون مفردة، وعليه فالجملة وشبه الجملة إنما هي على تقدير المفرد. والأصل في الصفة المفردة أن تكون وصفاً مشتقاً أو شبه مشتق؛ لذلك لا يقع الضمير صفة لأنه لا يوصف ولا يوصف به، وذلك لأن الغرض الأصلي من وصف المعرفة هو التوضيح والضمير هو أعرف المعارف فلا يحتاج إلى توضيح[2].

والآيات التي جاءت فيها الصفة مفردة كقوله تعالى: "تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝١"، وقوله تعالى:"وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ۝٩"، وقوله تعالى:"فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۝١٨"، وقوله تعالى:"إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ۝٣١"، وقوله تعالى:"ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٤٠"، وجاءت الصفة مفردة بصيغة المصدر كقوله تعالى: "وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ۝١٨"، أي مكذوب، ووصف الدم بالمصدر "كذب" على سبيل المبالغة كأن هذا الدم الكذب نفسه كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه[3].

---

(1) السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ج2، ص116.

(2) عبد اللطيف، محمد حماسة: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص178.

(3) عبد العزيز، أمير: **التفسير الشامل للقرآن الكريم**، ط1، دار السلام، ج3، ص1726.

والقسم الثاني من أقسام الصفة هو الصفة جملة، حيث جاءت الصفة جملة في المرتبة الثالثة بعد الصفة المفردة، والصفة شبه جملة، حيث كان مجموع الصفة الجملة ثلاث عشرة مرة وردت فيها، أي ما نسبته 17% من المجموع الكلي للصفة، ومن المعلوم أن الجملة تقسم على اسمية وفعلية، إلا أن الصفة جملة لم تأت في سورة يوسف إلا في صورة الجملة الفعلية، وهي في معظمها فعلية مضارعة والمضارع مشابه اسم الفاعل، وهي بذلك تشابه الاسم المفرد.

أما النعت بالجملة فلا يكون إلا بتوافر شروط معينة في المنعوت وفي الجملة التي تقع نعتاً. أما ما يشترط في المنعوت بالجملة فلا بد أن يكون نكرة. وأما الشرط الذي لا بد من تحققه في الجملة الواقعة نعتاً فأمران: أحدهما أن تكون جملة خبرية، أي تحتمل الصدق والكذب، والثاني أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت[1]، وهذه بعض الآيات في السورة التي وقعت فيها الصفة جملة كقوله تعالى: "تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓۖ ﴿٣٦﴾"، وقوله تعالى:"يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفۡتِنَا فِي سَبۡعِ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ ﴿٤٦﴾"، وقوله تعالى:"ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَامٞ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ ﴿٤٩﴾"، وقوله تعالى:"وَمَا أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم ﴿١٠٩﴾"، وقوله تعالى:"مَا كَانَ حَدِيثٗا يُفۡتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ ﴿١١١﴾".

ومن خلال الآيات السابقة تبين أن الجملة تقع صفة، والواضح فيها أنها جاءت خبرية محتملة للصدق والكذب إضافة إلى أنها اشتملت على ضمير يربطها بالموصوف، وكان الموصوف فيها جميعاً نكرة.

أما الوصف بشبه الجملة فشرطه أن يكون الموصوف نكرة، وفي الحقيقة تكون الصفة هي المتعلق بالجار والمجرور أو الظرف، وقد يكون المقدر فعلاً أو اسماً مشتقاً، فعلى الأول يكون كل من الظرف والجار والمجرور جزءاً من جملة ويكون من قبيل الوصف بالجملة، وعلى الثاني فيكون من قبيل الوصف بالمفرد.

(1) الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ج2، ص111-112.

لقد وردت الصفة شبه جملة في سورة يوسف اثنتين وعشرين مرة، أي ما نسبته 29% من مجموعها الكلي، فهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد الصفة المفردة، ومن المعلوم أن شبه الجملة تقسم على قسمين، ظرفية، ومن الجار والمجرور إلا أن شبه الجملة في سورة يوسف لم تأت إلا بصيغة الجار والمجرور، ومن بعض الآيات التي وردت فيها الصفة شبه جملة قوله تعالى: "لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَـٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝٧"، وقوله تعالى:"قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ ۝١٠"،وقوله تعالى:"وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ ۝٢٦"، وقوله تعالى:"وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا ۝٣٠"، وقوله تعالى:"إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ ۝٤٧"، وقوله تعالى:"قَالَ ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ ۚ ۝٥٩"، وقوله تعالى:"حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ ۝٦٦".

تعدد الصفة:

قال سيبويه: "فإن أطلت النعت فقلت: "مررتُ برجل عاقلٍ كريمٍ مسلمٍ، فأجْرِهِ على أوّله"[1].

يتعدد النعت في الجملة الواحدة، وقد يكون النعت المتعدد من نوع واحد، أي أنه يكون مفردًا أو جملة أو شبه جملة، وقد يكون الأول مفردًا والثاني شبه جملة والثالث جملة، فإذا وصف بمفرد، وشبه جملة، وجملة ،الأولى ترتيبها كما هي وعلة ذلك أن الأصل هو الوصف بالاسم، فالقياس تقديمه، وإنما تقدمت شبه الجملة على الجملة لأنها من قبيل المفرد[2].

وقد وردت الصفة في السورة متعددة ثماني مرات أي ما نسبته 10.5% وهذه بعض الآيات التي وردت فيها الصفة متعددة كقوله تعالى:، "يَـٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ۝٣٩"، وقوله تعالى:"مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَـٰنٍ ۚ ۝٤٠"، وقوله تعالى:"يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ ۝٤٦"، وقوله تعالى:"مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا ۚ ۝٦٨".

---

(1) سيبويه: **الكتاب**، ج1، ص422.

(2) السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ص119.

عرضت في هذه الآيات صور تعدد الصفة في سورة يوسف، حيث جـــاءت الصـــفة متعـــددة لموصوف واحد، وقد تنوعت صور الصفة المتعددة في هذه الآيات، حيث جاءت الصفة المتعددة في الآية [39] من نوع واحد وهو الاسم المفرد، وفي الآية [40] من السورة جـــاءت الصـــفات المتعددة من نوع واحد وهو الجملة الفعلية، بينما تعددت الصفات في الآيتين [46 و68] واختلفت أنواعها، ففي الآية [46] كانت الصفة الأولى اسماً مفردًا والثانية جملة فعلية، وفي الآيـــة [68] كانت الصفة الأولى شبه جملة والثانية جملة فعلية، فقدمت شبه الجملة على الجمة لأنها من قبيل المفرد.

الحال في سورة يوسف

أولا: الحال المفردة.

الرقم	الحال المفردة	الآية	رقمها
.1	قرآنا	إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ	2
.2	ساجدين	وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ	4
.3	بضاعة	وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةً	19
.4	دأبا	قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا	47
.5	نجيّا	فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا	80
.6	جميعاً	عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِى بِهِمْ جَمِيعًا	83
.7	بصيرًا	ٱذْهَبُوا۟ بِقَمِيصِى هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى يَأْتِ بَصِيرًا	93
.8	بصيرًا	أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا	96
.9	آمنين	وَقَالَ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ	99
.10	سجدًا	وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا	100
.11	مسلماً	أَنتَ وَلِيِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا	101
.12	بغتة	أَوْ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ	107

ثانيا: الحال شبة جملة.

الرقم	الحال شبه جملة	الآية	رقمها
.1	من قبله	بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ	3
.2	للإنسان	فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لِلۡإِنسَٰنِ عَدُوّٞ مُّبِينٞ	5
.3	على أبويك	نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعۡقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيۡكَ	6
.4	من بعده	يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ	9
.5	فيه	وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ دَرَٰهِمَ مَعۡدُودَةٖ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ	20
.6	من مصر	وَقَالَ ٱلَّذِي ٱشۡتَرَىٰهُ مِن مِّصۡرَ لِٱمۡرَأَتِهِۦٓ أَكۡرِمِي مَثۡوَىٰهُ	21
.7	من دبر	وَٱسۡتَبَقَا ٱلۡبَابَ وَقَدَّتۡ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٖ	25
.8	عليهن	وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّ	31
.9	لله	وَقُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ	31
.10	فوق رأسي	إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُ	36
.11	منهما	وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٖ مِّنۡهُمَا ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ	42
.12	عند ربك	وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٖ مِّنۡهُمَا ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ	42
.13	في السجن	فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجۡنِ بِضۡعَ سِنِينَ	42
.14	منهما	وَقَالَ ٱلَّذِي نَجَا مِنۡهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ	45
.15	لدينا	فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلۡيَوۡمَ لَدَيۡنَا مَكِينٌ أَمِينٞ	54
.16	في الأرض	وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَتَبَوَّأُ مِنۡهَا حَيۡثُ يَشَآءُ	56
.17	عندي	فَإِن لَّمۡ تَأۡتُونِي بِهِۦ فَلَا كَيۡلَ لَكُمۡ عِندِي وَلَا تَقۡرَبُونِ	60

الرقم	الحال شبه جملة	الآية	رقمها
.18	من قبل	كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ	64
.19	من الله	وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍۖ	67
.20	من الله	مَّا كَانَ يُغۡنِي عَنۡهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ	68
.21	قبلَ وعاء أخيه	فَبَدَأَ بِأَوۡعِيَتِهِمۡ قَبۡلَ وِعَآءِ أَخِيهِ	76
.22	من قبل	قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ	77
.23	من قبل	وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗا	100
.24	من بعد	بِكُم مِّنَ ٱلۡبَدۡوِ مِنۢ بَعۡدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بَيۡنِي وَبَيۡنَ إِخۡوَتِيٓۚ	100
.25	في الدنيا	فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا	101
.26	عليه	وَمَا تَسۡـَٔلُهُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۚ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ	104
.27	من قبلك	وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓ	109

ثالثا: الحال جملة.

الرقم	الحال جملة	الآية	رقمها
.1	وإن كنت من قبله	بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ	3
.2	ونحن عصبة	إِذۡ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ	8
.3	لا تأمنّا	قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ	11
.4	إنا له لناصحون	قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ	11
.5	إنا له لحافظون	أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ	12
.6	وأنتم عنه غافلون	وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَأَنتُمۡ عَنۡهُ غَٰفِلُونَ	13
.7	ونحن عصبة	لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ	14
.8	هم لا يشعرون	لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمۡرِهِمۡ هَٰذَا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ	15
.9	يبكون	وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ	16
.10	نستبق	قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ	17
.11	كانوا	وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ دَرَٰهِمَ مَعۡدُودَةٖ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ	20
.12	أحسن مثواي	إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَ	23
.13	قد من قبل	إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ	26
.14	قد من دبر	وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ	27
.15	قد شغفها	ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦۖ قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّا	30
.16	ما أبرئ نفسي	۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓ	53
.17	يتبوأ	وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَتَبَوَّأُ مِنۡهَا حَيۡثُ يَشَآءُ	56

الرقم	الحال جملة	الآية	رقمها
.18	وهم له منكرون	فَدَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَعَرَفَهُمۡ وَهُمۡ لَهُۥ مُنكِرُونَ	58
.19	رُدَّت	قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبۡغِيۖ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا	65
.20	إنه لذو علم	وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٖ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ	68
.21	أقبلوا	قَالُواْ وَأَقۡبَلُواْ عَلَيۡهِم مَّاذَا تَفۡقِدُونَ	71
.22	قد جعلها	وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗا	100
.23	وهم يمكرون	أَجۡمَعُوٓاْ أَمۡرَهُمۡ وَهُمۡ يَمۡكُرُونَ	102
.24	**وهم عنها معرضون**	يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ	105
.25	وهم مشركون	وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ	106
.26	وهم لا يشعرون	أَوۡ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ	107
.27	ولدار الآخرة خير	فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ	109

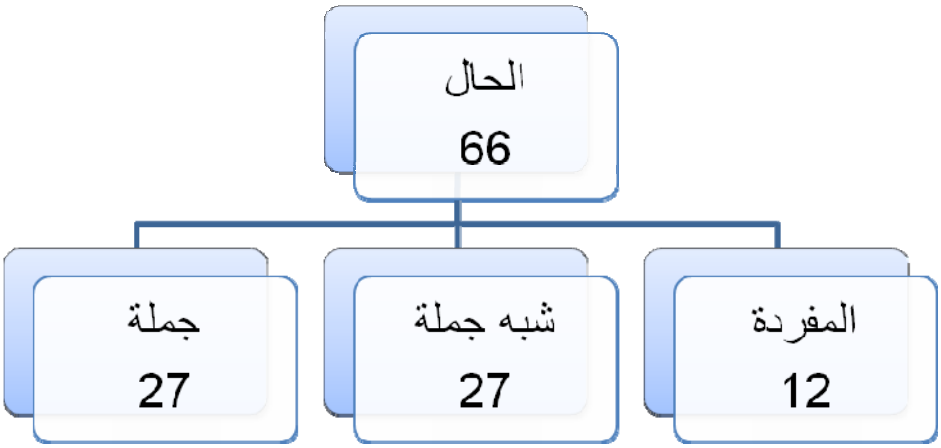

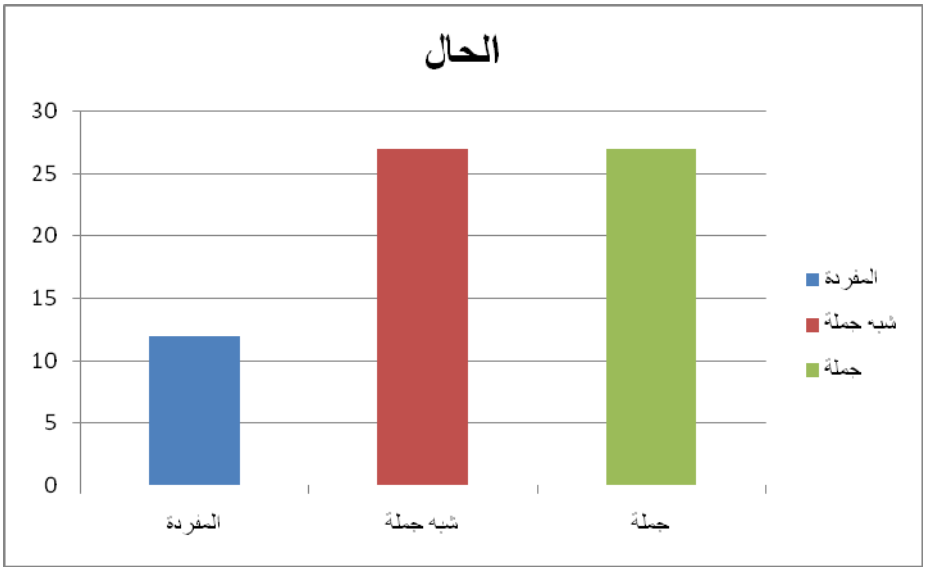

عرَّف ابن عقيل الحال بقوله: "هو الوصف، الفضلة، المنتصب للدلالة على هيئة"[1]، وقال الجرجاني "هي خبر في الحقيقة، من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبت بخبر

(1) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، ج1، ص286.

المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل الفاعل، لكن الفرق بين الحال والخبر هو أن الخبر جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، بينما الحال ليست جزءاً من الجملة"[1].

والأصل في الحال أن تكون متنقلة، أي وصفاً غير لازم، وقد تكون ثابتة، ويغلب فيها أن تكون وصفاً مشتقاً، ويجب فهيا التنكير والتأخر عن صاحبها. ولقد وردت الحال في سورة يوسف متضمنة هذه الأوصاف، حيث وردت الحال في هذه السورة ستاً وستين مرة بأنواعها المتعددة، وكان نصيب الاسم المفرد هو الأقل نسبياً من بين الأنواع الثلاثة حيث جاءت بصيغة المفرد اثنتي عشرة مرة، أي ما نسبته 18 % من مجموعها الكلي. وهذه أهم الآيات التي جاءت فيها الحال اسماً مفرداً كقوله تعالى: "إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ۝٤"، وقوله تعالى: "وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةً ۚ ۝٩"، وقوله تعالى:" قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ۝٤٧"، وقوله تعالى:"فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ۖ ۝٨٠"، وقوله تعالى:"وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا ۖ ۝١٠٠".

ففي الآية [4] جاءت الحال بصيغة الاسم المفرد "ساجدين"، فالحال في هذه الآية اسم مشتق، حيث جاءت الحال متعددة وصاحبها متعددٌ أيضاً، وأخبر عن الكواكب والشمس والقمر باليـاء والنون وهما لمن يعقل؛ لأنه وصفهما بالسجود، والسجود من صفات من يعقل، فلما وصفها بصفات من يعقل، أجراها مجرى من يعقل[2]، وقد أخر الشمس والقمر ليعطفهما على الكواكب على طريق الاختصاص بياناً لفضلهما واستبدادهما بالمزية على غيرها من الطوالع، والتأخر إنما هو من باب الترقي من الأدنى إلى الأعلى[3].

(1) الجرجاني، عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، ط5، علق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص173.
(2) الأنباري: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ضبطه بركات يوسف هود، دار الأرقم، ص26.
(3) ابو حيان: **البحر المحيط**، ج5، ص278.

أما القسم الثاني من أقسام الحال هو الحال الجملة، حيث تقع الحال جملة، ويشترط في الحال الجملة أن تكون خبرية، وأن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بصاحبها، والرابط هو الواو أو الضمير أو هما معاً.

وردت الحال جملة في سورة يوسف بنوعيها الفعلية والاسمية سبعاً وعشرين مرة،أي ما نسبته 41%، منها ثلاث عشرة مرة فعلية، وثلاث عشرة مرة اسمية، وقد غلبت الجملة الفعلية المضارعة على الجملة الفعلية الماضوية وذلك لاستمرار الأحداث التي تجري في القصة، وهذه بعض الآيات التي وردت فيها إلى جملة اسمية كقوله تعالى: "إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴿٨﴾"، وقوله تعالى: "وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٥﴾"، "فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٥٨﴾"، وقوله تعالى: "إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴿١٠٢﴾".

أما الآيات التي جاءت فيها الحال جملة فعلية، هي نحو قوله تعالى: "وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾"، و قوله تعالى: "قَالُوا يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ ﴿١٧﴾"، و قوله تعالى: "وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴿٣٠﴾"، و قوله تعالى: "وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ ﴿٥٦﴾".

أما القسم الثالث من أقسام الحال هو الحال شبه الجملة، حيث تأتي شبه جملة بنوعيها الظرفية أو الجار والمجرور، وشبه الجملة هي متعلقة بمحذوف وجوباً، والمحذوف قد يكون اسماً أو فعلاً، والصواب هو الاسم، لأن الأصل في الحال أن تكون اسماً مفرداً، والشرط في وقوع شبه الجملة حالاً هو أن يكون صاحب الحال معرفة، غير أنه إذا تقدمت شبه الجملة الواقعة حالاً على صاحبها جاز أن يكون صاحبها نكرة، فشبه الجملة في الأصل صفة، ولكن بعد تقديمها على الموصوف أعربت حالاً، وقد وردت الحال شبه جملة في سورة يوسف سبعاً وعشرين مرة، حيث كان نصيبها الأكبر من مجموع الحال الكلي في السورة، فكانت نسبة وردوها في السورة 41 %، كان نصيب شبه الجملة من الجار والمجرور هو الأكبر، حيث وردت اثنتين وعشرين

مرة، بينما شبه الجملة الظرفية وردت خمس مرات، وهذه بعض الآيات التي وردت فيها الحال شبه جملة كقوله تعالى: "إِنَّ ٱلشَّيۡطَـٰنَ لِلۡإِنسَـٰنِ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ﴿٥﴾"، و قوله تعالى: "وَقَالَ ٱلَّذِي ٱشۡتَرَىٰهُ مِن مِّصۡرَ لِٱمۡرَأَتِهِۦٓ أَكۡرِمِي مَثۡوَىٰهُ ﴿٢١﴾"، و قوله تعالى: "وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا ﴿٣٦﴾"، و قوله تعالى: "وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَتَبَوَّأُ مِنۡهَا حَيۡثُ يَشَآءُۚ نُصِيبُ بِرَحۡمَتِنَا مَن نَّشَآءُ ﴿٥٦﴾"، و قوله تعالى: "وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡ ﴿١٠٩﴾".

تعدد الحال

يجوز أن تتعدد الحال، كما يتعدد الخبر والصفة، سواء أكان صاحب الحال واحدًا أم متعـــدداً، والحال المتعددة قد تكون من نوع واحدٍ، أو أكثر، كأن تأتي الحال المتعددة أسماً مفردًا، أو شـــبه جملة، أو جملة، وقد تكون مختلفة الأنواع، فتكون اسماً مفردًا، وشبه جملة وجملة، وقـــد وردت الحال متعددة في السورة خمس مرات أي ما نسبته 7.5% من مجموعها الكلي، وهـــذه الآيـــات التي جاءت فيها الحال متعددة فهي كقوله تعـــالى: "وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَتَبَوَّأُ مِنۡهَا حَيۡثُ يَشَآءُۚ نُصِيبُ بِرَحۡمَتِنَا مَن نَّشَآءُ ﴿٥٦﴾"، و قولـــه تعـــالى: "هَـٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَـٰيَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗاۖ ﴿١٠٠﴾"، و قوله تعالى: " أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأۡتِيَهُمۡ غَـٰشِيَةٞ مِّنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ أَوۡ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ".

اشتملت هذه الآيات على صور الحال المتعددة، فكان صاحب الحال فيها جميعاً واحدًا والحـــال متعددة، ففي الآيتين [5 و100] كانت الحال المتعددة مختلفة الأنواع، حيث جاءت الحال الأولـــى شبه جملة بينما الثانية كانت جملة فعلية، أما في الآية [107] كانـــت الحـــال المتعـــددة مختلفـــة الأنواع أيضاً، حيث جاءت الحال الأولى اسماً مفردًا، والثانية جملة اسمية.

يدل هذا على جواز تعدد الحال وصاحبها واحد، كذلك فإن الحال المتعددة إذا اختلفـــت أنواعهـــا وجب أن تكون مرتبة حسب الأصل الغالب للحال، حيث تكون المفردة أولاً فشبه الجملـــة، ثـــم الجملة؛ وإنما قدمت شبه الجملة على الجملة لأنها من قبيل المفرد.

رتبة الحال

الأصل في الحال_ كالخبر والصفة_ أن تتأخر عن صاحبها وعاملها، غير أنها قد تتقدم على صاحبها وعاملها المعنوي، والحال في سورة يوسف جاءت وفق الأصل وهو التأخر إلا في مرة واحدة، في قوله تعالى"وَقَالَ ٱلۡأَخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓ ﴿٣٦﴾

والحال في هذه الآية هي شبه الجملة" فوق رأسي" هي في الأصل صفة ولكن عندما تقدمت على موصوفها النكرة " خبزا" أعربت حالا.

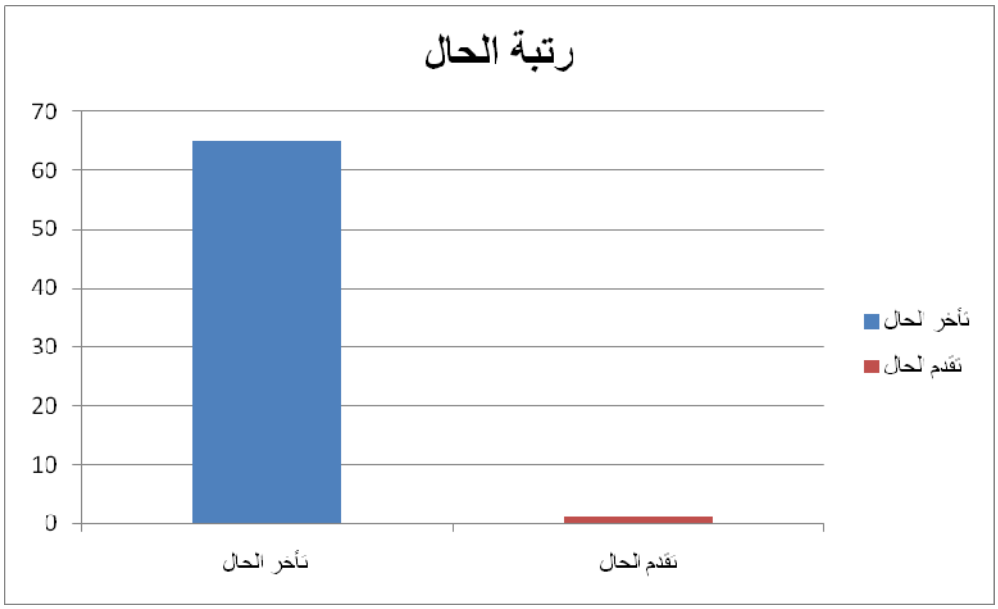

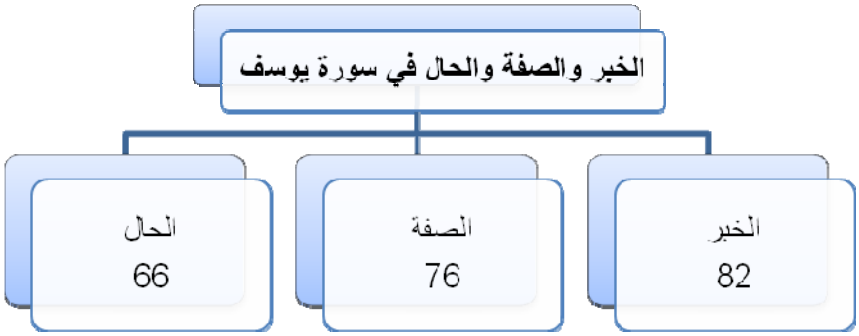

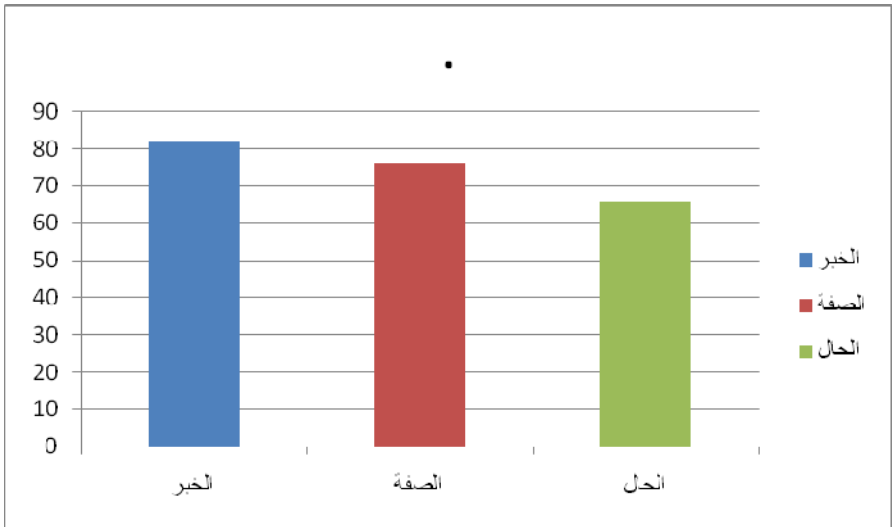

من خلال الدراسة التطبيقية في سورة يوسف وجدت أن السورة قد تضمنت موضوعات الخبر والصفة والحال، وقد كان نصيب الخبر هو الأكبر، يليه الصفة، ثم الحال. وهذا أمر طبيعي فالسورة تحكي قصة سيدنا يوسف –عليه السلام– فهي تمتاز بالسرد الخبري الذي يحتاج إلى الدقة في الوصف؛ ومن هنا نجد أن الصفات كثرت كي تتماشى مع الأخبار. والأحداث في السورة مرتبطة بالحال حيث كثرت الأحوال في سياق الأحداث التي امتدت من بداية القصة إلى نهايتها.

أضف إلى ذلك أن تقدُّم رصيد الخبر على الصفة والحال هو أمر طبيعي كون الخبر عمدة وهو ركن أساسي في الجملة الإسنادية لا يستغنى عن ذكره إلا لدليل، أما الصفة والحال فهما فضلات تأتيان بعد تمام الكلام فيجوز ذكرهما وحذفهما.

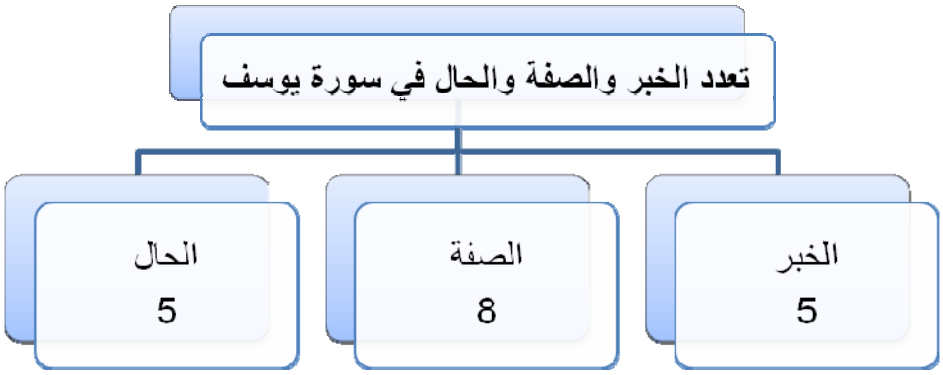

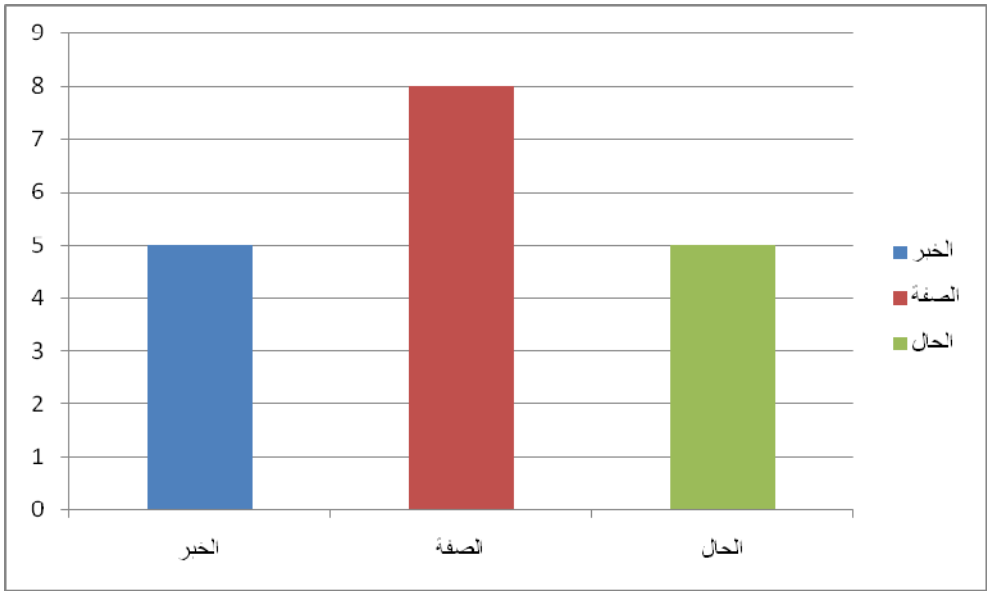

دلّت الدراسة التطبيقية في سورة يوسف على جواز تعدد الخبر والصفة والحال، فالخبر والحال هما صفة في المعنى فكما يجوز أن يوصف الإنسان أو الشيء بأوصاف متعددة فإنه يجوز أن يخبر عنه بأكثر من خبر أو حال؛ لذلك جاءت نسبة تعدد الصفة هي الأكبر.

العلاقة بين الخبر والصفة والحال في الرتبة

من المعلوم أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، والأصل في الصفة أن تتأخر عن موصوفها، والحال عن صاحبها. والنظام اللغوي يحافظ على إجراء الكلام وفق الصورة الإسنادية للجملة العربية ولكن يمكن أن يتغير ترتيب الجملة الإسنادية تقديما وتأخيرا حسب السياق الكلامي.

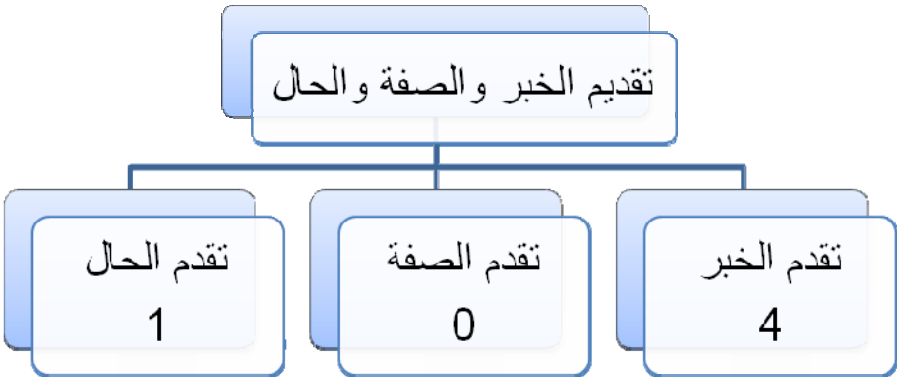

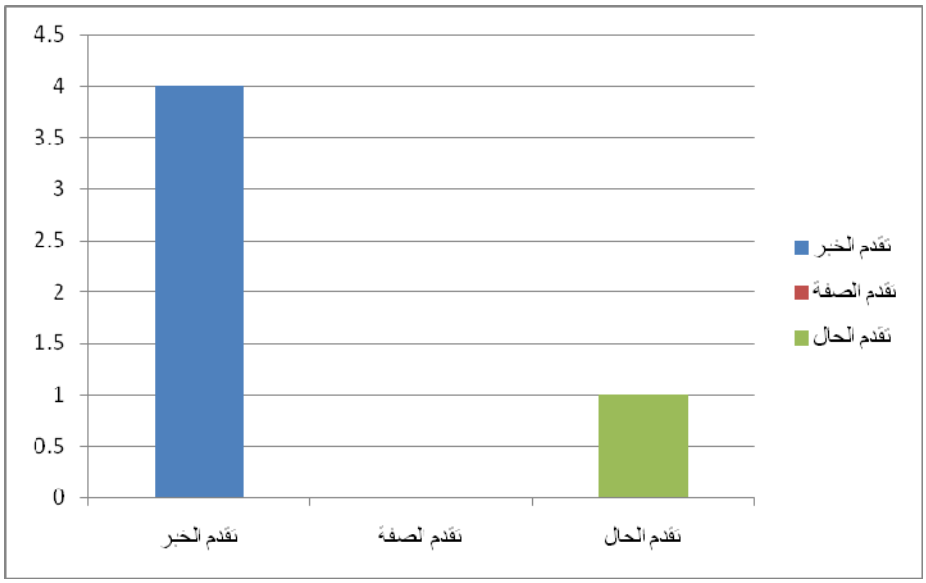

وقد وردت هذه الأحكام في سورة يوسف وفق صورتها الطبيعية وهي التأخير، إلا أنهـــا وردت مغايرة للأصل في حالات نادرة، حيث تقدم الخبر وهو شبه جملة على المبتدأ في أربع حـــالات وتقدمت الحال على صاحبها النكرة في حالة واحدة، في حين لم تتقدم الصفة على موصـــوفها. وتَقَدُّمُ الخبر على المبتدأ في هذه الحالات وذلك للدلالة على الاختصاص والتأكيد على أهميته.

العلاقة بين الخبر والصفة والحال في الحذف

يقول ابن جنّي:" الحذف من شجاعة العربية[1] والحذف نوع من الإيجاز الذي يقتضيه السياق ما لم يخل ذلك بالمعنى، والأصل في الكلام أن يذكر كله؛ لأن الجملة قائمة على الإسناد، والإسناد مُؤسَّس على المسند والمسند إليه، فالأصل ذكرهما وعدم حذفهما ما لم يتم المعنى إلا بهما[2]

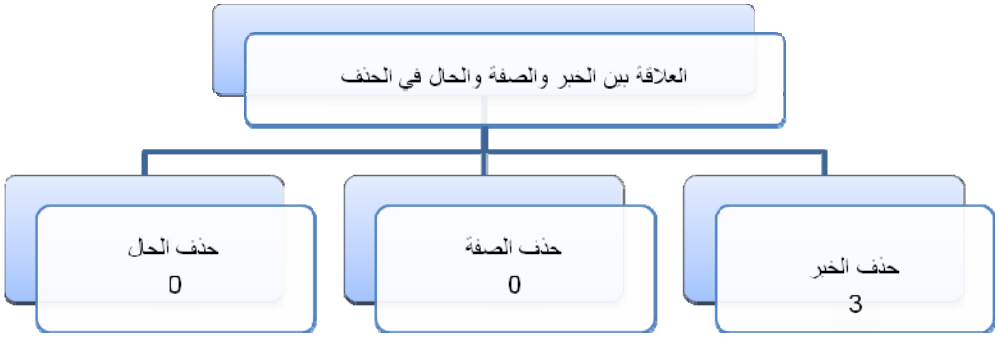

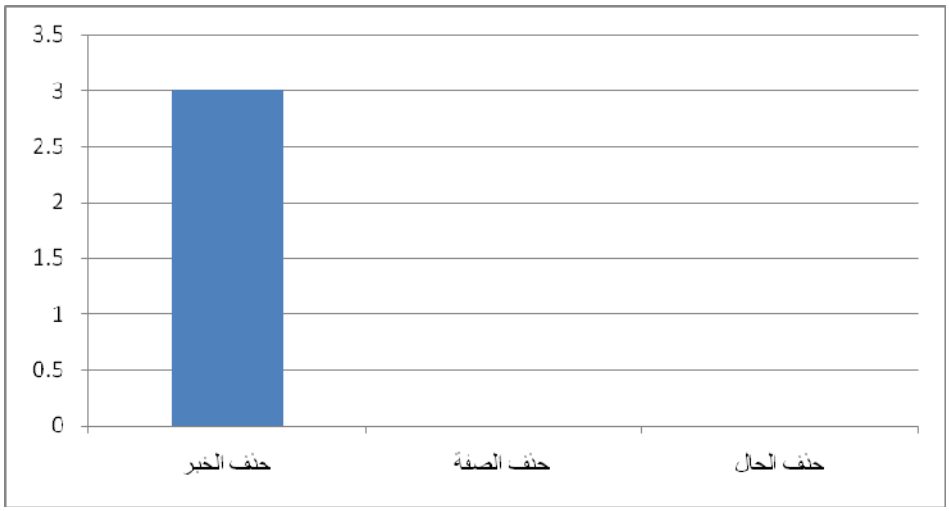

أظهرت الدراسة التطبيقية في سورة يوسف أن الذكر أولى من الحذف، فالذكر أظهر للمعنى من الحذف لأن سرد أحداث القصة اقتضى الذكر وذلك من أجل تصوير أحداث القصة بأدق تفاصيلها، فقد قل الحذف في السورة ،حيث لم يحذف كل من الصفة والحال بل جاءت الصفة

(1) ابن جني: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1952، 260/2.

(2) أبو موسى، محمد: **خصائص التراكيب**، مكتبة وهبة، دار التضامن، ط2، 1980، ص135.

ملازمة لموصوفها في جميع أجزاء السورة وكذا الأمر في الحال؛ لأن الحذف في الصفة والحال لا يكون إلا عند العلم وأمن الإلباس. بينما حذف الخبر في ثلاث حالات فقط والآيات التي حذف فيها الخبر هي قوله تعالى:"فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ "﴿٨٣﴾﴿١٨﴾، حيث حذف الخبر فيها وتقديره: صبر جميل أمثل من غيره وحذف الخبر هنا يفيد الاختصار وذلك لضيق المقام بسبب التوجع والحسرة، وهذا الحذف يبين حال سيدنا يعقوب- عليه السلام- ويكشف عن الحزن الذي أصابه لفقدان ولده، كما يشعر بعظيم صبره. كما حذف الخبر في قوله تعالى:"وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴿٢٤﴾"، فليس لذكر الخبر قيمة، فالخبر يحذف عندما يقوم دليل في الكلام عليه، فيكون ذكره كاللغو، فلسنا بحاجة إلى ذلك الخبر لأن المعنى مؤدى بلفظة "لولا"، لذلك لجأ الأسلوب إلى الإيجاز والاختصار بدلاً من الإسهاب[1].

(1) عطية مختار : **الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز ، دراسة بلاغية** دار المعرفة الجامعية، 1997 ، ص318 – 319.

الخاتمة

لم تأت دراسة العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال عفو الخاطر، بل جاءت بعد دراسة مستفيضة لهذه الموضوعات في ثنايا كتب النحو القديمة والحديثة، فبعد دراسة هذه الموضوعات، وجدت أن هناك علاقات نحوية تجمع فيما بينها، ومن أهم هذه العلاقات: العلاقة بينها في المعنى حيث إن لكل منها فائدة مهمة في الجملة العربية، فالخبر هو الجزء الذي تحصل به الفائدة مع المبتدأ. والصفة أيضاً لها فائدة مهمة في توضيح الموصوف وتعيينه. والحال كذلك فهي تبين ما انبهم من الهيئات. أضف إلى ذلك أن الصفة والحال تأتيان في معنى الخبر، والصفة في المعنى العام تشمل الصفة والحال، فهي كل لفظ فيه معنى الوصفية، ويدخل في هذا الباب خبر المبتدأ، كونه وصفًا للمبتدأ في المعنى،غير أن هذه الموضوعات تختلف فيما بينها من حيث كونها عمدة أو فضلة، فالخبر عمدة وهو ركن أساسي في الجملة، بينما الصفة فهي فضلة تابعة لما قبلها يجوز الاستغناء عنها في الجملة. أما الحال فهي تتوسط بين العمدة والفضلة فالأصل فيها أن تكون فضلة تأتي بعد تمام الكلام ولكنها قد تحل محل العمدة فتأخذ حكمها، كالحال التي تسد مسد الخبر. كما تتشابه هذه الموضوعات في العامل النحوي ذلك أن العامل النحوي فيها جميعا هو العامل اللفظي، فالعامل في الخبر هو المبتدأ والعامل في الصفة والحال هو الفعل أو شبهه.

بيد أن أهم العلاقات النحوية بينها هي العلاقة في التركيب اللغوي، حيث تنقسم على: الاسم المفرد، وشبه الجملة، والجملة. أما المفرد فالأصل فيه أن يكون مشتقا، وهو في هذه الحال متضمن للضمير، ولكن جاز وقوع الجامد خبرا وصفة وحالا،حيث يقع المصدر خبرا وصفة وحالا، والجامد لا يتحمل الضمير.والقسم الثاني هو شبه الجملة، حيث تقع شبه الجملة صفة وخبرا وحالا، وهي على محذوف وجوبا تقديره" مستقر" ، أو "استقرّ"، والأولى أن يكون التقدير اسما لا فعلا لأنه من قبيل المفرد. بيد أنه لا يقع ظرف الزمان خبراً عن اسم عين، ولا

حالاً منه، ولا صفة لعدم الفائدة.ويشترط في شبه الجملة الواقعة صفة أن يكون موصوفها نكرة ؛ لأنه لو كان معرفة تكون في موقع الحال.

والقسم الثالث من أقسامها هو الجملة، والجملة الواقعة خبرا أو صفة أو حالا نائبة هي عن المفرد، ومؤولة به، ويشترط فيها أن تكون خبرية محتملة للصدق والكذب، وتنفرد الجملة الواقعة خبرا بجواز كونها طلبية.ويشترط أيضا في الجملة أن تشتمل على رابط يربطها بالخبر أو بالموصوف أو صاحب الحال، وتنفرد جملة الحال بجواز ربطها بالواو بخلاف جملة الخبر والصفة التي ترتبط بالضمير فقط، والجملة الواقعة صفة يكون موصوفها نكرة بخلاف التي في موضع الحال فيجب في صاحبها أن يكون معرفة.

وتتشابه هذه الموضوعات في تعدد كل منها، فالخبر والحال وصف في المعنى، فكما جاز تعدد الصفات فإنه يجوز تعدد الخبر والحال. فقد يتعدد الخبر والمبتدأ واحد ، ويتعدد الخبر لتعدد المبتدآت. وتتعدد الصفات لموصوف واحد وتتعدد لتعدد موصوفها، وكذا الأمر في الحال التي تعدد وصاحبها واحد، كما تتعدد لتعدد أصحابها. وتعدد الخبر والصفة والحال قد يكون من نوع واحد، كأن يكون اسما مفردا أو شبه جملة أو جملة، وقد يكون المتعدد مختلف الأنواع وهنا وجب ترتيب الأنواع المتعددة بأن يأتي المفرد أولا فشبه الجملة، ثم الجملة؛ وإنما قدمت شبه الجملة على الجملة لأنها من قبيل المفرد.

ومما يربط بين هذه الموضوعات هو الرتبة؛ إذ إن الأصل فيها جميعا التأخير غير أنه يجوز في الخبر التقديم على المبتدأ وكذلك يجوز أن تتقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها القوي بخلاف الصفة فإنها لا تتقدم على موصوفها ، وإن تقدمت الصفة على الموصوف زال عنها معنى الوصفية وأعربت حالا. وتتشابه هذه الموضوعات في الإثبات والحذف إذ الأصل فيها ألا تحذف ذلك لأنه جيء بها لتحقيق فائدة مهمة في الكلام، لكن يجوز حذفها إذا دل عليها دليل، لكن حذف الصفة قليل لأنها لازمة للموصوف و لأنه جيء بها في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك والعموم، فحذفها عكس المقصود .

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

- ابن آجروم، أبو عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي: **شرح الآجرومية**،ط1، شرح: محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الأنصار للنشر والتوزيع،2002م.

- الأزهري، خالد بن عبد الله: **التصريح على التوضيح**، إعداد فيصل علي عبد الخالق، ط1، دار اليراع للنشر والتوزيع،2004م.

---------- **شرح التصريح على التوضيح**، دار احياء الكتب العلمية، القاهرة،د.ت.

- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: **شرح كافية ابن الحاجب**، تقديم إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

- الأشموني، نور الدين أبو الحسن بن محمد: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتب العربي، بيروت، 1955م.

- الأصبهاني، أبو الفرج: **الأغاني**، ط2، دار الفكر، بيروت– لبنان، 1995م.

- الأفغاني، سعيد: **الموجز في قواعد العربية وشواهدها**، ط1، دار الفكر، 1970م.

- امرؤ القيس: **ديوانه**، دار صادر، بيروت، د.ت.

- الأنباري، كمال الدين أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط1، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1982م.

---------- **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1970م.

- الأنطاكي، محمد: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ط1، دار الشروق العربي، بيروت، 1972م.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب العرب**، ط2، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.

- التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد: **شرح المفضليات**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة- القاهرة.

- الترمذي، أبو عيسى محمد بن سورة: **الجامع الصحيح**، ط2، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، 1977م.

- ثعلب، أبو العباس: **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1944م.

- الجامي، نور الدين عبد الرحمن: **شرح كافية بن الحاجب**، ط1، تحقيق: أسامة الرفاعي، دار الآفاق العربية، 2003م.

- الجرجاني، عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، ط3، علق عليه: محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1952.

---------- **سر صناعة الإعراب**، ط1، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985م.

---------- **اللمع في العربية**، ط1، تحقيق: حسين محمد شرف،1978م.

- الجوهري، إسماعيل بن حماد: **الصحاح**، ط2، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، دار الكتاب العربي، 1979م.

- الحاوي، إيليا: **شرح ديوان جرير**، ط2، الشركة العالمية للكتاب، د.ت.

- حسان بن ثابت: **ديوانه**، تحقيق سيد حنفي حسين، دار المعارف، د.ت.

- حسن، عباس: **النحو الوافي**، ط3، دار المعارف، مصر، د.ت.

- حمزة، محمد بن محمد ديب: **حاشية غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

- أبو حيان، أثير الدين أبو عبد الله بن يوسف: **تفسير البحر المحيط**، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، د.ت.

- الخرنق بنت بدر: **ديوان الخرنق بنت بدر**، رواية: أبو عمرو بن العلاء، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، 1995م.

- الدجيلي، حسن عبد الهادي: **تقنيات المنهج الأسلوبي في سورة يوسف**، دار الشؤون الثقافية–بغداد.

- الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم**، ط7، دار اليمامة، دمشق–بيروت، دار ابن كثير، دمشق–بيروت، 1999م.

- رؤبة بن العجاج: **ديوانه**، ط1، اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، 1979م.

- الزبيدي، محمد مرتضى: **تاج العروس**، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي،د.ت.

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، **المفصل في علم العربية**، ط1، تحقيق: فخر الدين قدارة، دار عمار، 2004م.

- السليلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى: **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، ط1، تحقيق: عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، 1986م.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، ط1، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت.

- السيد، أمين علي: **في علم النحو**، ط5، دار المعارف، 1994م.

- السيوطي، جلال الدين: **الأشباه والنظائر في النحو**، ط3، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، 2003م.

---------- **المطالع السعيدة**، تحقيق: طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1983م.

---------- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، اعتنى بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت– لبنان،د.ت.

- الشلوبين، أبو علي بن عمر الأزدي: **شرح المقدمة الجزولية**، ط2، تحقيق: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، 1994م.

- الشنقيطي، أحمد بن الأمين: **الدرر اللوامع**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1999م.

- الصابوني، عبد الوهاب: **اللباب في النحو**، دار الشروق، بيروت– لبنان،د.ت.

- الصبان، محمد بن علي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العلمية،د.ت.

- صفوت، أحمد زكي: **الكامل في النحو والصرف**، مطبعة العلوم، 1937م.

- طرفة بن العبد: **ديوانه**، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، دار الكتب،د.ت.

- الطريفي، يوسف عطا: **العصر الأموي**، الأهلية للنشر والتوزيع، 2007م.

- ابن عبد ربه، أحمد بن عبد ربه الأندلسي: **العقد الفريد**، ط1، تحقيق: عبد المجيد الترمينـــي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1983م.

- عبد العزيز، أمير: **التفسير الشامل للقرآن الكريم**، ط1، دار السلام، 2000م.

- عبد اللطيف، محمد حماسة: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعـــة والنشـــر، القـــاهرة، 2003م.

- ابن عصفور، أبو الحسن محمد بن علي الإشبيلي: **شرح جمل الزجاجي**، ط1، إشراف: إميـــل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1998م.

- عطية، مختار: **الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز**، دراسة بلاغية دار المعرفة الجامعية.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط2، علق عليه: أحمـــد طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت- لبنان،2005م.

- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ط1، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1995م.

- أبو العلاء المعري: **ديوان سقط الزند**، دار صادر- بيروت-لبنان، 1957م.

- علي بن أبي طالب: **ديوانه**، ط1، مؤسسة المختار للنشر، 2006م.

- عنترة بن شداد: **ديوانه**، تحقيق: فوزي عطوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، د.ت.

- عيد، محمد: **النحو المصفى**، ط1، عالم الكتب، 2005م.

- الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**،ط38،راجعـــه:محمـــد أســـعد النادري،المكتبـــة العصرية، صيدا-بيروت، 2000م.

- ابن فارس، أبو الحسين: **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م.

- قبش، أحمد: **الكامل في النحو والصرف والإعراب**، دار الجيل، بيروت- لبنان، 1979م.

- قيس بن الملوح: **ديوان مجنون ليلى**، شرح يوسف فرحان، دار الكتاب العربي، د.ت.

- ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان:**أسرار النحو**، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، د.ت.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي: **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**،ط1،تحقيق: محمد بن عبد القادر وطارق السيد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،2001م.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

- مسعد، عبد المنعم فايز: **العمدة في النحو**، ط1، 2003م.

- معروف، نايف محمود: **ديوان الخوارج**، دار المسيرة، بيروت، د.ت.

- مغالسة، محمود حسني: **النحو الشافي**، ط1، دار البشير للطباعة والنشر، 1991م.

- أبو المكارم، علي: **الجملة الاسمية**، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2007م.

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1968م.

- مهنا، عبد: **معجم النساء الشاعرات في الجاهلية والإسلام**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- أبو موسى، محمد: **خصائص التراكيب**، مكتبة وهبة، دار التضامن، ط2، 1980.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد: **مجمع الأمثال**، قدم له: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

– النابغة الذبياني: **ديوان النابغة**، تحقيق: كرم البساني، دار صادر، بيروت، 1979م.

– النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ط2، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، 2002م.

– ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين بن مالك: **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد بن سليم اللبابيدي، منشورات ناصر خسرو، بيروت–لبنان، د.ت.

– النجار، محمد عبد العزيز:**التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل**، مطبعة الفجالة– القاهرة.1967م.

– الهاشمي، أحمد: **القواعد الأساسية للغة العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، د.ت.

– ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**،ط5، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت–لبنان. 1966م.

---------- **شرح شذور الذهب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.

---------- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تقديم إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،2007م.

– الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله: **العلل في النحو**، ط1، تحقق مها مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، 2000م.

– ابن يعيش، موفق الدين بن علي: **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Syntactic Relations among the Predicate, Adjective and the Adverb of Manner –Applied Study on Yousuf's Sura-

Prepared by
Allam Jamil Ahmad Shtayeh

Supervised by
Dr. Ahmad Hassan Hamed

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arabic Language, Faculty of Graduate Studies at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2009

The Syntactic Relations among the Predicate, Adjective and the Adverb of Manner
–Applied Study on Yousuf's Sura-

Prepared by:
Allam Jamil Ahmad Shtayeh.
Supervised by:
Dr. Ahmad Hassan Hamed.

Abstract

This research deals with the syntactic relations among the predicate, adjective and the adverb of manner – applied Study on Yousuf's Sura. This research was devided into an introduction and four chapters. Through them, I meant to deal with the most important syntactic relations that link the three subjects.

In the introduction, I discussed the various syntactic relations for the predicate, adjective and the adverb of manner.

In chapter one, I studied the syntactic relations between the predicate and the adjective in terms of similarity and difference.

In chapter two, I dealt with the syntactic relations between the predicate and the adverb of manner in terms of similarity and difference.

In chapter three, I discussed the syntactic relations between the adjective and the adverb of manner in terms of similarity and difference.

In chapter four, I dealt with these relations in Yousuf's Sura by studying the verses in which there are the predicate, adjective and the adverb, I focused on the most important relations that appeared in Yousuf's Sura, which are related to these subjects, I also made charts to explain these relations.

At the end of this research, I inserted the conclusion which recorded the most important results that I reached and particularly those which relevant to the relations that connect the three subjects, of course I was guided by opinion scientists.